

اخترنالك ٩٣



مبادئ التخطيط الاقتصادي

تأليف
ج. د. د. ب. ب. ب.



مباریہ

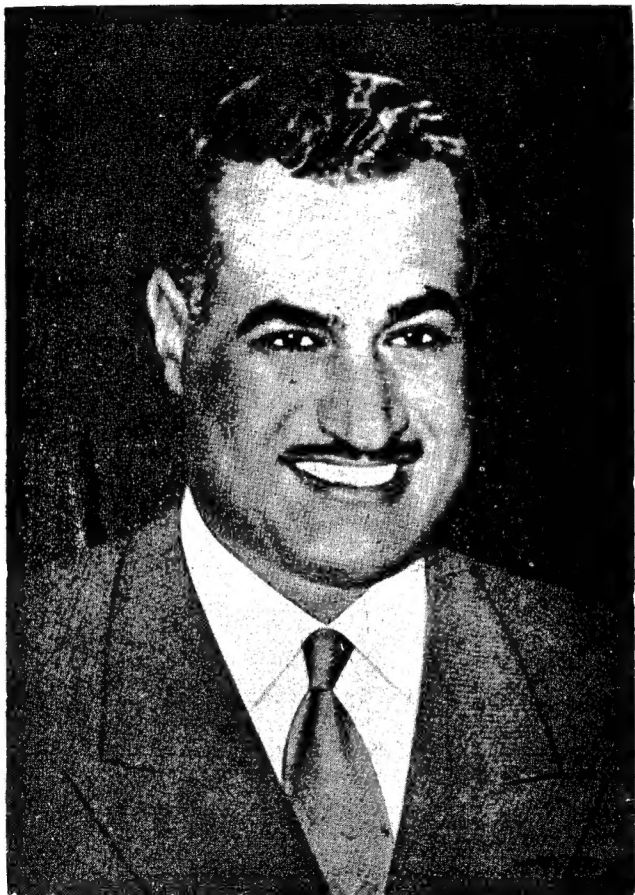
التخطيط الاقتصادی

بمقام

ج . د . د . ہ . کول

*PRACTICAL
ECONOMICS*

by G. D. H. Cole



الرئيس جمال عبد الناصر

الفصل الأول

كان أجدادنا يؤمنون بالحرية الاقتصادية إيمانهم بعقيدة دينية لا تقبل الشك أو المراجعة. ونادوا بأن على الدولة أن تبعد عن الحلبة الاقتصادية إذا أرادت الحصول على أفضل النتائج . وقالوا إن الاستثمار الخاص سيؤدي دوره خير أداء وسيحقق كل مطلب . ورأوا في المنافسة وسيلة للحصول المستهلك على السلع والخدمات بأرخص ثمن ، كما رأوا فيها فرصة لتطوير وسائل الإنتاج من الناحية الفنية . وإذا حاول صاحب العمل رفع الأسعار عن حدّها الأدنى — وإذا استخدم وسائل عتيقة في ميدان الإنتاج — فإن الفشل والخسران مآله ، وسيكون البقاء للأصلح وللأصلح وحده . أضف إلى هذا أن المنافسة ستشجّعهم المخترعين والعلماء ، وتدفعهم إلى ابتكار وسائل جديدة . وهكذا تزدهر العلوم وترعرع بفضل ذلك الباعث الذي يسمى بباعث الحصول على الربح . صحيح أن كل شخص سيهتم بمصالحه الاقتصادية ؛ غير أن في اهتمامه بمصالحه اهتمام بمصالح الجميع . وسيؤدي السعى وراء الربح إلى مضاعفة الإنتاج ؛ ذلك لأن التنافس سيهبط بالربح إلى الحد الأدنى الذي يكفي لتشجيع الاستثمار وسيضطر كل ساع وراء الربح إلى خدمة المستهلكين بكفاءة ومهارة .

غير أن هذا الإيمان الساذج البسيط قد اختفى في أيامنا هذه . أما آباؤنا فكانوا أقل اعتناقاً له من أجدادنا . ولا يعتنقه اليوم

إلا الذين يريدون أن يعارضوا — في عناد — ظروف العصر السائدة . وما زال بعض رجال الاقتصاد يؤكدون صحة هذا الإيمان من الناحية النظرية — ولكن سرعان ما يعترفون بأن الفرصة لم تعد متاحة لتطبيقه مثلما كانت متاحة في إنجلترا في العصر الفكتوري مثلا .

والواقع أن مبدأ الحرية الاقتصادية اتسم دائماً بطابع رأسمالي . فلقد نادى به نفر من أصحاب الأعمال ، وكان كل منهم يملك وسائل إنتاج معينة كما يملك القدرة على استخدام العمال . وسلم هذا المبدأ — مبدأ الحرية الاقتصادية — بظاهرة الملكية الخاصة لرأس المال ، وطالب بالآ تدخل الدولة — بقدر الامكان — في المسائل الاقتصادية غير أنه أقر نوعاً واحداً من التدخل ، بل اعتبره أمراً بديهياً إلى حد أنه لا يعتبر تدخلا على الإطلاق . لقد طالب الدولة بأن تؤيد « حقوق الملكية » ، ذلك لأن صيانة هذه الحقوق سيعين « الاستثمارات الخاصة » على أداء واجباتها على الوجه الأكمل .

وآمن أصحاب المبدأ بأن على الدولة أن تفتح الباب على مصراعيه أمام كل من يريد أن يمتلك شيئاً . وقيل إن رأس المال (وهو هنا امتلاك وسائل الإنتاج) جاء نتيجة « للتعفف والقناعة » فالرأسمالي شخص اقتصد من دخله في الماضي — وينطبق هذا بالطبع على ورثته أيضاً ، فاقد كان توريث رأس المال أمراً مسلماً به . أما ذلك الرجل المعدم ، ذلك الذي لا يملك شيئاً وإنما يتقاضى أجراً ، فهو شخص متهور لم يقتصد في الماضي فإذا قيل إن أجره كان ضئيلاً بحيث لم يسمح له بالتوفير ، اعتبره أصحاب

المبدأ رجلا يفتقر إلى الكفاءة الإنتاجية — ومن ثم لا يحق له أن ينضم إلى طبقة الرأسمالين وهكذا يظل كما هو ؛ نظراً لعيوبه المعنوية أو الاقتصادية . وحرمانه من الانضمام إلى طبقة الملاك لا يعتبر خروجاً على عدالة النظام الاقتصادي ؛ فهذا النظام « يكافئ » الجميع بمقدار ما يقدمونه من خدمات . فالنظام يقدم مكافآت لقاء الخدمات الانتاجية في صورة أجور وأرباح لأصحاب الأعمال النشيطين كما أنه يجازى « التعفف » وهو الفضيلة الثانية الكبرى في شكل أرباح عائدة من رأس المال المستثمر ؛ والواقع أن أصحاب المذهب وجدوا صعوبة في إدخال نظام الإيجارات ضمن هذا الإطار . فليست الأرض ثمرة من ثمار التعفف كما هو الحال بالنسبة لرأس المال . ومن أجل هذا شعر رجال الاقتصاد الأول بشئ من التحيز ضد صاحب الأرض . غير أن خلفاءهم قضوا على هذا التحيز ، واعتبروا الأرض صورة من صور رأس المال — ونادوا بأن في الامكان استبدالها بأشياء أخرى عن طريق البيع والشراء . وأكد هؤلاء الدور الذي يلعبه رأس المال — وبالتالي التعفف — في رفع مال الأرض من قيمة .

وفي فجر التصنيع الحديث لم يكن هناك كبير اعتراض على تلك النظرة التي تعتبر الرأسمالي « رجلاً متعقفاً قنوعاً » ، فعظم رجال الصناعة القدامى قد ارتفعوا من العدم ، وبنوا مجدهم بفضل استثمارهم ، ووسعوا من رقعة نشاطهم على الدوام عن طريق استثمار أرباحهم في دوائر أعمالهم بدلا من استهلاك هذه الأرباح بصورة تتفق ومركزهم . وما زال البعض يرتفع اليوم بهذه الطريقة للدرجة أنه يصبح رأسمالياً صغيراً .

غير أن مجرد توفير الأرباح واستثمارها من جديد لا يكفي رجل اليوم مهما أوتي من موهبة وقناعة ، فنحن نعيش في عصر الشركات المساهمة . من أجل هذا إذا أراد رجل الأعمال أن يصبح « ضخما » ، فعليه أن يجمع حوله أناساً لهم بدورهم رؤوس أموال ضخمة ، وذلك لكي يساعده في مشروعاته . إن أصحاب الملايين العصاميين لم يربحوا هذه الملايين بفضل قناعتهم وتعففهم وإنما لأنهم استطاعوا السيطرة على رؤوس أموال يملكها آخرون .

ولقد كانت رأسمالية الآلة — في الصناعات الناشئة — في النصف الأول من القرن التاسع عشر رأسمالية تعتمد على مبدأ التنافس إلى حد كبير . فالشركات المتنافسة كثيرة العدد ، وكل شركة تكتفي بإنتاج جزء صغير جداً من الإنتاج الكلي ، وكل شركة تحاول الاستيلاء على أكبر رقعة ممكنة من السوق . وكانت المنافسة هي التي تحدد الأسعار وتتحكم فيها — واضطر صاحب المصنع إلى تدريب نفسه والتزود بما يحقق له الكفاءة حتى يبرز منافسيه ، ذلك لأن إخفاقه سيفقده السوق . وكلما ارتفعت نسبة الكفاءة في الإنتاج انخفضت الأسعار أما تقييد الإنتاج من أجل المحافظة على الأسعار فمسألة مفروغ منها . والواقع أن المستهلكين استفادوا من هذا النظام ، كما أنه أدى إلى وصول الإنتاج إلى الحد الأقصى . وسيطرت هذه الأوضاع على أهم الصناعات الموجودة التي أخذت تنمو بسرعة . وهكذا آ من الجميع بمبدأ الحرية الاقتصادية وقالوا إنه يعبر عن حقيقة اقتصادية عالمية .

يبد أن الأوضاع تغيرت بصورة كبيرة عندما تزايد الإنتاج بحيث
تعذر على صاحب العمل أن يفتح مشروعاً اقتصادياً على نطاق صغير
وبعد ذلك يوسع من رقبته تدريجياً . واختفت المنافسة السليمة بين
الشركات المتنافسة الكثيرة العدد وظهرت صناعات جديدة كصناعات
السكك الحديدية . وهذه لا تحتل المنافسة على الإطلاق ؛ فمن العبث أن
تظهر خطوط حديدية متنافسة لشيء إلا لكي تحمل السلع والمسافرين
بين مدينتين متجاورتين ، إذ يكفي خط واحد لتحقيق المطالب برأسمال
معقول ونفقات أقل . وينطبق هذا أيضاً على الغاز والمياه ، فالاحتكار
وحده — لا المنافسة — هو الذى يكفل توفيرهما بأقل التكاليف .

صحيح أن الاحتكار قد يؤدي إلى خفض التكاليف — غير أن هذا
لا يضمن لنا استفادة المستهلكين من الأسعار المنخفضة . فنحن إذا تركنا
المحتكر وشأنه استطاع أن يفرض ما يحلو له من الأسعار — ولن يخضع
المحتكر لضرورات التنافس ، وإنما سيخضع لمرونة الطالب واختلاف
نسبة التكاليف باختلاف كمية الإنتاج . وقد يجنى المحتكر أرباحاً معقولة
إذا باع بأرخص ثمن — وذلك عندما يكون الطالب مرناً جداً ، وعندما
يرتفع الإنتاج وتقل التكاليف . غير أن هذه الظاهرة نادرة . ففي معظم
الحالات لا يحصل المحتكر على أكبر قدر من الربح إلا إذا فرض أسعاراً
أكبر من الحد الأدنى الذى يكفيه لإنتاج السلعة .

وهكذا تنهار القضية التى تدافع عن مبدأ الحرية الاقتصادية
في الحالات التى ذكرناها آنفاً . وبدا أن من الخطورة بمكان التسليم
ببعض الاستثناءات لمبدأ حرية « الاستثمار الخاص » وتردد البعض

تقبل أن يعترفوا بضرورة وجود نوع من التنظيم العام في ميدان الاحتكارات . بيد أن الاستثناءات المشار إليها ظلت حبيسة حدود حقيقة ، ولم تخضع إلا لعدد تافه من التنظيمات العامة .

وحدث بعد ذلك أن تطورت فنون الإنتاج وأساليبه وبذلك تضخم الإنتاج وصار مقصوداً على شركات كبرى معدودة . وهكذا أصبح الباب مقفلاً في وجه المنافسين الجدد . فالمنافس الجديد لا يستطيع أن يبدأ نشاطه في مجال ضيق على أساس توسيع المجال بعد ذلك ، وإنما يجب عليه أن يستثمر رأس مال ضخمة إذا أراد أن ينتج حقاً . والآن ، وقد صار الميدان وقفاً على شركات معدودة — أصبح في مقدور المنافسين أن يجتمعوا ويتفقوا على الأسعار التي سيلبيعون بها — بل ربما اتفقوا أيضاً على كميات وأنواع السلع التي سيوزعونها في الأسواق . وهذا هو الاحتكار بعينه . ويعتبر « الكارتل » أكثر أشكال الاحتكار تنظيماً ويعتمد على الاتفاق حول أسعار البيع — وهناك — غير « الكارتل » ، تنظيمات لتحديد الأسعار — سواء في فروع الصناعات الحديثة أو في النطاقين القومي والدولي .

وجم دعاء « الحرية الاقتصادية » لهذا الشكل الجديد من أشكال الاحتكارات ووقفوا حيارى لا يدرون ماذا يفعلون . وحاوات الولايات المتحدة إلغاء هذا الشكل واعتباره إجراء خارجاً على القانون « فتمت أي اتفاق بين أصحاب الأعمال لتحديد الأسعار ، وأمرت بحل جميع اتحادات رجال الأعمال التي تتعارض والمصالح العامة » . غير أن جهود الولايات المتحدة بامت بفشل ذريع . أما ألمانيا فلم يكن إيمانها

بالمذهب الاقتصادي الفردي كبيراً ومن ثم حاولت التحكم في الاحتكار المشار إليه بأن حددت بنفسها بعض الأسعار وأقرت شيئاً من الإشراف العام . أما بريطانيا فلم توقف تيار هذه الاحتكارات غير أن التيار هناك لم يكن جارفاً كثيراً ألمانيا وأمريكا - اللهم إلا في السنوات الأخيرة - والسبب أن الصناعات البريطانية كانت تزدحماً للسوق العالمي المتنوع - وبات من الواضح أن التجارة الحرة ، ستحمي المستهلكين البريطانيين من أى قيود تعسفية أو أسعار مرتفعة تفرضها اتحادات أصحاب الأعمال .

ولكن ، كثرت الدلائل التي تؤكد أن النظام الرأسمالي - في ظل الإنتاج الواسع النطاق - لا يضمن للمستهلكين أضخم إنتاج بأقل سعر . واتضح أيضاً أن مبدأ الحرية الاقتصادية لم يحقق غرضاً آخر من الأغراض التي أشار إليها . فلقد قيل إن العمال سيتنافسون من أجل الحصول على عمل ، ولذا سيضطرون إلى قبول أجر بسيط يتيح لأصحاب العمل فرصة تشغيل كل عامل أى أن مبدأ الحرية الاقتصادية ، وعد بالقبض على أزمة التعطل قضاء مبرماً .

ومع ذلك اتضح أن التعطل موجود - وبصورة أخطر وكثيراً ما حاول رجال الاقتصاد الهروب من هذه المشكلة بأن يلقوا اللوم على عائق نقابات العمال - قائلين إنها تحدد أجوراً مرتفعة غير معقولة - أجوراً لا يستطيع أصحاب العمل إزاءها تشغيل كل العمال . ومرت الأيام والكثيرون يسلمون بهذا التفسير ويقبلونه - ثم بدأوا يكتشفون عدم

وجود مستوى معين من الأجور يقبله أصحاب العمل لتشغيل جميع العمال وقد يحدث هذا بالفعل لأن تخفيض الأجور قد يؤدي إلى الإقلال من الطاقة الشرائية ، وبذلك يضح سوق السلع الاستهلاكية ضيقاً محدوداً . . . وقيل - دفاعاً عن الواضح - إن زيادة الطلب على السلع الإنتاجية سيزيد فالأجور البسيطة ستساعد على زيادة الأرباح. غير أننا نرد على هذا الرأي بقولنا إن السلع الإنتاجية لا تفيد إلا في إنتاج السلع الاستهلاكية - ومن ثم فإن طلب السلع الإنتاجية سيتوقف على مدى طلب السلع الاستهلاكية وقيل أيضاً أن الأجور البسيطة لن تقلل من الطاقة الشرائية لأن أسعار المنتجات ستتهبط . ولكن - لو سلمنا بأن الأسعار ستتهبط إلى هذا الحد فهل سيجد صاحب العمل ما يدعو إلى تشغيل مزيد من العمال ؟ إن سياسة صاحب العمل لا تخضع لمقدار التكاليف وأسعار البيع . وقيل أيضاً إن أصحاب العمل سيقبلون مزيداً من العمال ، وستتقاضى هؤلاء أجورهم تماماً كزملائهم القدامى - بالرغم من انخفاض الأجور . غير أن أصحاب هذا الرأي نسوا إثبات شيء واحد وهو : هل سيقبلون فعلاً كل العمال العاطلين ؟

والواقع أنه طالما ظلت المنافسة محصورة داخل نطاق محدود يتيح للشركات تحديد كمية إنتاجها وسعر هذا الإنتاج - فليس هناك ما يضمن لنا حداً أقصى للإنتاج أو حداً أدنى للأسعار وليس هناك ما يضمن لنا تشغيل جميع العمال . لم يعد في مقدور مبدأ الحرية الاقتصادية ، تغيير أكبر قدر من المزايا الاقتصادية وهو عاجز عن تحقيق ذلك حتى من الناحية النظرية .

وليت الوضع يقف عند هذا الحد . والذي يحدث أنه عند ما تتطور أساليب الإنتاج تنوع المنتجات بصورة كبيرة وترتفع كمية الإنتاج . وسيجد أى منتج لسلعة متنوعة الأشكال - كأن ينتج عربات ماركة « أوستن » ، بينما ينتج زميله عربات « موريس » ، انه فى ميدان احتكار جزئى (واحتكار تنافسى فى نفس الوقت) والواقع أن التنافس بين الاحتكاريين قد يشتد لدرجة متطرفة . فالمحتكر أمام سوق شاملة محدودة ولهذا يريد أن يبيع أكبر قدر ممكن من سلعته لكى يستفيد من جميع مزايا اقتصاديات الإنتاج الضخم . غير أن هذه المنافسة - فى ميدان المنتجات غير المتنوعة - تتمثل فى الأسعار ، أما إذا تنوعت المنتجات (كسيارة أوستن ، وسيارة موريس) فإن المنافسة الاحتكارية ستلجأ إلى الإعلان . وسيؤدى الإعلان إلى ارتفاع تكاليف السلع . غير أن الشركات لا تستطيع الاستغناء عن أسلوب الإعلان ، لأن كل شركة لا تستطيع الاكتفاء بجودة سلعتها على أساس أن الشيء الجيد يعلن عن نفسه - وبالرغم من أنها قد تبيع سلعتها بأسعار متهاودة .

وعندما يتنافس المحتكرون بهذه الصورة تتعرض تكاليف الإنتاج للتضخم بصورة مفتعلة . فكل شركة تواجه شركات متنافسة - ومن ثم لا تستطيع استغلال اقتصاديات الإنتاج الضخم على الوجه الأكمل . وهى تضطر إلى اضافة تكاليف السلع المرتفعة اضعف إلى هذا أن بعض الشركات تحتكر صنفاً معيناً بموجب القانون - بهذا لا يجد المستهلك مجالا للاختيار ولا يحصل على أفضل صنف . والمنتجون المتنافسون يوحدون جهودهم لكى يقضوا على هذه العيوب - غير أن المستهلك يتعرض فى

هذه الحالة لاحتكار شامل وليس هناك ما يضمن لنا انتفاع المستهلك من انخفاض تكاليف الإنتاج فقد تنخفض التكاليف ولا تنخفض اسعار السلعة.

وإلى جانب هذه التطورات ظهر ميل قوى إلى ارتفاع تكاليف التوزيع . هذا في شكلين رئيسيين فالتكاليف تعاني من التضخم في ميدان التوزيع القطاعي - وذلك نتيجة لازدياد حدة المنافسة . والمعروف أن قيام أعمال محدودة في ميدان التصنيع امر متعذر - أما في مجال فروع القطاعي فن السهل البدء في مشروع رأس مال متواضع جداً وهكذا يدخل الكثيرون ميدان تجارة القطاعي ، تدفعهم الرغبة في الاستقلال ، والهرب من متاعب العمل بالاجر والملاحظ أن أكثر هؤلاء التجار يسقطون صرعى في منتصف الطريق - غير أن الجدد على استعداد للحلول محلهم .

ولا شك أن وجود عدد كبير من هؤلاء يرفع نسبة التكاليف - فكل تاجر مضطر إلى قبول ميدان محدود جداً - ميدان اذنى من استعداداته الاقتصادية . ويؤدي الأمر إلى خسائر جسيمة - يدفع ثمنها المستهلك بالرغم من أن بعض العبء يقع على اكتاف التجار الفاشلين الذين يخسر بعضهم رأس ماله ويفشل - بينما يستأنف البعض الآخر نشاطه دون جزاء كبير أو أرباح معقولة على رأس المال المستثمر .

وقد يسأل سائل - ولكن لماذا تقضى الشركات الرأسمالية الكبرى على هؤلاء التجار الصغار الذين يتكفون الكثير ؟ السبب أن تاجر القطاعي الصغير يقدم خدمات لا يستطيع المخزن الكبير توفيرها في معظم الأحيان من استئانة للزيائن الفقراء ، وسرعة في تسليم البضاعة ، ووجود المحال

الصغيرة بالقرب من منازل المستهلكين الخ . ، الخ . . والسبب الآخر أن نفقات الإعلان - التي تدفعها المخازن الضخمة المتنافسة تؤدي إلى تضخم التكاليف . أضف إلى هذا أن صاحب المتجر الصغير قد أودع كل مدخراته في هذا المتجر ، وهو لهذا على استعداد للبض في طريقه دون عائد كبير . إلى أن يستهلك رأس ماله وقروضه .

وهكذا إذا نظرنا من زاوية المستهلك وجدنا أن تجارة النطاعى تصرف أمورها بطريقة خاسرة . غير أن تجارة الجملة لا تسلم من النقد أيضاً . فالسبع تمر بأيدي كثيرة لا لزوم لها وهي في طريقها من المنتج إلى المستهلك . أضف إلى هذا أن تجارة الجملة تحتاج إلى رأس مال ضخمة . وسرعان ما تقع فريسة للتنظيمات التي تضعها الشركات المختصة بفرع معين من فروع التجارة . وسيجد بائع الجملة أن مبيعاته محدودة ، نظراً لارتفاع الأسعار غير أنه يستطيع في غالب الأحيان أن يرفع من قدرته على المساواة وهو يتعامل مع المنتجين الذين يحاول الاستفادة منهم بقدر الامكان وسيتهافت المنتجون عليه ويزداد استعدادهم لبيعه منتجاتهم كلها قال لهم إنه لا يستطيع شراء كميات كبيرة . وهكذا يستطيع تاجر الجملة أن يشتري السلع بأرخص ثمن وفي الوقت نفسه لا يجد أنه مضطر إلى بيعها اضطراراً وبذلك يمكن بيعها لبائع التجزئة بثمان مرتفع . ونتيجة لذلك تزداد أرباحه كلما قلت المنتجات التي يتداولها والواقع أن أشد صور الاحتكار هو ذلك الاحتكار المتمثل في البيع بالجملة - فوضع الموزع هنا يختلف عن وضع المنتج - فكما ارتفعت كمية السلع المتبادلة ارتفعت التكاليف بالنسبة للموزع .

إذا نظرنا إلى كل هذه القيود اكتشفنا أن مبدأ الحرية الاقتصادية، لم يعد قادراً على أن يثبت لنا قدرته على تقديم أكبر إنتاج للمستهلك بأرخص سعر. فنحن نجد أن مبدأ الحرية الاقتصادية، ينطوى على خسائر تزداد وضوحاً على مر الأيام، وتظل هذه الخسائر موجودة طالما أن الانتاج والتوزيع في عدد من الشركات المتنافسة وطالما حل الاحتكار الرأسمالي (الكامل أو الجزئي) محل هذه المنافسة. ففي ظل التنافس يضع ما يوفره الانتاج الواسع النطاق والمعروف أن هذا التوفير ضروري جداً نظراً للظروف الفنية الحديثة. أما إذا حل الاحتكار محل التنافس فسينفضّل التقشف على الوفرة - ذلك لأن من الممكن ضمان أرباح وفيرة عن طريق تحديد المنتجات من أجل المحافظة على الأسعار كما هي. أضف إلى هذا أن نفقات الاعلان تستنفد الجزء الأكبر من الوفورات التي حققتها أساليب التصنيع الحديثة.

في ظل هذه الظروف تبرز المطالبة بالاقتصاد الموجه، وتجد هذه المطالبة ما يدعمها ويؤيدها بصورة مستمرة، وإذا تم التخطيط الاقتصادي من أجل إشباع مطالب المستهلك وسد حاجته - قضى على الخسائر التي تسببها المنافسة غير المنظمة، سواء في صورتها الاحتكارية القديمة أو الحديثة. وإلى جانب هذا تحمل سياسة الوفرة والرخاء محل سياسة الندرة التي تعتمد على الأسعار المرتفعة والأرباح الطائلة. والواقع أن لمبادئ القديمة للحرية الاقتصادية لم تلتفت لعنصرين ازداد خطرهما في الوقت الحاضر:

(١) اقتصاديات الانتاج الواسع النطاق - بما فيها من تلاعب بحقوق

الرخص ، وقضاء على مصروفات الاعلان التي يتطلبها التنافس .

(ب) وجود ظروف « في معظم الصناعات » تقضى بالضرورة إلى الاحتكار - وبذا لم يعد الاختيار محصورا بين تنظيم الدولة للانتاج أو تركه للمنافسة الحرة - وإنما استحال إلى اختيار بين تخطيط يخضع لاشراف رأسمالى متعسف ، أو تخطيط يخضع لاشراف المجتمع من أجل سد مطالب الجماهير بقدر الإمكان .

وبالرغم من هذا كله يشوب عبارة « الالاتصاد الموجه » شيء من الغموض . فهناك بعض مدعى التخطيط عن يقولون إن التخطيط يتمثل في إيجاد منظمات رأسمالية تشرف على الصناعات المختلفة وتقتصر مهمة الدولة - في هذه الحالة - على الاشراف العام جدا من أجل مصالح الجماهير بينما يصر البعض على أن التخطيط يتطلب تنظيم كل صناعة على حدة وتحويلها إلى نظام تعاونى ، كما يتطلب أيضاً إيجاد توازن عادل بين الصناعات المختلفة وتوزيع العمل ورأس المال في ظل أهداف اجتماعية واضحة . وهناك فئة من رجال التخطيط الذين يرون في التخطيط وسيلة لإعادة تنظيم الرأسمالية ونفخ روح جديدة فيها . بينما ينادى فريق آخر بأن التخطيط هو لإحلال الملكية الجماعية محل الرأسمالية .

من الواضح أن الذين يرون في التخطيط وسيلة لإخضاع كل صناعة لسلطة تمثل الشركات الرأسمالية إنما يطالبون - في الواقع - بتعميم الاحتكار الرأسمالى . ذلك لأن هذه السلطة المشار إليها ستطبق ، بالضرورة ، سياسة تعسفية تلائم الاحتكارات الرأسمالية نحن لا نذكر

أن البعض اقترح إخضاع هذا النظام الاحتكارى الاجبارى لنوع من الاشراف الجماعى . ولكن ، هل نضمن نجاح هذا الإشراف بحيث يستخدم مصالح المستهلك ؟ إن هناك صعوبات كثيرة تقف حائلا دون تحقيق هذا الهدف - صعوبات دل عليها تاريخ الاحتكارات قديماً وحديثاً وعلى الأخص تلك الاحتكارات الاجبارية الممثلة فى «لجان التسويق» الزراعية ، والهيئات التنظيمية التى نص عليها قانون المناجم لعام ١٩٣٠ وإذا كانت الندرة تفيد المحتكر أكثر مما تفيده الوفرة فليس من شك فى أن الدولة ستجد صعوبة فى إقناعه باتتجاه سياسة الوفرة ، طالما أنها تتركه وشأنه يدير أعماله كما يحلو له - وسيتضح هذا بصورة أكبر إذا كانت الدولة نفسها واقعة تحت تأثير الاحتكاريين . والتخطيط ، فى هذه لن يؤدى إلى خفض أسعار السلع - وإنما سيخضع سلطة الدولة لسياسة رفع هذه الأسعار - وقد حدث هذا بالفعل لإبان قانون مناجم الفحم ، وفى النظم المختلفة الخاصة بالتسويق الزراعى .

ويقال أحياناً إن فى الإمكان تلافى هذه الأخطاء ، وذلك بتعميم التخطيط السابق ذكره وتأليف مجلس مشترك يضم رجال التخطيط الرأسماليين الذين سيعملون من أجل تنسيق نشاطهم . ويقال - دفاعاً عن هذا رأى ، أن كل مجموعة ستبادر بإصلاح سياسة المجموعات الأخرى المنافية للأهداف الاجتماعية . صحيح أن رجال التخطيط الرأسماليين سيجتمعون ، ولكن هل سيجتمعون من أجل خدمة الصالح العام ؟ ربما اجتمعوا وانفذوا على خطة موحدة لاستغلال الجمهور وفقاً لمبادئه تواضعوا عليها فيما بينهم . وباسم الشرف سيرضخ المحتكرون لبعض

القيود ، غير أنهم سيَرْضَخون لها طالما أنها تتيح لهم حق السلب والنهب ولن يفضلوا مطلقاً ، مبدأ الوفرة على مبدأ الندرة الذى يحقق لهم أكبر قدر من الربح .

ونحن إذا أردنا للتخطيط أن يطلق العنان لقوى الإنتاج فإن يتأسى لنا ذلك إلا إذا أشرفت عليه سلطة تهدف إلى الوفرة ، بدلاً من سلطة تخضع لأطماع المنتج ورغبته فى جنى الأرباح الطائلة . بيد أن هذا يتطلب إدارة شؤون الصناعة دون التفات إلى الربح الطائل ، ولن يفيد الإشراف العام من الخارج ، فلقد أثبتت جميع التجارب أن فرض سياسة من الخارج على الصناعة عبث لا فائدة منه ، وإذا كنا نريد أن نضمن الوفرة فى الإنتاج فلا بد من أن تسيطر هذه الرغبة على الأشخاص الذين يديرون الآلة فعلاً ، ذلك لأن هؤلاء الأشخاص يؤثرون - بصورة حاسمة - فى السياسة المتبعة .

معنى هذا أننا إذا أردنا للتخطيط أن يحقق الوفرة فلا بد من ابتعاد العاملين عن بواعث الربح - لابد من تحويلهم إلى خدمة مصالح المستهلك ويقتضى هذا قيام الدولة ، نفسها ، بأمر الصناعة ، أو إيجاد أشخاص يهتمون بالجمهور ، لا بالربح . غير أن هذا الوضع يضرب د الاستئثار الخاص ، فى الصميم . فهو يتطلب شكلاً من أشكال « الاشتراكية » ، وقد تقتصر هذه الاشتراكية على الجهاز الإدارى وحده الذى قد تديره الدولة وقد لا تديره وإنما تسلمه إلى هيئات خاصة أو لجان من المديرين غير المتحيزين الذين يتم تعيينهم بإشراف الدولة .

يبد أن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، فهناك مطلب آخر : يجب ألا يتم التخطيط داخل كل صناعة باعتبارها وحدة قائمة بذاتها إنما يراعى وضع جميع المصادر الإنتاجية في خدمة وجوه النشاط المختلفة ، وبهذا يتحقق أكبر قسط من مطالب المستهلك واحتياجاته . أما إذا قام التخطيط بتنظيم كل صناعة باعتبارها وحدة منفصلة قائمة بذاتها فستظل المنافسة كما هي ، بفارق واحد هو أنها ستنتقل إلى ميدان أكبر . وستضيع مصادر هيئة الغاز وهي تحاول حث المستهلكين على استهلاك مزيد من الغاز . أما هيئة الكهرباء فستظل تلح عليهم لاستهلاك المزيد من الكهرباء وستحاول كل هيئة مشرفة العمل على زيادة استهلاك سلعتها ، دون اعتبار لآثر هذا في الصناعات الأخرى .

تلكم هي نتيجة التخطيط الجزئي بالصورة التي تتم بها في بعض الميادين . ولكن من الواضح أن هذه النتيجة غير مرضية فهي تؤدي إلى الضياع والتبديد اللذين يحدثان في ظل « المنافسة الاحتكارية » وفي ظل نظام الملكية الخاصة ، والإشراف الخاص . ولكي نشجع أكبر قسط من مطالب المستهلكين يجب أن يكون هناك تشابك واندماج بين الصناعات في ظل التخطيط . لا أن تكون كل صناعة وحدة منفصلة قائمة بذاتها .

والتخطيط الذي من هذا النوع يتلاءم كل الملاءمة مع توزيع المسؤوليات بين السلطات الإدارية المختلفة ، التي تتولى كل واحدة منها فرعاً محدداً من فروع الصناعة . ولكن يجب على كل سلطة أن تعمل وقد وضعت نصب عينها هدفاً عاماً مشتركاً ، وتقوم بصياغة هذا الهدف

وذلك البرنامج سلطة تسيقية تشمل جميع فروع الصناعة . موجز القول أن هذه الأوضاع تتطلب خطة اقتصادية قومية كما هي الحال في روسيا السوفيتية .

ولكن ، ما أن يصبح هذا المبدأ قاعدة مسلم ما بها حتى تبرز عدة مشاكل . فالرأسمالية تقبل طريقة توزيع الدخل بـ ورتها التقليدية ، وهى تقوم بمهامها على هذا الأساس . وهى تتيح سلعا لسوق موجودة بالفعل . والواقع أن كل منتج رأسمالى (أو مجموعة من المنتجين الرأسماليين) يحاول اخضاع الطلب لصالحه . وهو يعرف جيداً أن المستهلكين إذا اشتروا المزيد من سلعه فإن هذا سيؤثر على إنتاج الصناعات الأخرى ، إذ أن طلبهم سيقبل عليها . خلاصة القول أن المنتج الرأسمالى يقبل طابع « الدخل » على علاقته .

ولكن ما أن يحل الإنتاج في ظل الملكية العامة محل الإنتاج الرأسمالى حتى تظهر قيم ومقاييس جديدة . فالدولة التى توجه الصناعة لخدمة الصالح العام لا تقبل الأوضاع السائدة لمطالب المستهلكين ، فهى تفكر : هل سيرتفع مستوى الرفاهية الاجتماعية إذا هى عمدت إلى تغيير نظام الطلب ؟ معنى هذا أن على الدولة أن تفكر فى الاحتياجات لا مجرد الطلب الذى يخضع لتوزيع الدخل التقليدى .

فإذا فكرت الدولة فى الاحتياجات اكتشفت أن توزيع الدخل ليس على ما يرام . وتستطيع الدولة فى بعض الحالات أن تترك التوزيع القديم للدخل كما هو ، بيد أنها تحاول التخفيف من نتائجها عن طريق

الضرائب ، التي تستغل في تمويل الخدمات الاجتماعية ، وهكذا تستطيع الدولة أن توفر للمستهلكين الفقراء خدمات مجانية (كالتعليم الأولي) ، أو خدمات بأجر زهيد كإنشاء عمارات التمليك . وتستطيع أيضاً - بدلاً من الطريقتين السابقتين أن تخصص دخلاً للعجزة ، أو المتعطلين ، أو المرضى ، وتدعمهم ينفقون دخلهم كيفما شاءوا . والواقع أن الدولة الحديثة تنتهج السيليلين ، بيد أن هناك ميلاً ، في نفس الوقت ، إلى تعديل نظام الضرائب بحيث يدفع الفقراء جزءاً من تكاليف الخدمات العامة . والسيليل إلى ذلك رفع الضرائب غير المباشرة ، أو فرض مساهمات إجبارية عن طريق نظم التأمينات الاجتماعية .

وتستطيع الدولة تعديل النظام الحالي للأجور ، ولكن إلى حد محدود ، وذلك عن طريق آخر غير طريق الضرائب . ففي مقدور الدولة فرض الحد الأدنى للأجور . غير أنها لا تستطيع تطبيق هذا المبدأ إلا في ميدان الصناعات التي تدفع أجوراً زهيدة جداً - ومن ثم يتعذر تطبيقه التطبيق الكامل في ظل الرأسمالية - نظراً لاعتبارات دولية كثيرة .

فالأجور إذا ارتفعت في بعض الصناعات بقرار من الدولة أدى هذا إلى تخفيض عدد العاملين في هذه الصناعات (وقد لا يخفص العدد إذا أعادت الصناعات تنظيم نفسها بطريقة أكثر كفاءة ، كما حدث إبان نظام الغرف التجارية ، غير أن الصناعات العادية توفر عدد العمال في حالة فرض نظام الأجور المرتفعة) . والواقع أننا إذا رفعنا أجور العمال في بعض الصناعات الأخرى فإن طلبات المستهلكين ستزيد في

الصناعات الثانية عنها في الصناعات الأولى (التي سترفع أثمان منتجاتها نتيجة لرفع أجور عملها) وقد لا يحدث هذا ويتحول الطلب إلى الأسواق الخارجية بدلا من الأسواق المحلية .

بيد أن الوضع سيختلف في حالة ما إذا ارتفعت الأجور في جميع الصناعات في وقت واحد . ولا يعنى هذا أن الناس سيكفون عن شراء المنتجات المصنوعة في الخارج . فهم سيعمدون إلى ذلك إذا لم تتأقلم العملات الأجنبية مع الصلة الجديدة بين تكاليف الإنتاج في الداخل وتكاليفه في الخارج . فإذا حدث هذا التأقلم بالفعل سيتحول الطلب من الصناعات التي تدفع أجورا كثيرة إلى الصناعات التي لا تدفع أجورا مرتفعة . وقد يؤدي هذا إلى تعديل نظام الصادرات والواردات ، فالصناعات التي لا يكلفها عملها الكثير سترفع نسبة صادراتها - أما الصناعات الأخرى فستقل صادراتها ويحدث العكس في الواردات .

والذي يهمنا هنا أن الدولة إذا رفعت الأجور بمقتضى القانون فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات وإلى انكماش الأرباح وعدد العمال (ونحن نفترض هنا وجود نقد أجنبي ثابت) وستكون النتيجة أن تقابل إجراءاتها بمعارضة شديدة . وهذا لا يصلح لنظام العملات القابلة للتكيف - غير أن هذا النظام نفسه سيؤدي إلى تعديل الطلب على السلع والخدمات المختلفة ، وسترفع الأرباح ويرتفع عدد العمال في بعض الصناعات - بينما تقل الأرباح - وعدد العمال في

الصناعات الأخرى . معنى هذا أن الصناعات التي ستتأثر بالقانون تأثراً ضاراً ستعارضه معارضة شديدة . وليس هناك ما يضمن لنا أن القانون سيفيد الصناعات التي تريد رفع انتاجها لخدمة الصالح العام .

وسيؤدي رفع الأجور إلى نتائج أخرى أيضاً . فأسعار البيع لن ترتفع بالنسبة التي ترتفع بها الأجور (إذ أن تكاليف الإنتاج الأخرى غير الأجور ستظل كما هي) . فإذا ظل عدد العمال كما هو وارتفعت أجورهم فإن معنى هذا أن دخولهم ستزداد بينما لا تزداد دخول المؤجرين وأصحاب الفوائد والأسهم . وسيؤدي هذا إلى تعديل الطلب ، لصالح المجتمع بالطبع ، إذ أن الطلب سينقل من الأغنياء إلى الفقراء الذين زاد دخلهم بزيادة الأجور .

غير أن هذا لا يحدث في حالة الصناعات التي تحتاج إلى رأس مال كبير وعمال أقل . فعندما ترتفع أجور العمال يصبح رأس المال رخيصاً ، ويضطر رجال الأعمال إلى الاعتماد على الآلة ويزداد الطلب على رأس المال . غير أن أرباح أصحاب الفوائد والأسهم والمؤجرين ستقل ، كما أسلفنا ، ومن ثم ستقل المدخرات ولهذا يطالب أصحاب الفروض بنسبة أكبر من الفوائد — وسيكون لهذه النسبة نتيجتان . فستؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وهذه بدورها ترفع ثمن السلعة ، وبذلك نقضى على جزء من المنفعة التي حصلنا عليها حين رفعنا أجور العمال وزدنا الطاقة الشرائية ، كما أنها ستقضى على ارتفاع سعر الأيدي العاملة بأن تجعل رأس المال أشد ندرة وهكذا نقضى على الاتجاه نحو

الآلة — وعلى الاتجاه نحو استخدام عدد قليل من العمال في الإنتاج .

من هذا نرى أن الدول الرأسمالية التي تريد رفع الأجور دون توفير العمال ، لا تنجح كثيراً في مهمتها . وهي لا تستطيع أن تفعل شيئاً على الإطلاق ما لم يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام النقد الأجنبي ليتأقلم مع نظام التكاليف الذي تغير^(١) وحتى لو فرضنا أن النقد تأقلم بالفعل فإن رفع الأجور سيؤدي فوراً إلى تخفيض عدد العمال وإحلال الآلة محلهم ، كما سيؤدي بمرور الوقت إلى رفع الأسعار وبذلك لن يستفيد العمال من ارتفاع أجورهم لأنهم سيشترون السلع بثمن مرتفع .

وإزاء هذه العقبات تتردد الدول الرأسمالية كثيراً قبل الشروع في رفع الأجور . وتعتبر استراليا البلد الوحيد الذي اتبع سياسة رفع الأجور على نطاق واسع وعندما ارتفعت الأجور رفعت استراليا الرسوم الجمركية لكي تحول دون دخول الواردات . وهكذا استطاع عمال المصانع أن يحصلوا على أجور مرتفعة — غير أن هذا تم على حساب المزارعين الذين اشتروا السلع المصنوعة بأثمان مرتفعة دون أن تتاح لهم فرصة بيع انتاجهم الزراعي بثمن مرتفع في الأسواق الخارجية وهكذا يحول المزارعون باعتراضاتهم دون ارتفاع الأجور عن حد

(١) والواقع ان هذه الدول تستطيع ان تنفذ خططها في ظل نظام ثابت للعملة اذا استطاعت أن ترفع الرسوم الجمركية بحيث يحول دون دخول الواردات وقد فعلت استراليا هذا عندما طبقت نظام الحد الأدنى للأجور تطبيقاً شاملاً من أجل رفع الأجور .

معين غير أن هذا الحد المعين نفسه يكفي لكي يتقاضى العمال أجوراً مرتفعة . بيد أن بلداً كبريطانيا لا يستطيع تحقيق هذه الغاية لافتقارها إلى التوازن بين الإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى .

ولإزاء هذه العقبات ، تضطر الحكومة ، التقدمية ، التى تريد تحسين دخول الطبقات الفقيرة — تضطر إلى التوسع فى الخدمات العامة بدلاً من رفع الأجور . غير أنها تصادف ، بدورها عقبات قاسية . فالأمر يتطلب حكومة قوية جداً — حكومة تستطيع أن تفرض على الأغنياء نسبة من الضرائب تكفى لاجداث تعديل ملبوس فى توزيع الدخل بين الطبقات . والمعروف أن الرأسمالى — فى الدولة الرأسمالية — هو الذى يملك سلطة تشغيل العمال ، وسيتوقف استعدادهم لتشيغيلهم على ثقته فى الربح . وستزعزع ثقته عندما يرى الحكومة تتبع — فى رأيه — سياسة « المصادرة » ، وإذا به يوفر بعض العمال وبذلك يقضى على الطاقة الشرائية التى حاولت الحكومة توفيرها للطبقات الفقيرة .

والواقع أن من المتعذر — فى ظل الرأسمالية — تعديل التوزيع القائم للدخول تعديلاً ملبوساً — فهذا التوزيع ثمرة نظام الربح الذى لا يتقيد بقيود . وإذا أرادت الدولة لإحداث تغيير النظام الاقتصادى بدلاً من الاكتفاء بتعديلات طفيفة وستكتشف أنها لا تستطيع ترويض الرأسمالية بحيث تتخمد مطالب الشعب الحقيقية ، وستختار أحد أمرين : الكف عن بذل المحاولات لإشباع مطالب الشعب الحقيقية أو شن هجوم مباشر على الرأسمالية نفسها . وواضح جداً أن الدولة إذا ألغت الرأسمالية

واستبدلت بها نظام الإنتاج الموجه الذى يخضع للإشراف الجماعى فستتمتع أمام الشعب آفاقاً لا حدود لها ، ومن ثم يستطيع اشباع احتياجاته الحقيقية . ولن يكون هناك غير قيد واحد ، ألا وهو طاقة المجتمع الإنتاجية .

فلنفترض أن الرأسمالية الغيت وحل محلها الإنتاج الجماعى الموجه ، الخاضع للملكية الجماعية ؟ ما الذى يحدث حينئذ ؟ إن فى حوزة المجتمع مصادر إنتاجية معينة ، وهو ينوى استغلال هذه المصادر بأكملها لكى يسد المطالب التى يعتبرها عاجلة وهكذا يشرع فى توزيع المصادر على أوجه الإنتاج المختلفة تبعاً لأهمية هذا الإنتاج أو ذاك .

فما الذى يحدث بعد ذلك ؟ تستطيع الدولة أن تستعيز عن نظام الدخل التقدى بنظام البطاقات سواء فى السلع أو الخدمات ، والتى تقدمها للواطنين تبعاً لاحتياجاتهم المختلفة . وقد تطبق الدولة هذا النظام على عدد كبير من السلع والخدمات — غير أنها لا تستطيع تطبيقه بحيث يشمل الغالبية العظمى منها . فبالرغم من أن الجميع يشتركون فى حاجتهم إلى بعض المطالب الأساسية ، إلا أن هناك مطالب يختلف فيها الناس باختلاف أمزجتهم وميولهم . وعندما نشبع المطالب الأساسية فليس معنى هذا أننا أشبعنا جميع المطالب الإنسانية ، فهناك مطلب هام بعد المطلب الأساسى — ألا وهو السماح للناس بالاختيار . إن الجميع يطلبون الضروريات التى لاغنى عنها — غير أن الجميع أيضاً فى حاجة إلى كماليات معقولة ، غير أن الكماليات التى يطلبها « أ » تختلف عن الكماليات التى يطلبها « ب » .

لهذا — إذا كان من المستحيل على أى شخص أن يحصل على كل الأشياء التى يرغب فى الحصول عليها لو أعطيت له بدون مقابل (وهذا مستحيل بالطبع) فإن الحل الوحيد يتلخص فى وضع الأسعار على السلع وترك الناس يشترون ما يحتاجون إليه . غير أن احتياجات الناس قد تتقيد بما هو موجود فى السوق فقط — وهو ما يحدده الاقتصاد الموجه .

غير أن الاقتصاد الموجه — الذى يهدف إلى إشباع مطالب البشر ، سيهتم أول ما يهتم بالمطالب الأساسية — ثم يهتم بعد ذلك برغبات الناس ، مع احتفاظه بحقه فى منع إنتاج السلع الضارة كالإفيون مثلاً ، أو وضع أثمان مرتفعة على السلع التى يريد أن يقبل الجمهور عليها . وهكذا ستجند الدولة موارد الإنتاج الفائضة عن المطالب الأساسية فى إنتاج السلع التى يرغب فيها المستهلكون .

ولكن — ماهى رغبات المستهلكين ؟ إن رغباتهم تخضع — إلى حد كبير — لدخولهم . وبمعنى آخر : إن مطالب المجتمع ككل تخضع لطريقة توزيع الدخل فيه . وعلى الدولة ألا تتدخل فى أذواق مواطنيها ومطالبهم ، يكفياً أن تحدد مستوى معيناً للأكل ، والمشرب ، والملبس ، والسكن ، والتعليم ، وأن تعمل على عدم تشجيع الناس على استهلاك الأشياء الضارة . وهى لا تفضل ، بالقوة ، سلعة على أخرى — كل ما يهملها هو إنتاج سلع تحقق أكبر قدر من الإشباع . ومن أجل هذا تنشأ المساواة والعدالة فى الطاقة الاستهلاكية بما يتفق وإمكانيات الإنتاج .

فإذا أردنا تطبيق هذا فى ميدان الاقتصاد الموجه شرعنا فى اتخاذ خطوات ثلاث فلابد :

أولا تصفية كل الدخول التي يحصل عليها أصحابها دون بذل أى جهد. فهذه الفئة تملك وسائل الإنتاج — أو تتمتع بامتيازاتها لأنها تستثمر رأسمالها وقروضا.

ثانياً : أن نضمن لكافة المواطنين حداً أدنى للدخل ؛ سواء فى صورة سلع أو نقود أو سلع ونقود فى نفس الوقت ، على أساس إشباع احتياجاتهم الأساسية .

ثالثاً : توزيع الإنتاج الفائض توزيعاً متناسباً - بقدر الإمكان - مع مدى ما يقدمه كل منتج من خدمات على ألا يتعدى هذا حداً معيناً - وإلا فسنعود إلى الفوارق الطبقيّة وفى صورة جديدة .

إن توزيع الدخل بهذه الصورة ليس وليد نظريات مثالية : فهو أفضل توزيع يمكن تطبيقه فى المراحل الأولى للاقتصاد الموجه الذى يعتمد على الملكية الخاصة . وعندما يطبق هذا التوزيع بالفعل - فسيؤثر على طبيعة الطلب ، وسيستجيب الإنتاج لطبيعة هذا الطلب .

ولاشك أن تخطيط نظام تخفف فيه المظالم أيسر من تخطيط نظام تتضح فيه الفوارق بصورة بشعة . وفى ظل هذا النظام الذى نشير إليه ستجند جميع الموارد الإنتاجية — ولن يهمل أى مورد لإنتاجى اللهم إلا إذا كان من الأفضل - اقتصادياً - نبذه وإحلال إنتاج آخر محله لإشباع المطالب وال رغبات . ولن يكون هناك تعطل ، اللهم إلا التعطل المؤقت وهو ظاهرة لا بد من وجودها فى ظل نظام اقتصادى . وستستغل الموارد الإنتاجية بما فيها كافة الطاقات البشرية — إلى أقصى حد ممكن ، ونقصد

بذلك : إلى الحد الذى يجب أن تقف عنده ليستمتع الناس بعد ذلك بوقت فراغ يحتاجون إليه أكثر من حاجتهم إلى مزيد من السلع . ولن يتقيد إنتاج السلع المفيدة إلا بالإمكانيات الفنية ورغبة الناس فى الاستمتاع بوقت الفراغ . وسيحقق الناس - داخل هذا النطاق - أكبر قدر ممكن من الإنتاج المستمر - وهذا أمر يتعذر تحقيقه فى ظل الرأسمالية ذلك لأن إنتاج السلع أو عدم إنتاجها إنما يخضع - فى الرأسمالية - لباعث الربح لا لباعث خدمة المجتمع .

لقد كان حديثى كله ، فى الصفحات السابقة حديثاً نظرياً ، ولكن ، من الواضح أننى وضحت بقیه ما يحدث اليوم فى الاتحاد السوفيتى . نحن لا ننكر أن مستوى المعيشة فى الاتحاد السوفيتى منخفض جداً - وهو أقل بكثير من المستويات الموجودة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة . غير أن الاتحاد السوفيتى ينتج كل ما يستطيع إنتاجه بالفعل فى ظل إمكانياته الإنتاجية ، وهذه الظاهرة معدومة ، بطبيعة الحال ، فى البلدان الرأسمالية بأكملها .

أضف إلى هذا أن نظام التخطيط فى الاتحاد السوفيتى لا يحقق أكبر قدر من الإنتاج لحسب ، وإنما يحقق أيضاً أكبر قدر من الرفاهية . وهو لا يكتفى بإنتاج كل ما تنتجه له إمكانياته الفنية - وإنما يقوم بعد ذلك بتوزيع الإنتاج على خير وجه ممكن . والاتحاد السوفيتى مضطر ، فى الوقت الحالى ، إلى تقييد مستوى المعيشة لكى يوفر مستوى أعلى فى المستقبل ، ذلك لأنه فى حاجة إلى كميات هائلة من رأس المال لتصنيع ذلك البلد الضخم المتأخر . وبما يقف عقبة فى طريق التقدم الاجتماعى

اضطرار الاتحاد السوفيتي إلى تزويد نفسه بأسلحة كثيرة جداً لكي يحمي أرضه في هذا العالم الذي تهدده الحروب بيد أن الاتحاد السوفيتي بالرغم من هذه العقبات كلها لا يوقع مواطنيه في هوة الفقر الذي لا لزوم له، فهو يستغل كل الطاقات الإنتاجية الموجودة في حوزته، وهذا شيء لا تفعله الرأسماليات « الحرة » مثل بريطانيا وأمريكا .

ولكن ، رب سائل يسأل : فما رأيك في الرأسماليات الموجهة — وهي رأسماليات الدول الفاشية كألمانيا وإيطاليا ؟ ألم تطبق ألمانيا خطة « الاكتفاء الذاتي »، وكادت بذلك تقضى على البطالة وتجند جميع مواردها الإنتاجية ؟ والجواب هو : نعم ، لقد حققت ذلك إلى حد ما . غير أن هناك نقطة اختلاف على جانب كبير من الأهمية . لقد خففت ألمانيا أزمة التعمل بفضل سياسة إعادة التسلح وإيجاد اقتصاد قومي يحقق الاكتفاء الذاتي في زمن الحرب — كانت ألمانيا تسعى إلى تشغيل المواطنين وإيجاد عمل لهم ، ولكن لكي يزداد سلطانها العسكري ، أما الاتحاد السوفيتي فكان يهدف — من وراء تشغيل الجميع — إلى رفع مستوى الجميع .

وقد يقول قائل : ولكن ، ما أهمية الهدف ما دام يحقق لنا تشغيلاً كاملاً أو شيئاً من هذا القليل ؟ والجواب هو : إن طبيعة الهدف تهمنا إلى حد كبير — وذلك لسببين : فطريقة ألمانيا في تشغيل الجميع لم ترفع مستوى المعيشة . وإنما أدت إلى خفضها ، ذلك لأنها أخضعت الموارد الإنتاجية للمطالب العسكرية ، وأحالت نظام الإنتاج بأكمله إلى نظام

يفتقر إلى الكفاءة ، فلقد أصرت على أن تصنع في الداخل سلعاً يمكن شراؤها من الخارج عن طريق التبادل . والواقع أن التشغيل الكامل لا يهدف بالفعل إلى تحقيق التشغيل الكامل ، وإنما إلى رفع نسبة الإنتاج وتحسين طريقة توزيع الإنتاج على الشعب . ليس التشغيل هدفاً في حد ذاته — وإنما هو وسيلة تؤدي إلى غاية . يجب أن يكون التشغيل وسيلة تؤدي إلى تحقيق الرفاهية . بيد أن ألمانيا لم تفعل ذلك وإنما استغته لتسلب الدول الأخرى وتنهبها بقوة السلاح .

وواضح أن تخطيطاً من هذا النوع قد يظهر في بريطانيا . والواقع أننا اتخذنا في بريطانيا إجراءات طارئة لمواجهة الازمات الخاصة . فلدينا هيئات التسويق الزراعية ، والقوانين الخاصة بمناجم الفحم — ونظم الإشراف التي أقرتها هذه القوانين ، ولدينا اتحاد الصلب — وصندوق تسويات النقد الأجنبي — وعديد من التنظيمات الجديدة التي تتصل بالتخطيط من قريب أو بعيد . ولقد ضمنيت الكتاب دراسة « لتجربة روزفلت ، لأن تاريخ هذه التجربة يلقى ضوءاً على أسلوب هذا النظام الذي يشبه التخطيط — والذي تم في ظل نظام رأسمالي يشبه نظامنا من عدة وجوه ، ولأن هذه التجربة تخالف التجربة الفاشية ، وتخالف تجربة الاتحاد السوفيتي .

ولقد ختمت الكتاب بفصل موجز عن « التخطيط » البريطاني ، غير أنني لم أزد عن وضع خطوط عامة . فإذا أراد القراء دراسة كاملة لهذه النقطة فليرجعوا إلى كتابي « أسس التخطيط الاقتصادي » ، وفيه ناقشت بإسهاب المشكلة من جميع نواحيها فيما يتعلق ببريطانيا بالذات .

الفصل الثانى

الاتحاد السوفيتى والتخطيط الاشتراكى

بالرغم من أن بلدانا أخرى غير الاتحاد السوفيتى — قد اهتمت أخيراً بالتخطيط ، وأدخلته على نظامها الاقتصادى — إلا أن روسيا السوفيتية هى الدولة الوحيدة التى أقدمت على خطة كاملة لحلق اقتصاد موجه . ومن أجل هذا نرى لزوما علينا أن نهتم بالمثل الذى ضربته روسيا . ولكن ، علينا قبل أن نشرع فى الكلام عن إتصارات التخطيط هناك أن نبحث فى أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين المشاكل التى واجهت الاتحاد السوفيتى والمشاكل التى واجهت دولاً أخرى — خاصة دول أوروبا الغربية — وأمريكا الشمالية التى تعتبر من الدول المتقدمة — من حيث التصنيع والثروة والثقافة .

لا شك أن هناك بعض أوجه الاختلاف الكبير . فالتخطيط الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى جاء نتيجة طبيعية للحرب — والثورة — والحرب الأهلية والحصار الاقتصادى .

وقد كان النظام القيصرى القديم يسود روسيا قبل هذه الفترة . ويتميز هذا النظام بوجود فوارق ومتناقضات صارخة بين تصنيع واسع النطاق وإنتاج زراعى على درجة كبيرة من التأخر . وإنهار هذا

النظام — بفعل الحرب — بأسرع مما انهارت النظم الاقتصادية الأخرى الموجودة في الدول المعتدية الأكثر تقدماً . وقد لعب هذا الانهيار الاقتصادي دوراً كبيراً في الحاق القشل بروسيا — وتهديد الطريق للثورة . غير أن الثورة ورثت بهذا نظاماً اقتصادياً يقتصر إلى الكفاءة ، والواقع أنها ورثت حطام النظام الذي ساد روسيا قبل الحرب وسيطر البلاشفة على بلد تحطم على صخرة الحرب ، بلد يقتصر إلى المنتجات التي يتطلبها الاستهلاك العاجل — كما يقتصر إلى إنتاج جديد يساعد على إبقائه من عمرته .

أضف إلى هذا أن الظروف التي لا بست ثورات ١٩١٧ أُنذرت . بتفاقم الأوضاع في المستقبل ، وحدث الانهيار الاقتصادي بسرعة في ظل لفوف وكيرنسكي . واضطر البلاشفة — في السنوات الأولى لتسلهم زمام السلطة — إلى مواجهة حرب أهلية زاد من حدتها وجود تدخل أجنبي وحصار اقتصادي . وكانت البلاد مفتقرة إلى الوسائل التي تساعد على الاحتفاظ بما تبقى من وسائل الإنتاج — ولم يكن بمقدورها أن تصطنع وسائل جديدة ، ولم يكن بمقدورها استيراد وسائل الإنتاج من الخارج . كان أقصى ما يمكن عمله هو ضمان استمرار العمل في المصانع والمناجم والسكك الحديدية بطريقة أو بأخرى غير أن الطاقة أخذت تتضاءل في هذه الميادين ، يحدث هذا عندما يشيخ مصنع من المصانع أو يصيبه التخريب والتدمير . وكان أقصى ما يمكن عمله أيضاً هو الاعتماد على المزارعين لإنتاج المواد الغذائية حتى لا يموت الشعب من المجاعة .

وعما زاد من حدة المشكلة افتقار روسيا إلى الفنيين وأصحاب الحرف وافتقارها إلى الأشخاص الذين يستطيعون إدارة الأعمال وتصريف الأمور ، وإلى الخبراء في شئون الحكم ، وميادين التنظيم الاقتصادي وعندما اندلعت نيران الحرب الأهلية لم يكن هناك من الموظفين ما يكفي لخطط الطويلة الأجل ، وإنما انصرفوا إلى الشئون العاجلة واضطروا إلى تأجيل المشروعات الخاصة بإعادة البناء الاقتصادي ، ولم يكن هناك أمل في وضع تخطيط اقتصادي إلا بعد أن ينتهى الصراع ، وأحس الزعماء الشيوعيون بأن في مقدورهم أن يترثوا ويستولوا على الموارد الاقتصادية المتناهية ووعدوا الشعب ببناء الوطن من جديد وفقاً للأمال التي رسموها .

بيد أن المهمة الأولى انحصرت في إبعاد شبح المجاعة — وكان عليهم أن يؤجلوا الخطط الطويلة المدى إلى أن يتغلبوا على الانهيار الوشيك الوقوع . غير أن لينين شرع في وضع تخطيط بمجرد انتهاء الحرب — واختار ميدان الكهرباء . لقد اختار البلاشفة الطاقة الكهربائية باعتبارها البوابة التي تفضى إلى الاقتصاد الموجه ، وهو اختيار له دلالة . لقد وضع لينين الخطة لتنمية الطاقة الكهربائية في روسيا بأكملها ، ووضع هذه الخطة موضع التنفيذ ؛ إلا أن التخطيط لم يطبق في الميادين الأخرى كان عليهم أن يترثوا نزولاً على مطالب المستهلكين الذين كانوا في حاجة إلى أقصى ما يستطيع الاقتصاد المتعثر إنتاجه :

وهكذا انتهت فترة « شيوعية الحرب » ، لتحل محلها السياسة

الاقتصادية الجديدة وتعتبر هذه السياسة عود - مؤقت - لمبدأ تشجيع التجارة الخاصة والانتاج الخاص دون وجود تخطيط. غير أنها لم تكن رجوعاً إلى السياسة الرأسمالية - إذ أن الدولة تدخلت وأعدت تنظيم الصناعات الضخمة وأشرفت عليها وأدارتها ، ولم تكن هناك احتكارات خاصة للتجارة الخارجية وإنما كانت الاحتكارات عامة . أما تجارة القطاعي فكانت في أيدي هيئات تعاونية تخضع لإشراف الدولة ويتم تسيق العمل بينها وبين متاجر الدولة . أضف إلى هذا أن الحكومة السوفيتية لم تخفف من قبضتها السياسية لحظة واحدة ، ولهذا كان من الممكن تعديل بعض الامتيازات أو رفضها بما يتماشى مع الهدف الأكبر ألا وهو رفع نسبة إنتاج السلع الأساسية . والواقع أن السياسة الاقتصادية الجديدة ، تنازلات - مؤقتة - عن بعض الامتيازات الضخمة للتجار ولصغار المنتجين وبذلك عادت بهؤلاء إلى « بواعث الربح » التي تدفع عجلة الانتاج . والواقع أن السياسة الاقتصادية الجديدة أعادت « السوق » إلى الوجود - كما أعادت « نظام الأسعار » كوسيلة لإنتاج السلع وتوزيعها غير أن هذه الأساليب « الرأسمالية » كانت تخضع للسلطان السياسي الشيوعي . والواقع أن حال الرأسمالية في ذلك الحين أشبه بحال المستأجر الذي يستطيع صاحب المنزل طرده ؛ وهكذا لم يقيض لها أن تفرض نفوذها وسلطانها الاقتصادي .

وهكذا نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة في التغلب على أزمات روسيا الداخلية ومهدت الطريق للتخطيط السليم . وسارع خلفاء لينين

إلى بذل جهود جبارة من أجل التخطيط وبذلك مهدت السياسة الاقتصادية الجديدة ، الطريق أمام خطة السنوات الخمس الأولى .

وواضح أنه ليس هناك ما يدعونا إلى الظن بأن إدخال التخطيط في بلدان الغرب يتطلب ظروفًا مشابهة للظروف التي مرت بها روسيا . إذ أن إيجاد ظروف مشابهة يقتضي وجود حرب أهلية أيضاً . ولن تحمل الفوضى الصناعية بالبلد الناهض (وهي الفوضى التي فشت في السنوات الأولى للثورة الروسية) إلا إذا مر بمحنة تخريبية تستمر لأمد طويل وحتى لو فرضنا مثل هذه الفوضى - وتصورنا حلول الدمار بالجهاز الانتاجي لبريطانيا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة - فإن هذا الجهاز سينتج - مع ذلك - أضعاف ما أنتجته روسيا في أعقاب الحرب .

فإذا انتقلنا إلى انتاج المواد الغذائية وجدنا أن روسيا تتفوق في هذا الميدان على بريطانيا وألمانيا ، بل تتفوق على الولايات المتحدة . وقد يظن الغرب بمقاييسه أن روسيا تجموع ، غير أنها لا تجموع في الواقع . لاشك أن روسيا واجهت مشكلة وهي تحاول تزويد سكان المدن بالطعام اللازم لهم ، غير أن معظم أفرادها - لحسن الحظ من الفلاحين الذين يعيشون في مناطق زراعية ، ولذلك لم تواجه روسيا مشكلة كذلك المشكلة التي يمكن أن يواجهها مجتمع حضري يتعرض لازمة اقتصادية . وكانت روسيا تملك ، في ذلك الحين ، الوسائل التي تساعد على انتاج المواد الغذائية - بالرغم من أنها افتقرت الى جميع أنواع الأجهزة الزراعية . واستطاعت روسيا - في أحلك ساعاتها أن تعيش على مواردها المحلية . نحن لاننكر أنها عانت من المجاعات - وأن مستوى المعيشة كان متدهورا

في كل مكان - غير أنها لم تواجه شبح المجاعة الشاملة التي يمكن أن تتعرض لها بريطانيا اذا حرمت مواردها التي تأتيها من الخارج .

وأدى هذا إلى تعديل طابع المعركة الروسية تعديلاً جوهرياً . فالجانب الصناعي للسياسة الاقتصادية الجديدة يهدف إلى تزويد المزارعين بالسلع المصنوعة في مقابل المواد الغذائية التي ينتجونها . ولهذا اضطرت الدولة إلى تعبئة موارد الانتاج الضخم - وإلى رفع مستواها . وهكذا أسفرت السياسة الاقتصادية الجديدة عن « تخطيط جزئي » للصناعة الواسعة النطاق . وبفضل هذه السياسة أيضاً ارتفعت نسبة المواد الغذائية بحيث لم تغد روسيا تحثي المجاعة وما تنطوي عليه من خطر للعهد الجديد واستطاعت أن تتخذ « التخطيط الجزئي » المشار إليه أساساً لتخطيط شامل يحتضن الصناعة بأكملها . غير أن الصناعة الموجهة ألقت نفسها - بادئ الأمر - في مواجهة زراعة غير موجهة ولكن ما أن استقرت الأوضاع في ميدان الصناعة حتى سارع ستالين (قبل الوقت المناسب) إلى التوسع في التخطيط بحيث يشمل الزراعة أيضاً . وقبل إن من العسير تخطيط الانتاج الزراعي بنفس الضخامة التي تم بها التخطيط الصناعي في ظل الآراء الأمريكية . وشرعت الدولة في تكوين مزارع جماعية ضخمة وشغلت بها أراعر لم تزرع من قبل . بيد أن المسؤولين اعترفوا بأن هذه الخطوات ما هي إلا انتقال فجائي متطرف من مرحلة البدائية إلى مرحلة التقدم في أعلى مراتبه . ورضى ستالين ، فيما بينه وبين نفسه ، بالمبدأ « الجماعي » بمعنى أنه رضى بوجود طائفة تعاونية تقوم بهام الزراعة بطريقة مشتركة ، مع احتفاظها في نفس الوقت ، ببعض آثار النظم

القديمة من امتلاك لبعض الحيوانات والآلات — وحق الأفراد — أحياناً — في زراعة رقع من الأرض ملحقه بالمزارع الجماعية .

وواضح الآن إن من المستحيل فرض نظام المزارع الجماعية - بشكلها الروسى - في بلدان الغرب ذات التاريخ الزراعى التقليدى . فالمزارع الجماعية في روسيا وليدة اقتصاد زراعى بدائى ، اقتصاد لم يفقد، ولم ينس ملاح نظام الرق ونظام الاقطاع . ولهذا لا يمكن ظهور المزارع الجماعية كنتيجة لمزارع متوسطة الحجم يستأجرها للزارعين كما هو الحال في بريطانيا . ولا يمكن ظهورها في كندا . فإذا انتقلنا إلى ميدان الصناعة وجدنا أن الروس استطاعوا النسيج على منوال الرأسمالية الواسعة النطاق وبخاصة الرأسمالية الأمريكية ، ذلك لأن الصناعات التى قامت في روسيا القيصريّة كانت من النوع المستورد ، وكانت تقلد البلدان الرأسمالية الناهضة تقليداً مباشراً . أما الزراعة الروسية فكانت بدائية، ولذا احتفظت بمعظم الملاح الجماعية للاقتصاد الريفى فى العصور الوسطى . وحاول الشيوعيون استغلال هذا المظهر الجماعى البدائى ، واستخدامه أساساً لمزارعهم الجماعية . حاولوا ذلك دون عبور فترة الانتقال ، التى تتمثل في اقتصاد زراعى فردى متطور .

وكان التقسيم الطبقي في روسيا أكثر وضوحاً منه في بلدان الغرب وبخاصة في المدن الروسية ، وفي القرى ظهر المزارعون الأغنياء الذين يستأجرون العمال ويتاجرون في منتجات غيرهم إلى جانب منتجاتهم الخاصة ، وتألفت من هؤلاء طبقة وسط تشبه إلى حد كبير البورجوازية الصغيرة الموجودة في البلدان الناهضة . غير أن الطبقة

الوسطى المتحضرة - التي تعيش في المدن ، محدودة العدد ، وكانت تعتمد - إلى حد كبير - على الوظائف العامة الصغيرة وهكذا عندما انهار النظام الإداري القديم تبدد نفوذها . فإذا انتقلنا إلى الفئتين الموجودين بالمصانع اكتشفنا أن معظمهم من الأجانب ، وقد اختفى عدد كبير منهم أثناء المعارك الثورية أما البروليتاريا فكانت محدودة العدد، إذا ما قورنت بفترة المزارعين وكانت طبقة متجانسة خاضعة للاستغلال وهي تختلف عن العمال الكادحين في البلدان الغربية . وتمتعت هذه الطبقة بتماسك قلبا تجده في البلدان ذات الأشكال الصناعية المتنوعة ، وسبب ذلك أن المصانع الروسية كانت من الضخامة بحيث تستوعب جموعاً غفيرة من العمال والواقع أن روسيا واجهت مشكلة ضخمة فيما يتعلق بالفنيين الخبراء فقد كانت تنفق إلى العدد اللازم منهم - وهكذا تعذر عليهم أن تحقق الكفاءة الانتاجية على الوجه الذي ترضاه - غير أن هذا الوضع خدماً من ناحية أخرى ، إذ أنه حدد عدد أفراد الطبقة الوسطى التي كان من الممكن أن تشوه معنى الثورة ، كما أنه جعل البروليتاريا تعتمد على نفسها وبذا خلق استجابة اجتماعية أفاد منها خبراء النظام الإقتصادي الجديد ولقد كان من الممكن أن يصبح الشيوعيون أقل خشونة في حملاتهم « لتصفية » المزارعين الأثرياء في القرى لو كانت هناك - في المدن - طبقة وسيطة من صغار البورجوازيين تنضم إلى هؤلاء المزارعين وتقاوم محاولات الشيوعيين لصبغ الأهالي بالصبغة البروليتارية .

وقد يقال إن هذا الوضع كان سيؤدي إلى نتائج طيبة، لأن «التصفية» البشعة للمزارعين بمثابة صفحة سوداء في تاريخ الثورة الروسية، أضف إلى

هذا انها كادت تودى بالحكومة السوفيتية أيام مشروع السنوات الخمس والواقع أن روسيا استطاعت القضاء على عدد كبير من المزارعين الأثرياء غير أن سياستها أدت أيضاً إلى إبادة عدد هائل من الماشية خلال أحداث ١٩٣٠ - ١٩٣٢ . ولن يخفف من حدة القسوة التي تعرض لها الأثرياء من المزارعين في ذلك الحين إلا الاعتراف بأن روسيا كانت وقتذاك بلدا بربريا في كثير من النواحي غير أن الواقعيين ، في الحزب الشيوعي سيقولون إن هذا القمع الخشن لا بد له من إعداد البخار اللازم لتسيير عجلة النظام الجديد ، وإن إبادة طبقة المزارعين الأثرياء خطوة لا غنى عنها لصنع الفلاحين الروس بالصيغة الجماعية سواء من الناحية الفكرية أو العملية .

بيد أنى لاستسيغ هذا الجدل . إن عمليات القمع الوحشية التي تعرض لها الأثرياء من المزارعين ليست مقبولة أبداً من الناحية الأخلاقية أضف إلى هذا انها أجراء خاطئة من الناحية الاقتصادية فلقد قضت على عدد هائل من الماشية ، وهو عدد لا يمكن تعويضه الا بعد مرور أعوام كثيرة وبذلك عجلت بمجاعة عام ١٩٣٣ . ولست أهدف هنا إلى مدح خطط ستالين الزراعية أو ذمها . وإنما أريد أن أوضح مدى اختلاف المشا كل الزراعية في أى بلد يكون فيه الأثرياء من المزارعين الفئة المسيطرة ، أو على الأقل الملاك لبعض الاقطاعيات أو الذين لهم مصالح في البلد . ومهما يكن من أمر السياسة التي تتخذ في ظل ظروف كهذه الا أنها لن تتضمن تصفية شاملة للمزارعين الأثرياء كما حدث في روسيا أو انتهاج الأسلوب الزراعى المتبع في مزارع روسيا الجماعية .

وهناك أيضاً نقطة اختلاف هامة بين المشكلة التي واجهت الروس عندما شرعوا في تنفيذ مشروع السنوات الخمس ، والمشكلة التي يمكن أن تواجه أية حكومة غربية متقدمه تريد وضع الاقتصاد الموجه موضع التنفيذ . فالزعماء الشيوعيون اضطروا - عام ١٩٢٨ - إلى وضع تخطيط للإنتاج الصناعي ، بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، إذ اضطروا أيضاً إلى صياغة البناء الصناعي الذي سيحقق هذا الإنتاج الموجه . ولهذا لم يكتفوا بتسيير عجلة الصناعة الموجودة بالفعل ، والعمل على تطويرها ، وإنما عمدوا إلى تحويل بلدهم إلى دولة صناعية ناهضة في مدى سنوات معدودة . وكانوا مضطرين إلى هذا اضطراباً ، وذلك لأسباب عدة .

إذ أن روسيا أرادت أن تحمي الشيوعية من عالم رأسمالي ناهض ، ولذا احتاجت إلى كيان صناعي ناهض ، أضف إلى هذا أن التصنيع المتطور كان أساس السلطان العسكري في ذلك الحين . وعلاوة على ذلك نادت الشيوعية بمستوى مرتفع للمعيشة ، ولم يكن هذا ميسوراً دون تنمية وسائل الإنتاج الضخم الذي جقق للبلدان الرأسمالية مستوى من المعيشة أرفع بكثير من نظيره في روسيا . وإلى جانب هذا كله نجد أن الشيوعيين آمنوا بأن البروليتاريا ستقوم بمهمة تاريخية في الميدان الحضاري ، كما آمنوا بأن البروليتاريا هي « طفلة الثورة الفنية » في الميدان الصناعي .

وأرادوا رفع عدد البروليتاريا الروسية وإلهاب وعيها ومشاعرها - وهل هناك غير التصنيع الضخم وسيلة لتحقيق هذا الهدف ؟ وإزاء هذه الاعتبارات . كلها اضطروا الشيوعيون إلى بذل كل ما في وسعهم لانجاز مشروعات التنمية الصناعية الضخمة - في أقرب وقت ممكن .

غير أنهم دفعوا ثمن هذه المحاولات غالبا . فكلنا يذكر أن بريطانيا هي أول دولة عملت على تنمية التصنيع الرأسمالي في القرن الثامن عشر، وأصبح من التجربة البريطانية أن الدولة لا تستطيع أن تحقق التصنيع في بلدها إلا إذا استعانت بكميات كبيرة من رأس المال الاجنبي المقترض . بل أن بريطانيا نفسها لم تصبح دولة رأسمالية كبرى إلا حين استغلت أرباح تجارتها الخارجية الهائلة ، والثروات التي تجنيها من مستعمراتها - وكونت من هذا كله رأس مال يضاف إلى رأس المال الداخلي الذي وفرتة نتيجة لسياسة « الزهد والتشف » .

وعندما يدخل بلد « جديد » مرحلة التصنيع فإنه يسير بخطوات بطيئة بادية الأمر ، وهو يقترض رأس المال من الخارج ومن ثم لا يحتاج إلى خفض مستوى المعيشة في الداخل برغم أن هذا يجند الجهود لإنتاج السلع الاستثمارية ، وعندما تزايد سرعة التصنيع يزايد رأس المال الاجنبي - وترتفع كمية الإنتاج وبذلك تعوض النقص الذي حل بالسلع الاستهلاكية وهكذا يتم تحول البلاد إلى مرحلة التصنيع الضخم دون حدوث انخفاض في مستوى المعيشة . بل قد يصاحب هذا التحول نهضة ايجابية . وتبدو الأمور سهلة ميسورة عندما يكون عدد السكان محدودا والموارد الطبيعية هائلة - وبذلك تتاح فرص مشرة لاستغلال هذه الموارد لأن الأسواق العالمية تطالب بالمنتجات الجديدة بصورة متزايدة .

فإذا لم تكن هذه الظروف - كلها أو بعضها - مواتية فإن التصنيع

لن يتم إلا إذا انتهجت البلاد سياسة الزهد والتقشف . يحدث هذا بصفة خاصة في حالة وجود عدد هائل من السكان الذين يعيشون على مستوى منخفض . فالدولة لا تستطيع حينئذ اقتطاع رأس المال اللازم من أفواه مواطنيها . أضف إلى هذا أن الدولة لا تستطيع أن تنتج محليا الأدوات اللازمة للتصنيع إلا إذا كانت قد قطعت شوطاً كبيراً فيه . إنها مضطرة بادية الأمر ، إلى الاستعانة بالبلدان الناهضة التي تعرف كيف تنتج وسائل الإنتاج المعقدة ، وما لم تفعل هذا سار التصنيع بخطى بطيئة متعثرة ، وتم بوسائل غير اقتصادية بالمرة . ولو سلمنا بأن الدولة تريد أن تصنع أدواتها بنفسها إلا إنها لا تستطيع ذلك دون البدء باستيراد أجهزة لصناعة هذه الأدوات . وإذا عجزت عن استيراد المواد الضرورية عن طريق القروض أو باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فستضطر إلى دفع الثمن عن طريق تصدير بعض منتجاتها وستكون هذه المنتجات عبارة عن مواد خام وبعض مواد غذائية . ولن يسير التصنيع بخطوات أسرع إلا إذا أصدرت الدولة مواد غذائية هي في أشد الحاجة إليها ، أو انصرفت عن إنتاج المواد الغذائية إلى إنتاج المواد الخام الصالحة للتصدير أو الأخذ بالطريقتين معاً .

فإذا حدث ، أثناء هذا ، ما يودي بالأسعار التي تبيع بها الدولة منتجاتها في الأسواق الخارجية فإنها ستضطر إلى الإبطاء في التصنيع أو مطالبة مواطنيها بمزيد من التقشف لكي تحصل الدولة على العملات الأجنبية اللازمة ، وبعبارة أخرى : إما أن تتواضع الدولة في آمالها في

مضاعفة الإنتاج أو تضطر إلى خفض مستوى المعيشة عن الحد الذي هبط اليه .

هذه هي العتبات التي واجهت الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٢٩ . فأسعار المنتجات الزراعية تعرضت للتدهور لحين من الوقت ، ثم حدث الكساد العالمي ، ولكن ما أن بدأت روسيا بمشروع السنوات الخمس الأولى حتى حدث هبوط كبير في أسعار السلع التي يبيعها الاتحاد السوفيتي في الخارج ، كما قل الطلب على هذه السلع وساعد في ذلك ارتفاع التعريفات الجمركية والرسوم ووجود عوائق أخرى في طريق التجارة الدولية . بيد أن الشيوعيين لم يتجاسروا على النكوص على عقبهم ، والتخلي عن مشروعات التصنيع الضخمة التي شرعوا في تنفيذها بالفعل . وهكذا اضطروا إلى فرض صادراتهم على الأسواق العالمية فرضاً ، بأسعار تناسب مستوى المعيشة الموجود بالداخل . واضطروا أيضاً إلى إنتاج سلع استثمارية معقدة كان من الممكن شراؤها من الخارج لو كانت الظروف مواتية . وعندما وضع الشيوعيون خطة السنوات الخمس كانوا طموحين في تحديد «السريع» التي تسير بها الخطة ، وعندما وضع الكساد العالمي شتى العراقيل أمامهم ازداد طموحهم .

كان عليهم أزاء هذه الظروف ، أن يتقدموا إلى الأمام أو يرجعوا القهقري ، أما الوقوف فأمر مستحيل ولم يكن من المستبعد أن يتخلوا عن الخطة أو يسيروا ببطء ويعودوا إلى «السياسة الاقتصادية الجديدة» على أمل رفع الإنتاج الزراعي . ولو قد حدث هذا لآدى إلى التخلي عن إنتاج السلع الاستثمارية التي تخدم التصنيع ، والتحول إلى إنتاج السلع

التي يأخذها المزارعون في مقابل المواد الغذائية التي ينتجونها وربما ارتفع مستوى المعيشة في هذه الحالة ولكنه سيؤدي في الوقت نفسه الى اضعاف وضع الاتحاد السوفيتي العسكري — والى تأجيل الخطة التي تهدف الى اقرار أساليب التصنيع الحديثة . بيد أن ستالين وز لاءه رفضوا هذا الحل رفضاً قاطعاً ، وآثروا أن يستأنفوا بأقصى سرعتهم خططهم الأولى غير أن هذا يتطلب مزيداً من التشف والزه من جانب العمال والمزارعين على حد سواء وذلك نظراً للظروف العصيبة التي استجدت . ولم يكن لدى السلطات السوفيتية منتجات صناعية كثيرة تقدمها للمزارعين في مقابل المواد الغذائية ، مع أنها كانت تأمل في تقديم المزيد بعد نجح المشروع . وإزاء هذا قرر ستالين تغيير أسس الاقتصاد الزراعي دفعة واحدة . إذ أنه لو ترك الفلاحين ينتجون وفقاً لأهوائهم ودون تدخل من جانب الحكومة فلا شك أنهم سيتعرضون لخطر في المنتجات الصناعية ذلك لأن إنتاج السلع الزراعية سيقل . وهذا يقتضي المبادرة بإلغاء نظام الزراعة الفردى وإحلال النظام 'الجماعي' محله ، ذلك النظام الذي يمكن إخضاعه لإشراف السلطات التي تقوم بالخطيط .

وكان الهدف من هذه السياسة الجماعية رفع نسبة الإنتاج الزراعي ، وضمان المزيد من المواد الغذائية للاستهلاك المحلي والأسواق الخارجية . غير أن الخطة أدت الى عكس النتائج المرجوة ، فالإنتاج الزراعي عانى من تدهور كبير ، ويرجع هذا الى المذبحة الكبيرة التي تعرضت لها مواشى المزارعين الأثرياء وغيرهم من المزارعين الذين لم يكن لديهم طعام للباشية أو لم تكن لديهم رغبة لتسليمها للزراع الجماعية الجديدة . وازداد الموقف

سواء عندما انتجت معظم الأراضي السوفيتية محصولاً رديئاً . وعانت بعض المناطق من مجاعات مروعة مجاعات كادت تقضى على تطور المشروع القضاء المبرم . غير أن ستالين أصر على المضي في خطته ، بالرغم من أنه كلف — لفترة من الزمن — عن اتخاذ المزيد من الخطوات الجماعية . وأخيراً انقضت الغمة . وبعد سلسلة من المذابح استقر المزارعون الروس في ظل النظام الجديد — نظام المزارع الجماعية ، أو التعاونية .

ليس من الغريب أن تؤدي هذه العقبات المتوالية إلى ازدياد وطأة النظام الديكتاتوري في الاتحاد السوفيتي فلقد قام المسئولون ، بتصفية ، المزارعين الأثرياء (وكان من بينهم مزارعون أكفاء) خوفاً من أن يثيروا الفلاحين ضد النظام الجماعي . وتزايد نشاط البوليس السري سواء في المدن أو الريف — وكانوا يتسقطون أية هنوات يمكن أن تشتمل منها رائحة هرطقة ، وبذلك يحمّدون من يلومونه على المحن الراهنة ، ويستطيعون تشديد قبضتهم في الحزب الشيوعي ، والمصانع من أجل توحيد كل الجهود وراء مشروع ستالين .. وكوفئ المتحمسون للمشروع في صورة أجور مرتفعة ومعاملة خاصة . ولم ينفذ المشروع في كافة فروع الصناعة ومع هذا فإن الاتحاد السوفيتي حقق المعجزات ، ويكفيها السكّناً أكد من هذا أن تلقى نظرة إلى الصعوبات الهائلة التي تعرض لها . لقد دفعت البروليتاريا الروسية ثمن هذا التقدم باهظاً ، وهو ثمن لا تستطيع البروليتاريا الغربية أن تدفعه ، وهي التي لم تتعود على الصمود والاحتمال ولم تتعود على الاستغلال الذي يصل إلى أقصاه ، أضف إلى هذا أن

البروليتاريا ، في الغرب ، كانت تنعم بمستوى معيشة أرفع من الذى تنعم به زميلاتها في الاتحاد السوفيتي .

بيد أننا سبق أن ذكرنا أن دول الغرب ليست بحاجة إلى مثل هذه التضحية لحسن الحظ . فدول الغرب تملك من الآلات ما يذبح كمية من السلع تفوق الكماليات الحالية ، وهى لا تقتصر إلى العمال المهرة . ولا حاجة بشعوب الغرب إلى التعشف وتخفيض نسبة الاستهلاك من أجل بناء مصانع ضخمة جديدة لتنفيذ برامج تخطيط هائلة . وهكذا إذا نفذت دول الغرب نظام الاقتصاد الموجه فإنها لا تحتاج إلى موارد إنتاجية جديدة ، بقدر ما تحتاج إلى الاستفادة من الموارد الموجودة بالفعل .

من هذا كله ننبين أن بلدان الغرب لا تستطيع أن تسنفيد كثيراً من دروس التخطيط الروسى . غير أن هناك بعض السمات المنفصلة عن الظروف العصرية التى مر بها التخطيط الروسى — وهى تتصل بمشاكل لا بد من التعرض لها في الاقتصاد المبنى على اسس اشتراكية ، ولهذا المشاكل حلول يجدر بنا أن نلتفت إليها ونهتم بها ، وأول الدروس التى يجب أن نتعلمها أن الاقتصاد الموجه يتطلب وجود سلطة ، أو سلطات لها الحق في تقرير ما يجب إنتاجه . ويتطلب هذا توزيع الموارد بين « الاستثمار » والاستهلاك الحالى ، ولقد اهتمت روسيا في مشروع السنوات الخمس الأول بإنتاج سلع رأس المال ، وإنتاج السلع الاستهلاكية التى لا تبلى كمشاريع الإسكان في المراكز الصناعية الجديدة . وهكذا يضطر المستهلك إلى تحمل بعض المشاق . وهو سينال جائزة

عندما تؤق سلع رأس المال ثمارها وتنسج فيضاً من السلع التي يستطيع استهلاكها .

وهكذا خصصت المشاريع الروسية معظم مواردها لإنتاج السلع الاستهائية ، واستطاع الاتحاد السوفيتى - خلال أربعة أعوام ونصف عام - استثمار ٦٠ مليون روبل ، خصص منها ٤٦ بليون روبل للتنمية الصناعية . وفى الفترة ١٩٢٨ - ١٩٣٢ ارتفعت نسبة وسائل الإنتاج من ٤٤٪ إلى ٧٢٪ من إجمالى الإنتاج .

وأخذت السلطات على عاتقها مهمة توزيع الموارد بين الاستثمار والاستهلاك ، واختيار السلع الواجب إنتاجها فى هاتين القائمتين الكبيرتين وقامت لجنة التخطيط الحكومية بهذا الاختيار بنفسها أو بناء على المشروعات المقدمة من المسؤولين عن الصناعات الثقيلة ، والخفيفة ، والنقل ، والزراعة ، وغيرها من الخدمات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك المشروعات المقدمة من الشركات الموحدة وغيرها من الهيئات الصناعية المختلفة ، وهيئات التخطيط فى المناطق المختلفة بالاتحاد السوفيتى . ولكن ، لم يكن للجنة التخطيط الحكومية الكلمة الأخيرة التى لا تقبل المراجعة . فالخطط التى تضعها هذه اللجنة تحتاج بعد ذلك إلى موافقة (أو تعديلات) مجلس القوميات والجهاز الاقتصادى التابع له ، وإلى موافقة مجلسى العمل والدفاع . وتقوم بتنفيذها بعد ذلك قوميات الاتحاد السوفيتى المختلفة وجمهورياته ومناطقه وكانت لجنة التخطيط الحكومية مجرد هيئة للتخطيط ، ولم يكن فى مقدورها إصدار قرارات أو وضعها موضع التنفيذ .

فما هي الاسس التي استندت إليها الهيئات التنفيذية أثناء قيامها بالتوصيات ، وإقرار القرارات وتنفيذها ؟ من المعروف أن الاقتصاد غير الموجه لا يحتاج إلى أية قرارات من هذا النوع . إن الدولة في الاقتصاد غير الموجه تقرر مدى ما تنفق في الخدمات الاقتصادية الواقعة على عاتقها ، كما أنها تتحكم في المساعدات المقدمة للمدارس والمساكن وغيرها من سلع الاستثمار العامة . وفيما عدا ذلك تترك الدولة عجلة الإنتاج في يد أصحاب الأعمال الذين يختلف قرار كل واحد منهم عن الآخر . وحين نتحدث عن أصحاب الأعمال ، نشير إلى الشركات الضخمة الموحدة كما نشير إلى «العامل المستقل» الذي يعمل بمفرده ولا يستخدم شخصاً آخر غيره . والقرارات التي يتخذها مثل هؤلاء تخضع لباعث الربح والرغبة في الحصول على أكبر قدر منه . وذلك على ضوء التكاليف ، والطلب . ومن أهم ما يميز هذه القرارات التي يتخذها رجال الأعمال أنها غير متجانسة أو مترابطة . وواضح أنها لا ترفع من كمية موارد الإنتاج الموجودة بالفعل — وإن كانت تؤدي إلى انخفاضها في بعض الأحيان ، وربما انعدمت الصلة بين الكميات التي ينتجها أصحاب الأعمال من السلع المختلفة والكميات التي يحتاج إليها المستهلكون بالفعل . بيد أن الإنتاج قد يخضع لمطالب المستهلكين ورغباتهم على أساس أن هذا يحقق لأصحاب الأعمال أكبر قدر ممكن من الربح غير أن هذا الوضع لا يستمر حتى النهاية — فأصحاب الأعمال قد يفضلون في فترة معينة الكف عن مد المستهلك بما يحتاج إليه .

فاذا قارنا هذه الأوضاع بالوضع الموجود في الاقتصاديات الاشتراكية وجدنا أن رجال التخطيط الاشتراكيين يؤمنون بشئ واحد : ألا وهو استغلال موارد الانتاج إلى أقصى حد ممكن ومعنى هذا أن إنتاج السلعة المعينة قد يكون معناه عدم إنتاج سلعة أخرى ورجال التخطيط الاشتراكيون لا يفكرون في الحصول على أكبر قدر من الربح في صناعة معينة . وإنما في أهمية إنتاج هذا الصنف أو ذاك وفيما إذا كان من الأصوب زيادة إنتاج سلعة معينة والإقلال من سلعة أخرى . وعندما يتخذون قرارات لا يفكرون في فائض المال الذي قد يحصلون عليه ، وإنما في الوضع الراهن بالفعل . وعليهم أن يقوموا بمهمة الاختيار والمفاضلة على ضوء الأهداف التي يريدون تحقيقها . إن هيئات الاشراف في الاقتصاد الموجه تتعرض لمشكلة واحدة — وهي : كيف يتسنى لها تحقيق أفضل الغايات من وسائل الانتاج المحدودة ، الموجودة بالفعل ؟

غير أن رجال الاقتصاد المتطرفين يواجهونك بالسؤال التالي : كيف يستطيع رجال التخطيط الوصول إلى قرارات في هذا الشأن دون الرجوع إلى المستهلكين والتعرف على رغباتهم وإنتاج ما يحتاج اليه هؤلاء المستهلكون ؟ غير أن هناك سببين لهذا الاجراء ولست أشير هنا إلى أية دولة تحمل المصلحة العامة محل مطالب المستهلكين عند ما تتحكم بطريقة مباشرة في بعض أوجه الانتاج كالمدارس والطرق ، والمنشآت العامة — وأن المستهلكين لو تركوا وشأنهم ، قد يطالبون بالمزيد من هذه الخدمات ، أو يطالبون بالإقلال منها .

فهذا التفاوت بين تقديرات الافراد والخدمات التي تقدمها الدولة بالفعل ظاهرة موجودة في كافة أنواع الاقتصاد — وسواء الاقتصاد الموجه ، أو الاقتصاد غير الموجه . وأقصى ما يستطيع الاقتصاد الموجه عمله في هذه الحالة هو بسط رقعة الانتاج الجماعى ، وفي ذهنى مثالان آخران يثبتان أن مقاييس الاقتصاد الموجه تختلف عن مقاييس الاستثمارات ذات الطابع الفردى .

فطلبات المستهلكين تخضع للأسعار التي تباع بها السلع المختلفة . وعندما تقوم هيئات التخطيط بتحديد الأسعار فإنها بذلك تحدد مقدار الطلب على كل سلعة . وإذا قيل ، ردأ على هذا ، إن تحديد الأسعار في الاقتصاد الموجه سينخفض لتكاليف الانتاج أثيرت نقطة ثانية : إن تكاليف الانتاج ستخضع لمقدار الكمية التي سيتم إنتاجها ، ولأسعار المواد اللازمة للانتاج أى لنوع الأيدى العاملة المطلوبة وعلى مقدار الأموال المخصصة لتنمية هذا الانتاج بالذات . ذلك لأن تنمية رأس المال عامل من أهم العوامل التي تتحكم في التكاليف .

وملاحظ ، في الاقتصاد غير الموجه — أن صاحب العمل يتخذ قرارات منفصلة عن قرارات الآخرين . وهكذا يجد أمامه إطاراً ضيقاً للتكاليف إطاراً يتمثل في الأجور ، والاتجارات ، والفوائد . غير أن الوضع يختلف في الاقتصاد الاشتراكي الموجه . فهذه التكاليف قد لا تكون موجودة على الإطلاق . وإذا وجدت فانها تخضع لصاحب العمل الجماعى ، الذى يعتبرها جزءاً من الخطة الاقتصادية . أما استمرار

وجود الأجور أو عدم استمرارها فيتوقف على طريقة الاقتصاد الموجه في توزيع الدخل على المواطنين . أما مسألة الائيجارات فتتوقف على تقدير السلطة المسؤولة . أما الفوائد فتخضع لقرار السلطة بإيجادها أو الغائها . من هذا نرى أن في الإمكان تنفيذ هذه الشروط أو الغائها فإذا نفذت بالفعل فإن السعر سيكون محدداً لامطلقاً وقد يفيد هذا الوضع كثيراً في حساب التكاليف ، ولكن من المؤكد أنه يختلف عن التكاليف التي يتعرض لها أصحاب الأعمال في الاقتصاديات الرأسمالية غير الموجهة .

وهكذا لن يكون هناك شكل موضوعي للتكاليف النقدية في الاقتصاد الاشتراكي الموجه . فالسياسة العامة للدولة هي التي تتحكم في مدى هذه التكاليف - والدولة تقرر - عن طريق أجهزتها - مقدار الأجور التي تدفع لمختلف العاملين - ومقدار الائيجارات ، والفوائد التي يجب عرضها على رؤوس الأموال وما هي الصناعات التي تفرض عليها ضرائب تدخل إلى خزينة الدولة ؟ وفي مقدور الدولة - أيضاً - أن تلغى هذا كله .. ومن الممكن فرض فوائد على رؤوس الأموال والقروض المستثمرة في الاقتصاد الاشتراكي ، غير أن نسبة هذه الفوائد ستخضع لقرارات السلطة نفسها وينطبق هذا أيضاً على الائيجارات والأجور وغيرها من التكاليف .. والاقتصاد الموجه يهدف - في هذا كله - إلى اختبار كفاءة الاستثمارات الاشتراكية ومن المعروف أن مسألة الفوائد لا تدخل كثيراً في تحديد كمية رأس المال المستثمر أو القرض وبالمثل لا تدخل نسبة الأجور في تحديد عدد العمال الذين سيتم استخدامهم ، كما أن نسبة الائيجارات لن تتدخل في تحديد مساحة الأرض التي سيتم استثمارها .

وعند ما تقوم الدولة الاشتراكية بتوزيع مواردها فانها توزعها طبقاً للوارد الموجودة بالفعل ولا تنظر إلى القيمة النقدية التي يمكن استخلاصها من هذه الموارد .

غير أن المتطرفين من الرجال سيعترضون على هذا الوضع - وهم يطالبون باخضاع كافة عوامل الانتاج للوزن والقياس ، ولن يتسنى هذا - كما يقولون - إلا إذا تدخلت القيمة النقدية في هذا القياس . ولن تكون هناك طريقة اقتصادية عادلة للفصل بين الأساليب المختلفة أو أشكال الانتاج المختلفة . وسيقولون إن هناك طريقتين لانتاج سلعة معينة : استخدام رأس مال كبير وأيد عاملة كثيرة فكيف يتم اختيار إحدى الطريقتين اللهم إلا على ضوء التكاليف النقدية ، ؟ وزد على هذا قائلين إن من الممكن القيام بعملية الاختيار دون حاجة إلى المقياس النقدي وذلك بأن نقارن بين كمية الجهود التي يتطلبها كل نوع (بمسألة في ذلك الجهود المبذولة في تكوين رأس المال) وسيردون على هذا قائلين : نحن نسلم بأن هذه الطريقة تتلافى قياس الجهد المبذول بمقياس المال غير أنها تتطلب - بالرغم من ذلك - قياس أنواع مختلفة من الجهود . والواقع أن هذا صحيح ، غير أن هذا لا يتطلب قياس الطاقة الانتاجية الجدية للنقود التي يتطلبها كل نوع من أنواع الجهود ، فالإقتصاد الموجه عندما يقرر استخدام أسلوب معين من أساليب الانتاج يهتم بوفرة العمل أو ندرته أكثر من اهتمامه بمسألة الأجور . والواقع أنه إذا استمرت الأجور كوسيلة لتوزيع الدخل فإن معدل الأجور الخاضع للتوجيه -

سيظل ثابتاً بحيث يضاعف من الأبدى العاملة في إنتاج معين ويقلها في إنتاج آخر بيد أن توزيع المهارات سيعتمد على التدريب المهني الذي يتيح الاقتصاد الموجه أكثر من اعتماده على أى عامل آخر .

والواقع أن المفاضلة بين أسلوب من أساليب الإنتاج وآخر يخضع لاعتبارات عدة في الاقتصاد الموجه . وليس للتكاليف النقدية في هذا المجال — اعتبارات كبيرة — بل قد لا يكون لها وزن على الإطلاق فالاقتصاد الموجه سيهتم أكثر ما يهتم بوفرة أو ندرة المهارات المختلفة — وبتفضيل مهنة على أخرى — ومدى استعداد الناس للتقشف وعدم الإفراط في الاستهلاك من أجل توفير الاستهلاك في المستقبل وعلى ضوء هذه الاعتبارات سيرسم الاقتصاد الموجه قراراته . وسيكتشف في حالات كثيرة ، أن هناك أسلوب جديد للإنتاج أفضل من الأسلوب المستخدم حالياً — وسيكون السؤال الهام في هذه المرحلة هو : ما السرعة التي يحل بها الأسلوب الجديد محل الأسلوب القديم ؟ وقد تكون هناك بعض الشكوك في حالات أخرى غير أن قيمة التكاليف بالعملة لن تؤثر كثيراً في الاختيار بين هذا الأسلوب أو ذاك . إن الحكم سيكون أساس الاختيار ، ويتطلب هذا الحكم دراسة اعتبارات كثيرة لا تتدخل فيها مسألة الحكم تدخلا كبيراً . وستقرر سلطات التخطيط أفضل طريق في ظل كافة الظروف — ولن تكون مسألة التكاليف النقدية هي العامل الحاسم .

ليس هذا لحسب — وإنما يخضع الاختيار النهائي بين المنتجات لعامل

الحاجة ، لا عامل التكاليف. وجدير بالذكر أن التكاليف الحقيقية (وتتمثل في العناصر النادرة التي يحتاج إليها الانتاج) تلعب دوراً كبيراً، ولكن ليس من الضروري أن تخضع التكاليف للقياس الكمي . من الأفضل بالطبع أن يكون هناك قياس كمي لجميع التكاليف ، غير أن هذا الطلب بعيد المنال ، سواء كان الاقتصاد موجهاً أو غير موجّه . ونحن نشوه الحقائق إذا قلنا إن التكاليف النقدية (التي يمكن قياسها في الاقتصاد الرأسمالي) هي بالفعل التكاليف الحقيقية . فعلى ضوء التكاليف النقدية يضع رجال الأعمال — في الاقتصاد غير الموجّه — قراراتهم — وقد تكون هذه القرارات صحيحة من وجهة نظر الربح — غير أنها لاتضمن اختيار أقل تكاليف ممكنة للانتاج. إن قياس التكاليف النقدية هو قياس التكاليف النقدية لا أكثر ولا أقل — وذلك داخل إطار التكاليف التي تتحدد بطبيعة وظروف الاقتصاد المعين . وهي لا تعبر عن التكاليف الحقيقية — فنفس القياس التكاليف الحقيقية قياساً كميّاً . وقد نفترض أن التكاليف الحقيقية لعامل يعمل ساعتين هي ضعف تكاليف الساعة الواحدة. ولكن ليست هناك وسيلة كمية محددة لقياس التكاليف الحقيقية لعامل ومقارنتها بتكاليف الآخر. وليست هناك وسيلة لتحديد التكاليف الحقيقية لجميع مراحل الانتاج المعقدة المتنوعة .

إن التكاليف هنا شيء نسبي وهي ليست مطلوبة بالمرة . وهي تخضع لمقاييس الاقتصاد التي تعيش في ظله — وكلما تغيرت هذه التكاليف وصاحب العمل ، في المجتمعات الرأسمالية يرى أن التكاليف النقدية

«موضوعية»، وهكذا ينادى بأنها توفر للمجتمع بأكمله مقاييس موضوعية غير أنها ليست إلا فريسة المقاييس التي يقيس بها هذا المجتمع بالذات .

أما في الاقتصاد الجماعى (ليس هناك أكثر من صاحب عمل واحد في هذا الاقتصاد) فإن المقياس الموضوعى معدوم . ذلك لأن صاحب العمل هو الذى يحدد للأشياء قيمتها . وفي حالة السلع التي تباع للمستهلكين يبدو أن هناك مقياساً موضوعياً ، ذلك لأن المستهلكين سيفضلون سلعة على أخرى ، وسيحولون عن هذه السلعة إلى تلك طبقاً لأسعار السلع المختلفة . غير أن اختيارهم يعكس نظام دخولهم في هذا المجتمع الذى يعيشون في ظله . وهو مجتمع يخضع للإشراف الجماعى . وهكذا قد يبدو في الظاهر ، أن هناك مقياساً موضوعياً — غير أن هذا المقياس تعبير عن عناصر خلقتها سلطة الإشراف خلقاً ويظل اختبار المستهلكين ومفاضلاتهم حقيقية لا شك فيها غير أنه في الواقع رد فعل لعروض صاحب العمل الجماعى ، بيد أن السياسة الاقتصادية الشاملة هي التي تحدد طابع ردود الفعل هذه .

وفي ظل هذه الظروف لن تكون العلاقة بين سعر البيع وتكاليف الإنتاج هي العامل الذى يحدد جدوى سلعة معينة . نحن لا ننكر أن لهذا العامل أهمية — غير أنه ليس المقياس الوحيد الذى يتحكم في إنتاج هذه السلعة أو تلك . فالوظيفة الرئيسية لسلطات التخطيط الجماعى هي تجنيد الموارد لخدمة الإنتاج على ضوء الاحتياجات للمجتمع ، وتوزيع الدخول بحيث نضمن إشباع أكثر المطالب والاحتياجات إلحاحاً . وليس معنى هذا أن يقوم المسئولون بعرض سلع غير مرغوب فيها — على

المستهلكين — وإنما نقصد من كل ما قلناه أن التخطيط يتم على ضوء الأشياء الحقيقية لا على ضوء النقود . والمسئولون في دراستهم للوارد ، يهتمون بما سيطلبه المستهلكون داخل نطاق دخولهم وهم سيعدلون ويغيرون طبقاً لطابع الطلب غير أنهم لن يعتبروا الطلب مقياساً موضوعياً فهم يعرفون جيداً أن من الممكن تغيير طابع الطلب بواسطة إعادة توزيع الدخل في المجتمع .

والواقع أن وجود نقص كبير في جميع سلع الاتحاد السوفيتي أدى إلى تبسيط مشكلة التخطيط عندهم . فالتعرف على احتياجات المواطنين الأساسية مهمة سهلة ، بصرف النظر عن مطالبهم الأخرى التي تأتي بعد الاحتياجات الأساسية . وخلال مشروع السنوات الخمس الأولى احتلت الصدارة مشكلتان :

تجميع رأس المال من أجل تقوية الأمة ورفع كمية الإنتاج فيما بعد . وبعد أن نظم رجال التخطيط السوفيت مسألة المطالب على أساس زيادة كمية رأس المال زيادة كبيرة ، وجدوا أن المجال ضيق أمام إنتاج السلع الاستهلاكية . كان معظم الانتاج الزراعي في أيدي المزارعين ولذلك لم يكن في الإمكان التحكم فيه إلا بطريقة غير مباشرة . أما إذا أرادت الدولة اقناع هؤلاء بانتاج المزيد فإنها تواجه مشكلة أخرى ، عليها أن تقدم لهم المزيد من المنتجات الصناعية التي يتم بها التبادل . أضف إلى هذا أن سكان المدن في حاجة متزايدة إلى هذه المنتجات الصناعية أيضاً .

ونتيجة لهذا اضطر رجال التخطيط السوفيت إلى الاهتمام بالسلع الحقيقية وبعناصر الإنتاج الحقيقية أما مشكلة التكاليف فلم تشغل بالهم كثيراً . وهم لم يشكوا في قدرتهم على زيادة كمية المنتجات إذا ما عرضوها بسعر معقول . وإذا سلمنا بوجود توازن بين أسعار السلع ودخول المواطنين فلن تكون هناك سلع غير مرغوب فيها ولن تكون هناك سلع لاتباع ؛ ذلك لأن المستهلكين في حاجة إلى أشياء كثيرة ، ومن ثم لن يحدث تخزين أو تكديس ، لهذا لم يكن رجال التخطيط في حاجة إلى دراسة مسألة الطلب . فالمستهلكون لا شك سيشترون كل ما يقدم لهم لأنهم في حاجة إلى أشياء كثيرة — وهم سيطلبون بالمزيد — داخل نطاق دخولهم بالطبع — ولن يتوخوا الدقة والتريث في تفضيل سلعة على أخرى . إن المستهلكين بالمدن في حاجة ماسة إلى المزيد من الطعام وهم لن يحصلوا على ما يريدون إلا إذا حرموا من بعض المنتجات الصناعية . واكتشف المزارع أنه كلما ضاعف إنتاجه الزراعى فإن المدينة ستقدم له المزيد من المنتجات الصناعية في مقابل المواد الغذائية التى يعرضها .

ولم تتغير طبيعة المشكلة السوفيتية تغيراً كبيراً بالرغم من تطبيق المبدأ الجماعى فى معظم المزارع . وعندما أقدم الاتحاد السوفيتى على مشروع السنوات الخمس الثانى وجد أنه فى حاجة إلى رؤوس أموال كثيرة أيضاً — غير أن حاجته هذه لم تكن ماسة مثلما كانت إبان مشروع السنوات الخمس الأول وعمل المسئولون على توفير المزيد من السلع الاستهلاكية غير أنهم عرفوا أن مطالب المستهلكين الأساسية

لم تتحقق كلها بعد ، ولذلك اطمأنوا إلى الاتجاه الذي يجب أن يسير فيه الإنتاج ولم يساورهم خوف من أن يفاجئهم المستهلكون بمطالب غير أساسية وهكذا لم تتعرض روسيا لمشكلة المفاضلة بين إنتاج هذه السلعة أو تلك . ذلك لأن هذه المشكلة لا تظهر إلا حين تشبع الدولة جميع المطالب الأساسية أولاً .

ولا يعنى هذا رجال التخطيط من الوقوع فى الخطأ — وعدم النجاح فى توزيع الموارد على أوجه الإنتاج المختلفة . ولو ترك الخيار لمواطنى الاتحاد السوفيتى فربما رفضوا التريث فى تجميع رؤوس الأموال والعمل — فى الوقت نفسه — على إيجاد سلع استهلاكية متنوعة . إن رجال التخطيط ليسوا معصومين من الخطأ بالطبع ، أضف إلى هذا أن ميولهم قد تختلف عن ميول المستهلكين بالرغم من وجود تخطيط خاص بالدخول . ولكن إذا كانت الحاجة ماسة جداً إلى كل شئ فليس من الصعب توزيع الموارد الموجودة بصورة عامة لإشباع احتياجات المستهلكين . ولن تنجم أخطار كثيرة عند وقوع خطأ فى توزيع الموارد ، فالخطأ هنا ليس فى خطورة السياسة المنحرفة المتعمدة .

وعندما وضع الروس مشروع السنوات الخمس اعتمدوا إنتاج الكثير من الأحذية ، والكثير من الحلل ، والأدوات المنزلية المتنوعة وغيرها من السلع الاستهلاكية وهم فى توزيعهم للوارد الموجودة من أجل الإنتاج لم يتعرضوا لمشكلة التكاليف النقدية على الإطلاق . فالمشكلة الوحيدة التى تعرضوا لها هى : كيف يمكن الحصول على الأيدي

العاملة والآلة التي يتطلبها هذا الإنتاج ؟ ومع هذا كله حاول رجال التخطيط السوفيت — منذ البداية — صبغ قراراتهم بصبغة نقدية إلى جانب الصبغة الحقيقية . فهم وضعوا الخطة للتكاليف النقدية تماماً كما وضعوا الخطة للإنتاج الحقيقي . ولكن — لم يكن الهدف من هذا تحديد كمية إنتاج . كل سلعة من السلع — وإنما اختبار كفاءة الإنتاج . وينطبق هذا على المراحل الأولى للشروع ، على الأقل .

لكن ، حدث بعد ذلك ، أن شغلت التكاليف النقدية مكاناً هاماً وازداد الإصرار على أن تقدم المصانع ميزانيات إنتاج متوازنة ويقول البعض — تفسيراً لهذه الظاهرة — إن الاقتصاد السوفيتي عاد إلى المبدأ الرأسمالي . فهذا المبدأ يحكم على قيمة الإنتاج عن طريق الموازنة بين أسعار البيع والتكاليف . غير أن هذا التفسير غير صحيح ، على ما أعتقد ويجب ألا ننسى أن أسعار البيع في الاتحاد السوفيتي هي أسعار محددة — تخضع لتقدير التكاليف . لا داعي إذن لأن نتساءل : هل تضمن الاستثمارات الفردية السوفيتية أرباحاً تعوضها عن جهودها ؟ وإنما : هل تظل تكاليفها داخل نطاق التقديرات المحددة لها ؟ وإن المطالبة بميزانيات متوازنة للمصانع هي في الواقع مطالبة بمقياس ملائم للكفاءة أثناء تنفيذ برنامج إنتاجي مرسوم وهي لا تعني على الإطلاق إعادة فرض مقاييس رأسمالية للربح . إن المصنع السوفيتي الذي يضطر إلى إغلاق أبوابه وإعادة افتتاحها بإدارة جديدة لا يتعرض لهذا لأنه غير مربح — وإنما لأنه غير كفء .

لست أعنى بهذا أن مقاييس « الربح » ، لا تنطبق أبداً — وكل ما أقوله هو أن هذه المقاييس لا تحتل مكان الصدارة . ومقاييس الربح لا تظهر أبداً طالما أنه ليست هناك كماليات ولسنا في جانب العدل حين نقول إن على الذين يستهلكون الكماليات أن يدفعوا ثمنها غالباً . ولهذا لن يتم إنتاج هذه الكماليات إلا في ظل ظروف تضمن للإنتاج أرباحاً طائلة . ولكن ليس معنى هذا أن إنتاج الكماليات مفضل على إنتاج الضروريات طالما أن الإنتاج الأول يعود بربح أوفر . كل ما نقصده هو أنه إذا ماتم التسليم ببعض الكماليات يتم فرض الربح كشيء ثانوى تماماً كما تفعل الدول الرأسمالية حين تفرض ضرائب مرتفعة على الخمر والمشروبات الروحية وغيرها من أوجه الكماليات .

أضف إلى هذا أن رجال التخطيط السوفيت يخضعون لمسألة التكاليف خضوعاً كبيراً عندما يحددون الإنتاج الذى يعود بربح أكبر عند التوسع فيه . وهم سيوجهون جهودهم لزيادة إنتاج السلع التى تفتح الفرص أمام الإنتاج الجماعى . غير أن المسألة هنا مسألة تكاليف حقيقية لا تكاليف نقدية فالهدف هنا هو تجنيد الموارد اللازمة لميادين مختلفة — لا الحصول على فائض من التكاليف عن طريق بيع السلع . والواقع أن السلع التى تأتى بأرباح كبيرة ستباع بأسعار متهاودة من أجل تشجيع الاستهلاك، أما السلع التى يرجى عدم التشجيع على استهلاكها فتباع بأسعار مرتفعة ، وهكذا يمكن الحصول على فائض كبير عن طريق بيع المنتجات التى لا يود رجال التخطيط السوفيت التوسع فى إنتاجها .

هذا - وتعتمد أسعار البيع - في الاقتصاد السوفيتي - على تكاليف الإنتاج ، وهذه الظاهرة آخذة في الازدياد . غير أن تكاليف الإنتاج هذه هي تكاليف موجهة ومحددة ، وهي تخضع لمستوى الأجور التي تلقاها العمال - والرسوم المفروضة على رؤوس الأموال والقروض والضرائب المفروضة على الاستثمارات المختلفة . وواضح أن أجور العمال هنا أهم من أى شيء آخر . ولهذا من الضروري التعرف على أسس الاقتصاد السوفيتي في تحديد الأجور والمرتبات .

لقد سبق أن عالج ماركس مشكلة الأجور في الفترة الانتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية وذلك في دراسته لبرنامج جوتا . ففي هذه الدراسة أعلن ماركس المبدأ الذي يقول : « من كل بحسب طاقته » ، ولكل بحسب حاجته ، وقال : إن مبدأ التوزيع الوحيد الذي يسير عليه مجتمع شيوعى ناضج . غير أنه أكد استحالة تطبيق هذا المبدأ في الفترة الانتقالية ولذا وضع ماركس لهذه الفترة الانتقالية مبدأ الأجور غير المتعادل - بمعنى أن الأجور يتحدد وفقاً لقيمة العمل الذي يمارسه الشخص . ويقول ماركس : إن الرأسمالى في المجتمعات الرأسمالية ينزع من العامل جزءاً من قيمة العمل الذى ينجزه ، وهو ما يسمى بفائض القيمة . غير أن المجتمع الاشتراكى سيأخذ فائض القيمة بل سيلغيه في المرحلة الانتقالية نفسها ، وهكذا سيصبح الإنتاج كله رهن إشارة ذلك المجتمع وسيقتطع المجتمع من إجمالى الإنتاج ما يحتاج إليه لتعويض انخفاض قيمة رأس المال إلى جانب اقتطاع جزء كضمان ضد الطوارئ - وإضافة

لرأس المال الموجود بالنسبة التي يجذبها المسئولون . يبقى بعد ذلك - كما يقول ماركس - ذلك الجزء من الإنتاج المخصص للاستهلاك . ويقتطع من هذا الجزء نفقات الإدارة ، وتكاليف الخدمات الاجتماعية التي توفر للجميع ، وإعالة كافة العاجزين عن العمل . وما يتبقى بعد ذلك كله يوزع على العمال في صورة أجور ومرتبات . ويؤمن ماركس بأنه بالرغم من كافة هذه الاستقطاعات إلا أن العامل في المرحلة الانتقالية إلى الشيوعية السكاملة سيأخذ من الأجر ما يعادل الجهد الذي يقدمه للمجتمع .

ويبذل زعماء السوفييت جهوداً صادقة للسير على مبدأ ماركس ، وجعل أجور المنتجين متعادلة مع الجهود التي يبذلها كل واحد منهم . ولكن كيف يتسنى لنا تحديد كمية الجهد الذي يبذله كل واحد من هؤلاء ؟ لانستطيع بالطبع أن نحكم على الكمية بمقتضى الساعات التي بذلها العامل - فالجهود التي يبذلها العمال الماهرة - طبقاً لمبادئ ماركس - تعادل أضعاف الجهود التي يبذلها العمال العاديون ، أضف إلى هذا أن العامل الذي ينتج في ساعة واحدة ما يفوق إنتاج الآخرين في نفس هذه الساعة يقدم للمجتمع ما يفوق قيمة الساعة من إنتاج . وقد يمكن تحديد ما ينتجه كل عامل في ميدان موحد من ميادين العمل . غير أن هذا لا ينطبق في الميادين المختلفة ، إذ تتباين المستويات ، فإذا انتقلنا إلى العمال الماهرة الذين يعملون بعد أن تلقوا تدريباً خاصاً قلنا إن أجورهم تتحدد بمقدار ما تكلفوه في فترات التمرين . غير أن هذا لا ينطبق على العمال الذين لا يعملون وفقاً لتدريب أو اختبار خاص - تماماً ، كما لا تعتمد قيمة الأشياء النادرة

طبيعياً على مقدار العمل المبذول في إنتاجها ، أضف إلى هذا أنه في حالة قيام المجتمع بدفع نفقات التدريب الذى جعل هؤلاء العمال مهرة ، نتساءل: لماذا تعود فائدة التدريب على العامل - في صورة أكبر - مع أن المجتمع هو الذى دفع ثمن هذا التدريب ؟

إن ماركس لا يتعرض لهذه المشاكل في دراسته لبرنامج جوتا - وهو يكتفى بالمناداة بأن المبدأ الذى يسير عليه الاقتصاد في فترة الانتقال هو : مكافأة العامل بمقدار الجهد الذى يبذله في الإنتاج . وهو يعرف جيداً أن هذا المبدأ ليس صحيحاً تماماً ، وأنه لا يعدو أن يكون من مخلفات العهد الرأسمالى . وإن كل ما تغير هنا هو إلغاء مسألة فائض القيمة ، ويبدو أن ماركس لم يكن لينزعج لو قيل له إن من المتعذر تحديد قيمة الجهد الذى يبذله كل عامل - وإن كل ما فعله اقتصاد الفترة الانتقالية اقتبس من الرأسمالية التقدير النسبي للجهد المبذولة في ميادين العمل المختلفة - وإنه أضاف إلى الأجور التى يدفعها الرأسماليون فائض القيمة الذى حرم منه العامل في الماضى - وذلك بعد الاقطاعات السابق ذكرها - وإنه عدل التقديرات النسبية في بعض حالات العمل الخاص طبقاً لأهمية هذا العمل وحتى يكون هناك تعادل بين العرض والطلب في ميادين العمل المختلفة وإنه قلل من الفروق في الأجور بين الأعمال المختلفة طبقاً لما تسمح به التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

هذا ما فعله المسئولون السوفييت في الواقع . فقد تناولوا الأجور

التي كان العمال يتلقونها قبل الثورة ، خفضوا الرواتب الضخمة ورفعوا الرواتب البسيطة وعدلوا مستويات الأجور بحيث يجتذبون العمال إلى الميادين التي تعاني من نقص في اليد العاملة . وكانوا يهدفون إلى رفع مستويات الأجور عموماً طبقاً لما تسمح به الموارد بعد الاقتطاعات التي تهدف إلى تدعيم رأس المال . لقد ألغوا فائض القيمة وقضوا على الاحتكارات الطبقيّة التي جعلت بعض المهن وقفاً على طبقة معينة . وهكذا وضعوا أسس اقتصاد لا تتباين فيه الدخول مثلاً تتباين في المجتمعات الرأسمالية . غير أنهم اعترفوا أيضاً بوجود التفاوت بل شجوه أحياناً طالما أنه يوفر لهم الأعمال المطلوبة ، وطالما أنه يجعل العمال المهرة يبذلون قصارى جهدهم من أجل الكفاءة الإنتاجية . ولقد نظروا إلى هذه الأساليب باعتبارها مجرد فترة انتقالية تؤدي في النهاية إلى مبدأ التوزيع على أساس الحاجة — وهو المبدأ الشيوعي المحض ؛ ولهذا لم يزعمهم أن نظامهم الانتقالي يفتقر إلى أسس منطقية . أليس هذا النظام من رواسب المتناقضات التي يحفل بها النظام الرأسمالي؟ أليس من الطبيعي إذن أن يفتقر هذا النظام إلى المنطق ويتعارض معه نفسه ؟

والآن وقد تحددت الأجور بهذه الطريقة ، فإنها تتيح للاقتصاد السوفيتي أسس التكاليف النقدية ويخضع تسعير السلع لهذه الأسس إلى حد ما . غير أن المسؤولين يستطيعون رفع هذه الأسعار المحدودة أو خفضها وفقاً لما يترامى لهم ، وفي الوقت نفسه لن تؤثر العلاقة بين

التكاليف وأسعار البيع على كمية السلع التي تقرر انتاجها . والواقع أن تغيير السعر يخضع لقرار المسؤولين برفع الانتاج أو خفضه ، أى أن هذا القرار هو الذى يؤثر على الأسعار لا العكس . كما أن هذا التغيير فى الأسعار لن يؤثر بالضرورة على الأجور التى تدفع للمنتجين . فالرأى الماركسى يقول إن الأجور — فى الفترة الانتقالية — تعتمد على (قيمة) الانتاج ، أى على قيمة الجهد المبذول والمطلوب ، لانتاج هذه السلعة أو تلك . ولن تخضع هذه الأجور لتقلبات السعر الذى لا يرتبط (بالقيمة) ارتباطاً منتظماً .

وهكذا نجد نظاماً للتكاليف وآخر للأسعار فى الاقتصاد السوفيتى غير أن العلاقة بينهما تختلف عن مثيلاتها فى المجتمعات الرأسمالية ، فهذه العلاقة لا تؤثر على طبيعة الإنتاج الا بصورة طفيفة ونظام السعر يهدف — الى حد ما — الى تحديد كمية السلع تبعاً لقدرة المستهلك واستعداده لشراؤها . وبمعنى آخر : إن نظام السعر يضع حداً للطلب حين يتعذر انتاج المزيد . غير أن هذا الوضع لا ينطبق على كافة أنواع السلع فهناك سلع كان من الممكن أن يستهلكها المشترون بصورة أكبر لو وجدوا منها المزيد ، وبنفس الاسعار الموجودة . غير أن الاسعار لم ترتفع من أجل تحقيق التعادل بين العرض والطلب . وقد تم استخدام نظام البطاقات فى بعض السلع ، بينما فضل المسؤولون إعطاء بعض المنتجات لوكالات معينة دون غيرها حتى تصل الكميات المحدودة الى الذين تصلح لهم أكثر مما تصلح لغيرهم ولكن ، كان من الواضح منذ البداية أنهم يزنمعون الغاء نظام البطاقات هذا بمجرد توفير السلع ، وكانوا يزنمعون

أيضاً تحديد الاسعار بصورة تحقق توازناً بين العرض و الطلب والواقع أن البطاقات كادت تختفي آنذاك .

أما وظيفة التكاليف في الاقتصاد السوفيتي فلا تهدف الى التحكم في كمية انتاج السلع بقدر ما تهدف الى إيجاد مختبر للكفاءة — فالتكاليف الحالية تقاس الى التكاليف المقدرة للوصول الى نتيجة ترشد المسؤولين الى الطريق الصحيح . وهم عندما يضمون تخطيطاً للسلع التي سينتجونها لا يفكرون في التكاليف كثيراً ، وإنما تدخل هذه التكاليف ضمن اعتبارات أخرى كثيرة ، وهي اعتبارات قد تكون أهم من اعتبار التكاليف وسبب هذا أن الاقتصاد السوفيتي لا يهدف الى تحقيق أوفر قسط من الربح ، مثلاً يفعل الاقتصاد الرأسمالي ، وإنما يرى الى اشباع أكبر قدر من الحاجات والرغبات الجماعية . وهم حين يقررون انتاج هذه السلعة دون تلك فإنما يخضعون لمدى حاجة المستهلك إليها . ولكن هذا لا يعدو أن يكون عاملاً من بين عوامل أخرى وهو لا يسيطر على الميدان وحده .

وبعبارة أخرى : يعتمد التخطيط السوفيتي — قبل كل شيء — على الحاجات الاجتماعية ، وهي الحاجات التي يتم تقديرها على أسس جماعية ومن السهل تطبيق هذا المبدأ على معظم اشكال الإنتاج في مجتمع فقير كجتمع روسيا السوفيتية . والمشكلة الرئيسية هنا إنما تتلخص في إيجاد توازن بين الاستهلاك الحالي ورؤوس الأموال التي يمكن تجميعها . غير أن المشاكل ستزداد بارتفاع مستوى المعيشة — فما أن نشبع الحاجات

الأساسية حتى نكتشف أن الإنتاج ينشغل بسلع وخدمات تخضع لاختيار الفرد وذوقه لا للحاجة الجماعية . وفي هذه المرحلة يتطلب التخطيط المستنير القدرة على التكهن برغبات المستهلكين ، وهذه الرغبة تعبر عن نفسها في صورة استعداد المستهلك لشراء هذه السلعة دون تلك . وفي هذه الحالة لا يصح أن تشجع الدولة على استهلاك سلعة وعدم استهلاك الأخرى لأسباب اجتماعية — وإنما عليها أن تحدد الأسعار وفقاً لتكاليف الإنتاج ، أو تعمل على تخفيض سعر سلعة من أجل توسيع رقعة السوق التي تباع فيها — وهذا النوع من السلع تنخفض تكاليفه كلما توسعنا في إنتاجه .

وهكذا نجد أن نظام التكاليف لا بد منه في مجالات الإنتاج التي تعتمد على الاستهلاك الاختياري للضرورة وهذا الاستهلاك الاختياري يتضمن أيضاً استهلاك سلعة ضرورية بنسبة أكبر من النسبة للحد الأدنى المتواضع عليه . وقد لا يخضع نظام التكاليف ، في الاقتصاد الاشتراكي لأسس موضوعية . وإنما قد يجرى نتيجة لمستويات الأجور التي حددها الاقتصاد ، ونتيجة للرسوم المفروضة على استخدام بعض وسائل الإنتاج . وهذه الخطوات تؤثر على نظام التكاليف ، ويجب أن يضعها رجال التخطيط نصب عيونهم وهم يقررون كميات الإنتاج المختلفة . وستظل أجور العمل موجودة في الفترة الانتقالية ، وسيخضع إنتاج الكماليات للعلاقة بين التكاليف ومدى استعداد المستهلك للدفع . ومن المعروف أن مدى استعداد المستهلك للدفع يخضع لطريقة توزيع الدخل ولكن عندما يصبح الاقتصاد قاب قوسين أو أدنى من الشيوعية الكاملة يتم توزيع

الدخول حسب الحاجة لاحسب مقدار العمل ، وهكذا تذوب تكاليف الإنتاج ، ولا تبعد تقاس بمقدار ما يدفع للتستجين فى أية سلعة من السلع . وعندما يحدث هذا قد تحمل محل التكاليف النقدية تكاليف حسابية تخضع لتقويم أنواع العمل المختلفة . وفقا لطاقتها الانتاجية ومدى أهمية هذه الطاقة للجمع ولكن ، يمتثل حين تصل هذه المرحلة إلى رقعة كبيرة من الإنتاج أن يتكرر المسؤولون مقاييس جديدة غير نقدية ، وسيقدرون - بمقتضى هذه المقاييس - فائدة نوع من الإنتاج بالقياس إلى نوع آخر . ولن تفسر هذه المقاييس بمقتضى وحدات مالية ، ولكن بوحدات الجهد الإنتاجى المبذول . وهكذا لن يقاس إنتاج سلعة بالنسبة إلى أخرى بالمال ، وإنما بوحدة الجهد المبذول فى إنتاجها . وحين يحاول المسؤولون التعرف على جدوى سلعة من السلع فانهم سيكتشفون ذلك فى العلاقة بين مدى الجهد المبذول ومدى إقبال المستهلكين عليها . ولن يخضع هذا لمقاييس رجال الاقتصاد ، وإنما لمقاييس رجال علم النفس . وعلماء الطبيعة الذين سيضعون المقاييس التى تقاس بها الطاقة الانتاجية فى عمل من الأعمال . ولن يقاس ما يدفعه المستهلك على ضوء تكاليف الإنتاج ، وإنما على ضوء وحدة الجهد المبذول .

وقد يرى بعض الفراء فى هذا تمييزا لا اختلافا ولكن ، هناك فى الواقع اختلاف حيوى . وليس من السهل ، وإنما من الصعب جدا ، أن نقيس تكاليف الإنتاج الحقيقية فى وحدات متشابهة مثلما نقيس مطالب المستهلكين . وان استخدام وحدات حسابية مختلفة لهذين الميدانين ان

يضع عراقيل جديدة ، أمام الانتاج الذى يهدف إلى إشباع أكبر قدر من الاحتياجات والرغبات البشرية . فهو - على العكس من ذلك - سيجعل المهمة أكثر يسراً ، فالطاقة الانتاجية هنا ليست سلعة تباع وتشترى مثلها يباع الانتاج نفسه ويشتري ، ذلك لأن الطاقة الانتاجية وحدة قائمة بذاتها . والمشكلة هنا هى تجنيد الطاقات الانتاجية لخدمة الأهداف الاجتماعية على أفضل وجه ، وذلك بإشباع مطالب الفرد والجماعة ورغباتهم . وما زال الاقتصاد السوفيتى فى مرحلة الانتقال بين الرأسمالية والاشتراكية المطلقة - ذلك لأنه لم يتخل بعد عن الطريقة الرأسمالية فى مكافأة العامل بمقدار الجهد المبذول . غير أن الاتحاد السوفيتى يتلبس طريقه إلى المقاييس الجديدة .

فبالرغم من أنه ما زال يقيس تكاليف الانتاج بمقاييس نقدية إلا أنه لا يستخدمها لتحديد ما يجب إنتاجه ، وإنما لتقدير كمية العمل المستخدمة فى فروع الانتاج المختلفة وهكذا يتجه بناظره إلى مقاييس أخرى مختلفة لم يحن الوقت بعد لتطبيقها تطبيقاً كاملاً .

الفصل الثالث

«التخطيط» الفاشستي

في ألمانيا وإيطاليا

لم يكن في البلدان الفاشستية ، إيطاليا وألمانيا ، اقتصاديات موجهة بمعناها المفهوم في الاتحاد السوفيتي . ذلك لأن الفاشستية تؤمن أول ما تؤمن بوجود الاحتفاظ بالاستثمار الخاص ، والعمل على تشجيعه . وهي ترى أن الدولة تشرف على الصناعة ، غير أنها لا تديرها . وطبقاً للنظريات الفاشستية يعتبر صاحب العمل الرأسمالي خادماً للدولة ، مثله في ذلك مثل العمال وبقية المواطنين . والدولة تفرض عليه تعليماتها من أجل صالح الوطن بأكمله . وفي هذه الحالة تتلخص وظيفة صاحب العمل في التصرف داخل دائرة عمله باعتباره من قادة الاقتصاد القومي وممثلاً لهذا الاقتصاد . ومن أجل هذا تخول له الدولة سلطة خاصة يتعامل بمقتضاها مع العمال ، وعلى هؤلاء - باعتبارهم أطرافاً في الاقتصاد القومي - تنفيذ أوامر صاحب العمل بدون مناقشة . فإذا خرجوا على النظام - كأن يقوموا بإضراب ، تتخذ الإجراءات السريعة لقمعهم على الفور ، ولكن ، بالرغم من أن لصاحب العمل كل الحق في إصدار الأوامر الملزمة للعمال ، إلا أنه لا يستطيع أن يطردهم ، لأن طرده العمال يوقف

النشاط الانتاجى ، وبذلك يؤذى الدولة . ولهذا ، إذا نشبت خلافات بين أصحاب العمل والعمال تدخلت الدولة نفسها لحل الخلافات عن طريق محاكم خاصة تؤلفها لهذا الغرض ، وقرارات هذه المحاكم ملزمة للطرفين .

وهكذا يخيل إلينا أن هناك مساواة بين صاحب العمل والعمال أمام محاكم الدولة غير أن هذه المساواة الرسمية لا تظهر إلا فيما يتعلق بحظر الخلافات الصناعية . وفيما عدا ذلك يتمتع صاحب العمل بمركز الصدارة باعتباره قائدًا لفرع من فروع الاقتصاد القومى :

إن هذا الوصف ينطبق على ألمانيا أكثر مما ينطبق على إيطاليا فالنازيون أيدوا بشدة مبدأ القيادة والسلطة الشخصية فى جميع مجالات الحياة الاقتصادية والحياة العامة . أما الفاشستيون الإيطاليون فكان يسيطر عليهم الدوتشى ، والدوتشى وحده ، أضف إلى هذا أنهم ركزوا كل جهدهم فى تأييد مبدأ الاشراف « التعاونى » ، ولو تأييداً نظرياً على أقل تقدير أما ألمانيا فلم تكن تهدف إلى أن تكون دولة تعاونية فهى دولة قامت على التأكيد الشامل للقيادة والسلطة . لقد كانت هناك صفات مشتركة بين استبداد هتلر واستبداد موسوليني . غير أن الاختلاف بينهما كبير فى السكيان السياسى والاقتصادى . فلقد كانت ألمانيا تعبر عن مبدأ عسكري ، هو مبدأ النظام الاستبدادى فى ظل زعامة شخصية ، أما إيطاليا فكانت تمثل تنظيمًا تعاونياً توجهه وتسيطر عليه سلطة الدولة ذات السيادة . وهكذا نجد أن إيطاليا اهتمت بمبدأ السلطة التعاونية التى يمثلها طرف

معين . فوسوليني ، والدوتشي ، رئيس الدولة وساطانه اوتوقراطي . ونظراً لأن موسوليني رئيس الدولة فإن ساطانه يمتد إلى كل شخص وإلى كل هيئة داخل الدولة ، وذلك طبقاً للنظرية الفاشستية . وإذا اتقلنا إلى ألمانيا وجدنا أن هناك من يل هتler في الالهية ، وكل واحد منهم بمثابة فوهرر صغير ، وكل واحد منهم يمارس ساطانه داخل دائرته — أما في إيطاليا فإن موسوليني يسيطر على التنظيمات التعاونية — ولكل تنظيم مجاله التعاوني الخاص به . كان هتler يؤكد سيطرة الفرد ، وكان موسوليني يؤكد سيطرة مجموعات تقوم بوظيفة معينة ، وتخضع هذه المجموعات لتنسيق الدولة .

غير أننا نرتكب خطأ كبيراً حين نحكم على هذه الأنظمة بناء على مظاهرها . فالاتحادات لم تظهر في إيطاليا إلا عام ١٩٣٤ ، ولم تؤد دورها بالرغم من أن الاتحادات هي الهيئات الرئيسية للدولة التعاونية وبالرغم من هذه الاتحادات ، ظل السلطان في يد أصحاب العمل الرأسماليين وأخذت الدولة تتعامل (مباشرة أو عن طريق البنوك التي تخضع لها) مع أصحاب العمل الرأسماليين أكثر مما تتعامل مع الاتحادات . ويتم هذا التعامل عند رسم السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة . أما في ألمانيا فإن صغار الفوهرر المتزعمين لفروع الاقتصاد الوطني المختلفة لم يكن لهم كبير سيطرة على السياسة . وكما هو الحال في إيطاليا ، ظل السلطان الاقتصادي المباشر في يد المصالح الرأسمالية الضخمة ، ومن شأن هذا أن يتعارض مع مصالح الطبقات العامة تماماً . والقوى لا يقيدوها شيء اللهم

إلا النفوذ المتزايد للرؤساء العسكريين . وفيما عدا ذلك ترك للرأسماليين حرية الاستبداد بالعمال ، غير أن عليهم تفسير دفة الصناعة بحيث تخدم أغراض سادة الحرب الذين يختلفون عن سادة إيطاليا فسادة الحرب في ألمانيا كانوا يمثلون قوة قائمة بذاتها ، قوة تختلف عن الحزب النازي أو المصالح الرأسمالية والنزعة العسكرية الألمانية قد اتخذت من الفاشستية السياسية أداة لها - وفي نفس الوقت تتخذ الرأسمالية الألمانية المذهب الفاشستي أداة لها . غير أن الفاشستية - في ظل موسوليني - نجحت في التنسيق بين الأهداف الرأسمالية والأهداف العسكرية ، فبينما تأرجحت السياسة النازية - في ألمانيا - نتيجة للصراع بين القوى المتناحرة . فلقد بدا ذات يوم أن الدكتور شاخت سيعود الدكتاتور الرأسمالي في ألمانيا بينما يظل هتلر مجرد صورة في دولة رأسمالية لحامدا . فالدكتور شاخت كان يلعب دورين : دور مدير بنك الرايخ ، ودور وزير الشؤون الاقتصادية وهكذا كان الدكتور شاخت يمسك في يديه بجميع خيوط النشاط الاقتصادي في ألمانيا ولكن مضت فترة فإذا بالنفوذ المضاد يؤكد وجوده بصورة واضحة في الميدان الاقتصادي واستحال الاقتصاد الألماني إلى اقتصاد حرب ؛ اقتصاد يخضع في تنظيمه لأهداف الحرب وبتوجيه من العسكريين الألمان . لا ننكر أن الدكتور شاخت استمر متمتعا بنفوذ كبير - غير أن الجنرال جورنج تخطاه وصار المنسق الأول للسياسة الاقتصادية وظل الدكتور شاخت يتعامل - بطريقة مباشرة وغير مباشرة مع كبار الرأسماليين من أصدقائه . أما الطريقة المباشرة فبوصفه وزيراً للاقتصاد - أما الطريقة غير المباشرة فعن

طريق البنوك التي كانت تحتفظ بأكبر قسط من الأموال المخصصة للصناعة ، وهي بنوك يملكها الرايخ ويسيطر عليها بنك الرايخ سيطرة فعالة .

لم يكن في مقدور الدكتور شاخت أن يذوق الصناعة (باعتبارها عملاً للرأسمالية الألمانية) إلا إذا استخدم سلطانه في تنفيذ سياسة ترضى الحكام العسكريين . وكان مضطراً إلى فرض نفوذه الكبير على التجارة الخارجية والتبادل بحيث يخدم هذا غرضين .

تدعيم نفوذ ألمانيا السياسي في الخارج . والتعجيل بسياسة الاكتفاء الذاتي في الخارج ، فالعسكريون يعتبرون هذه السياسة شرطاً لا بد منه من أجل الاستعداد للحرب .

وكان على الدكتور شاخت أن يلبس سلطانه على الصناعة بحيث يعدها للحرب معنوياً ومادياً ، وبحيث يحول الاقتصاد الألماني بأكمله إلى تابع يدور مع آلة الحرب ، حتى في زمن السلم . وكان عليه أن يركز جهوده في تشجيع الانتاج الذي يخدم أمة تستعد للحرب ، واضطر إلى إخضاع جميع الاعتبارات الاقتصادية المحضة لهذا الهدف الأكبر وحده .

ولم يتم هذا الخضوع بصورة كاملة بطبيعة الحال فبالرغم من أن الرأسماليين شاركوا الزعماء العسكريين طموحهم وموقفهم ، إلا أنهم لم يرضوا عن التحول إلى المسلك الذي يدر عليهم ربحاً ضئيلاً . وهكذا أصبح الرأسماليون يتمردون في بعض الأحيان ، ويتمرد الدكتور

شاخت من أجلهم، وتكون النتيجة سلسلة من التسويات التي تسفر عن تزايد نفوذ العسكريين. ولكن، كان لابد من تقديم الرشوة للرأسمالية لكي ترضى عن خدمة الأهداف العسكرية وقدمت النازية هذه الرشوة للرأسماليين : لقد أعطتهم الحق المطلق في استغلال العمال العزل الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

من هذا كله نكتشف نقاط اختلاف كثيرة — في النظرية والتطبيق — بين الاقتصاد النازي والاقتصاد الفاشستي ويتطلب منا هذا أن ندرس التخطيط الاقتصادي في كل منهما على حدة — ولا نعتبرهما صورتين لسياسة واحدة غير أن بعض ملامح الموقف الاقتصادي أثرت على البلدين بصورة متشابهة. ويحسن بنا أن نبدأ بالكلام عن هذه الملامح.

لسنا نغالي حين نقول إن تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي (بإيطاليا وألمانيا) قد تخطى الحدود التي كان سيقف عندها لو لم يكن هناك أزمة عالمية ولا شك أن هذا القول يصدق — إلى حد ما — على جميع البلدان غير أنه يصدق على إيطاليا وألمانيا بصورة كبيرة. وفي كلتا الحالتين اضطرت الدولة إلى التدخل تحت وطأة المشاكل الاقتصادية لكي تحول دون انهيار البنيان المالي والصناعي وفي كلا البلدين خضع قسط كبير من الصناعة للملكية البنوك وسلطانها وذلك بسبب قروض البنوك المجمدة وفي كلا البلدين استلزم الأمر إعادة تكوين البنوك بمساعدة الدولة، وتم ذلك بوسائل جعلت البنوك عميلا للدولة. وفي كلا البلدين استلزم وضع العملة فرض إشراف صارم

على جميع عمليات التبادل الاجنبى، ولقد قام البنك المركزى بهذا الاشراف نيابة عن الدولة . وتنتج عن الرغبة فى حماية النقد لإجراء آخر ليس بأقل من الاجراء السابق صرامة — ويتمثل هذا فى السيطرة على الواردات بطريق التعريفة الجمركية ، والرسوم المتعددة ، وأوامر الحظر إلى جانب اتفاقيات تجارية تعقد مع الدول الأخرى من أجل فرض بعض القيود وشعر كلا البلدين بالحاجة إلى محاربة التعطل ، فاضطر إلى تنفيذ سياسة المرافق العامة على نطاق واسع، وإعانة الصناعات الخاصة لاقناعها باستخدام مزيد من العمال . واضطرت هذه السياسة كلا من البلدين إلى التوسع فى النقد الداخلى، وأدى هذا إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ، وبذلك الدولة محاولات لإيقاف هذا الارتفاع فى التكاليف ، وذلك عن طريق التحكم فى الاسعار وبذلك الدولتان جهوداً ترمى إلى خفض الاجور عن عمد غير أن تكاليف المعيشة لم تنخفض بانخفاض الاجور واضطر العمال فى البلدين ، إلى ربط بطونهم باستمرار لخدمة مصالح الدولة . وبذلك الدولتان جهوداً ضخمة للتوسع فى إنتاج الغذاء من أجل الأهداف العسكرية وللتخفيف من حدة الحاجة إلى واردات ولأن الفاشستية والنازية تريدان حماية المزارعين والملاك (الذين كانوا من أكبر المعضدين والمناصرين) ووقايتهم من الشرور الناجمة عن تدهور أسعار الإنتاج الزراعى فى العالم .

نحن لا ننكر احتمال اتخاذ بعض هذه الاجراءات حتى مع عدم وجود أزمة عالمية ، غير أن الإجراءات — فى هذه الحالة — ستكون أقل وطأة أما السبب فى تطرف الاجراءات الألمانية عن مثيلاتها فى إيطاليا فيرجع

إلى اختلاف طابع الثورة الألمانية عن الثورة الإيطالية ، ويرجع أيضاً إلى أن الأزمة كانت أشد قسوة على ألمانيا، برأسماليتها المتقدمة التي يعوزها التناسق تلك الرأسمالية التي أعيد تشكيلها بعد الحرب .

والملاحظ أن سيطرة الدولة الألمانية على الصناعة سبقت قدوم النازي بفترة طويلة وإذا عقدنا مقارنة بين الرأسمالية في ألمانيا والرأسمالية في بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا ، وجدنا أن الرأسمالية الألمانية كانت تحت رعاية الدولة ، وكانت موجهة إلى حتما ، وبتشجيع من الدولة ولم تكن ألمانيا في يوم من الأيام بلداً يعتنق مبدأ الحرية أو الفردية الاقتصادية ولقد سعى بسمارك إلى توجيه الصناعة والسكك الحديدية خدمة لسلطان الريخ الألماني ، أما سياسته التجارية فكانت ترمي — عن عمد — إلى التوفيق بين مطالب النبلاء ورغبة بسمارك في تنمية الصناعة . وفي أثناء الحرب تم تعبئة الصناعة الألمانية لخدمة الحرب بصورة أكثر اكتمالا وصرامة من الاجراءات التي اتخذتها الدولة الخليفة في ميدان الصناعة أضف إلى هذا أن القانون الألماني والرأي العام هناك ، لم يشعروا بعداء غريزي للتكتلات الصناعية والاحتكارات. وجدير بالذكر أن هذا العداء ظل مستحكما — حتى وقت قريب — في بريطانيا وفي القوانين اللاتينية وفي عمول الساسة والناخبين في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، أن الرجل الألماني يؤمن بالنظام وهكذا اقتنع ، من أول وهلة ، بوجود توجيه الصناعة ، ولم يعاد المنظمات الصناعية تلك المنظمات التي شجعتها الدولة عن قصد واشتركت فيها باسم الاستثمارات العامة — وذلك قبل اندلاع نيران الحرب بوقت طويل .

والواقع أن هذه المنظمات تعبر عن أحدث أشكال التخطيط القائم على فرض القيود ، ولقد أصبحت هذه المنظمات ، قبل عام ١٩١٤ ، الشكل التقليدي للاستثمارات الرأسمالية الواسعة النطاق . وفي مقدورها أن تنتج سياسة التوسع أحياناً ، عندما تكون الأرباح وفيرة . غير أنها تكشف عن حقيقتها عندما تواجه سوقاً تعاني الانهيار ، فهي في هذه الحالة تحاول المحافظة على الأسعار وتحديد الإنتاج بقدر ما تتحمل السوق وحظي هذا النظام بتشجيع سواء في ظل جمهورية فايمار أو في ظل أمبراطورية ما قبل الحرب . وقطع خطوات كبيرة ، ولكن حدث بعد عام ١٩١٨ وبعد عام ١٩٢٤ بصفة خاصة أن انتهجت الجمهورية الألمانية سياسة مزدوجة في نفس الوقت وتلخص هذه السياسة في تدعيم المنشآت الخاصة إلى الحد الذي جعل عضويتها أمراً إجبارياً مع إخضاع هذه المنشآت ، في نفس الوقت لتوجيه الدولة فيما يتعلق بتحديد الأسعار . ولم يكن لتنظيمات الدولة هذه أى معنى كبير قبل الأزمة العالمية — ولكن ما إن واجهت ألمانيا متاعب اقتصادية متزايدة حتى اضطرت الحكومات إلى الوقوف في وجه أسعار السلع التي تنتجها هذه المنشآت . فهذه الأسعار لم تعد تتمشى مع أسعار غيرها من السلع . وازدادت التنظيمات تدعماً في ظل بروننج مستشار الدولة ، وورث النازي نظاماً يخول للدولة سلطات قانونية واسعة تيسح له الإشراف على الاقتصاد الألماني الخاص .

وقبيل هذا كانت أزمة ١٩٣١ المالية قد اضطرت الدولة إلى الاقدام على إجراءات أشد تطرفاً ، وذلك في ميدان الاستثمارات . لقد أملت

بالعالم أزمة الكساد ، تلك الازمة التي أضرت الاقتصاد الالماني بصفة خاصة . وتراكت الديون على البنوك والاستثمارات الصناعية الخاصة ، واضطر الرايخ إلى التدخل بكميات ضخمة جديدة ، من رؤوس الاموال وذلك لكي يحمى هذه البنوك والاستثمارات من التدهور والانهيار وفي الفترة ١٩٢٤ — ١٩٢٩ استطاعت ألمانيا إنقاذ صناعاتها الثقيلة برؤوس أموال كلفتها الكثير ، ومعظمها في صورة قروض بفوائد مرتفعة . أما رؤوس الاموال الداخلية الضخمة ، فضاعت كلها في الانشاءات أو القروض التي تهدف إلى التوسع في الصادرات الذاهبة إلى أواسط وشرق أوروبا . وهكذا اضطرت ألمانيا إلى اقتراض رأس المال اللازم للعمل أيضاً . وحدثت أزمة مالية حادة صاحبها تدهور سريع في القيمة وذلك نتيجة لانسحاب قسط كبير من رؤوس الاموال التي استطاع أصحابها استردادها . وتدخلت الدولة لتحول دون الانهيار والتدهور فأصبحت المالك الحقيقي لمعظم بنوك ألمانيا — كما أصبحت المالك الحقيقي للصناعات الرئيسية . أما البنوك الأخرى ففقدت استقلالها — وأضحت تعتمد اعتماداً — يكاد يكون كلياً — على بنك الرايخ والبنوك المتفرعة منه التي تعمل لحساب حكومة الرايخ ونظراً لأن البنوك نفسها كانت المالك الحقيقي لعدد كبير من الاستثمارات الصناعية استطاع بنك الرايخ — بمساعدة الحكومة — أن يشرف على رقعة كبيرة من النظام الاقتصادي في ألمانيا .

حدث هذا كله قبل ظهور النازية . ولم يكن ما حدث قد وقع بناء

على رغبة الرايخ ، وإنما وقع على كره منهم ، فلقد اضطروا إليها اضطراباً حتى يحولوا دون حدوث انهيار اقتصادى فى ألمانيا . وجاء النازيون فتمضوا على نقابات العمال وجندوا العمال فى « جهة العمل » الجديدة . وهكذا تركت لهم الفرصة ليمضوا العمال تحت سيطرة الدولة الكاملة . وشرعت الدولة فى استخدام سلطانها فيما يتعلق بتخفيض الأجور ، لئلا تنخفض بذلك التكاليف وتزيد قدرة الصناعة الألمانية على المنافسة ، غير أن اقتطاع الأجور لم يحل دون تدهور نسبة الصادرات تدهوراً كبيراً فالقيمة لم تتغير فيما يتعلق بالذهب وكان من المستحيل ، فى ظل ظروف كهذه أن يستمر الاعتماد (ولو اسمياً) على الذهب ودون أن يؤثر هذا على نسبة الواردات أيضاً . وتطلب هذا حماية عدد كبير من الصناعات الألمانية — وفى نفس الوقت تمتعت الزراعة الألمانية بحماية تكاد تكون تامة ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه النقطة . وصار من المستحيل استيراد سلع دون إذن من بنك الرايخ ، ولم يكن البنك يأذن إلا للمواد الخام التى لا يمكن الاستغناء عنها ، أو مواد أخرى على شرط قيام تبادل .

وهكذا استطاعت ألمانيا — فى ظل بروننج وفون باين وهتلر — أن تضع نظاماً للإشراف الاقتصادى الذى كاد يحتضن جميع ميادين الاستثمارات . غير أن إجراءات الإشراف والسيطرة لم تخفف من وطأة التدهول الذى أخذ ينتشر ويتزايد . وإذا استثنينا الزراعة وجدنا أن هذه الإجراءات كانت تنديدية ، وكانت الفروض المتقدمة للبنوك والصناعات من صندوق الدولة — مخصصة لانتاج الصناعات القائمة — لا للتشجيع على

وجود استثمارات جديدة . وصار التعطل المتزايد بمثابة عبء ماحق يهدد النظام الألماني .

وقبيل قدوم هتلر - أخذ بروننج - وفون باين يفتشون عن طريق يخفون بها من وطأة هذه الازمة . وجدير بالذكر أن فون باين شرع يشجع على استثمار رأس المال عن طريق الاعفاء من الضرائب أو تأجيلها . وأدى هذا إلى إنعاش الصناعات الثقيلة في عهد النظام النازي . وفي نفس الوقت شرع الرايخ وبنك الرايخ (عن طريق فروعه) في الاستثمار الضخم من أجل تمويل الأعمال الانشائية الجديدة . ولم يكن من المستطاع توفير هذه الاستثمارات إلا بوسائل تضخم ، وذلك نظراً لظروف التمويل الحكومي وودائع بنك الرايخ . غير أن ألمانيا استطاعت المحافظة على القيمة الاسمية للنقد في الخارج وذلك بفضل الاشراف الصارم على التبادل الاجنبي وعلى الصادرات .

والواقع أن سياسة التوسع هذه قد خففت من حدة التعطل بدرجة كبيرة ، وأدت إلى زيادة كمية الإنتاج في الصناعات الانشائية أكثر منها في السلع الاستهلاكية . وحدث انتعاش لا بأس به داخل هذه الدائرة . غير أن الانتعاش بهذه الصورة تطلب من الدولة التماذى في بسط نفوذها وإشرافها . فلم يكن في مقدور أحد أن يرفع نسبة الإنتاج إلا في الصناعات التي لا تستخدم مواد واردة كبيرة . وأرادت الحكومة أن تعوض رجال الأعمال عن اليد الحازمة التي أمسكت بهم ، فأكدت للشركات الخاصة أن السوق الموجود أمامها في أمان — وذلك بأن حالت دون ظهور

استثمارات جديدة تنافس الشركات وأصبحت هذه الشركات (التي تعتبر
عضويتها أمراً إجبارياً) أكثر من احتكارات تنظمها الدولة في هذا
المجال الإنتاجي أو ذلك — وكانت الدولة تسيطر على تكاليف عملياتها
إلى حد كبير ، كما تسيطر على الأسعار التي تبيع بها . وكان على الدولة أن
توجد توازناً بين تشجيع المحترق على الاستثمارات الجديدة بفضل السماح
له بأرباح وفيرة — وبين حماية المستهلك — ذلك الرجل الذي تسيطر
على دخله إلى حد كبير ، والحيولة دون سيطرة المحترقين عليه بدرجة
تسيء إلى السوق .

وهكذا ظهرت في ألمانيا النازية صورة كاريكاتورية لاقتصاد موجه
يعتمد على شكل متطرف من أشكال القومية الاقتصادية . وأصبحت
الدولة المالك الحقيقي لجزء كبير من الجهاز الاقتصادي . وأصبح هذا
الجهاز يعتمد في نشاطه إلى حد كبير على أوامر الحكومة بإنتاج أسلحة
وتنفيذ منشآت عامة — واعتمد أيضاً على الإعانات الحكومية المقدمة
للصناعات المختلفة لإنعاش رأسمالها — والاعفاء من الضرائب أو تأجيلها
وصدور تراخيص حكومية بإنتاج هذه السلعة أو تلك ومحرمات
الحكومة وتعليماتها ، وتنظيمها للأجور من أجل خفض التكاليف ،
وتحكمها في الأسعار خوفاً من القضاء على الطاقة الشرائية ، وسيطرة
الحكومة على التجارة والتبادل الخارجي — وتشجيعها للزراعة . وأخيراً
وليس آخر ، اعتمد الجهاز الاقتصادي المشار إليه على سيطرة الحكومة
على مسائل طبع أوراق النقد .

وهكذا سيطر جهاز الدولة على الجهاز الاقتصادى بصورة لم يسبق لها مثيل فى أى بلد رأسمالى .

ولكن ، من الذى كان يسيطر على الدولة ؟

لقد وصل النازى إلى متاعد الحكم قائلين إنهم ألد أعداء رجال الأعمال المستبدين ، وإنهم أصدقاء الرجل البسيط الذى سحقته الشركات الرأسمالية الضخمة ، وإنهم ألد أعداء الماركسية ، ومن أكبر دعاة الاشتراكية « الوطنية » التى ستضع مطالب الشعب فى المحل الأول ، وتفضلها على أصحاب المصالح . ولكن ما إن أحرز النازى السلطة بفضل هذه الشعارات حتى وقف مكشوف الأيدى أمام كبار رجال الأعمال ، بل لقد اتفق النازيون مع رجال الأعمال قبل إحرازهم للسلطة . وعملوا على تقوية كبار الرأسماليين أكثر مما عملوا على تقوية صغارهم ، فلقد قضاوا على النقابات العمالية ، وسارعوا لجعلوا الاستثمارات الضخمة الوسيلة الرئيسية لتنفيذ سياستهم الاقتصادية . وذلك فى ظل القيادة الرأسمالية القديمة ، وأدت العضوية الاجبارية للشركات فى تدعيم مركز كبار الرأسماليين ، مما زعزع موقف صغار الرأسماليين تماماً ، كما حدث فى الولايات المتحدة بالنسبة لإدارة الإنعاش الوطنى . وكانت الصناعة فى قبضة البنوك التى تسيطر عليها الدولة ، وكانت هذه البنوك تخدم كبار المقترضين أكثر مما تخدم صغارهم . ولم يستفد الرجل البسيط شيئاً ، اللهم إلا المزارعين الذين استفادوا من « المشروع الكبير » الألمانى « فالنازيون أرادوا أن يحتقوا لألمانيا الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية ، ولا يمكن توفير هذا إلا إذا أتاحوا للزارع سعراً مرتفعاً لمنتجاته . وإلى جانب

المزارعين شملت الاستفادة أصحاب الأراضي والمفترضين الذين استطاعوا بذلك جمع الأجور والقروض لأن المزارع أصبح قادراً على الدفع .

والواقع أن الأوضاع الألمانية عبرت أصدق تعبير عن التناقض الكامن في الاقتصاد الرأسمالي الموجه . لقد ارتفعت نسبة الإنتاج الصناعي ارتفاعاً كبيراً بعد وصول النازي إلى مقاعد الحكم ، غير أن الزيادة تمثلت في السلع التي لا تستهلك أكثر مما تمثلت في السلع الاستهلاكية . وتم تشغيل عدد كبير من العمال ، غير أن مستوى المعيشة لم يرتفع وإنما تدهور . ولكن ، مانع ساع رأس المال إن لم يكن هدفها رفع نسبة السلع الاستهلاكية ؟ إن نفعها في هذه الحالة يتمثل في شيء آخر — ألا وهو الاستعداد للحرب .

وبمرور الوقت ازداد تجنيدها لخدمة هذا الهدف وحده . وفي هذه اللحظة بدأ العسكريون يتدخلون ، ومنذ هذه اللحظة بدأت قبضتهم المشددة تزداد . وفي الأيام الأخيرة للجمهورية فيمار كانت المنشآت العامة ترد على الأصوات المطالبة بتشغيل مزيد من العمال . وازدادت هذه السياسة حدة في ظل النازي ، وبدأت المنشآت العامة تتخذ طابعاً عسكرياً واضحاً . وبدأ تعيد عدد هائل من الطرق الاستراتيجية ، وحدث هذا أيضاً بالنسبة للطائرات ، وانصرفت نسبة كبيرة من الطاقات في تطوير الطيران . وتوسعت الدولة في بناء المصانع التي يمكن تحويلها إلى مصانع حربية أو كيميائية ، وزودت مصانع الموتورات بأجهزة جديدة ، ولم يعد خافياً أن معسكرات العمل هي معسكرات التدريب حربي .

غير أن أهداف العسكريين ذهبت إلى أبعد من ذلك . لقد رأوا أن ألمانيا سنة ١٩١٨ لم تهزم في الميدان وإنما انتابها الانهيار ، لهذا ، إذا أرادت ألمانيا أن تنجح في حربها الانتقامية فلا بد من إعدادها لموقف لا يستطيع المواطنون المدنيون أن يعانون فيه من شبح الجوع الذي يدفعهم إلى الاسلام أو الثورة ، ولا تهلك فيه جيوشها من شدة حاجتها إلى أسلحة الحرب . ولكي تحقق ألمانيا لنفسها هذه الحصانة لابد من رفع نسبة الإنتاج المحلي لل مواد الغذائية مهما كان الثمن . وكان المر داري ، الوزير النازي في وزارة الزراعة ، مستعداً — الاستعداد كله للمعاونة العسكريين ، وكان على استعداد للوقوف معهم في وجه المعارضين من أمثال الدكتور شاخ ورجال الصناعة الذين خافوا أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى نتائج اقتصادية خطيرة . ووقف داري موقف من ينافح عن المزارعين ، وساعد الزعماء العسكريين على تنفيذ هذا الجزء من البرنامج . غير أن الحاجة استلزمت أيضاً تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد فيما يتعلق بالمواد الخام الأساسية ، واستلزمت استغلال جزء من النقد الأجنبي القليل في إعداد المواد التي لا يمكن إنتاجها داخل البلاد بأية حال من الأحوال . وأرادت ألمانيا أن تقلل من حاجتها إلى مواد مستوردة إلى أقل نسبة ممكنة ، ومن ثم أخذت تسعى جاهدة عن مواد محلية يمكن إحلالها محل المواد المستوردة ، وهكذا عملت على تشجيع بعض الصناعات التي تكلف الكثير بدون مبرر ، مثل استخراج الزيت من الفحم .

ونظراً لأن هذه المناورات تعني فرض تنمية غير اقتصادية بالمرة ،

في موارد ألمانيا ، فإن محاولة فرضها أدت إلى نشوب صراع عنيف مع الرأسماليين ، ومع بطلم الدكتور شاخت ، وتركز هذا الصراع في ذلك المشروع الألماني الشهير ، مشروع السنوات الأربع ، الذي يختلف عن مشروع السنوات الخمس السوفيتي اختلافاً كبيراً .

في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٦ ، وفي المؤتمر النازي ، أعلن هتلر بنفسه عن « مشروع السنوات الأربع الألماني لتحقيق الكفاية الذاتية في الميدان الاقتصادي » ، وقيل إن الهدف من هذا المشروع هو مساعدة ألمانيا ، في ظرف أربعة أعوام ، على إمداد نفسها بكل ما تحتاجه من المواد الخام دون الحاجة إلى استيراد أية مادة من الخارج . وكان الدكتور جورنج قد عين في منصب أعلى من منصب الدكتور شاخت ، وكان يقوم بدور المنسق للسياسة الاقتصادية في ألمانيا . وتم تكليفه بتنفيذ مشروع السنوات الأربع ، وخوات له سلطة إصدار قرارات قانونية الزامية ، والأوامر الإدارية اللازمة لتنفيذ المشروع . وبعد أيام قلائل أعلن جورنج أن المشروع سينفذ في ستة ميادين : إنتاج المواد الخام - توزيع المواد الخام - توفير العمل - الإنتاج الزراعي - تحديد الأسعار - تنظيم التبادل الاجنبي وقيل إن جورنج قد يأخذ رأى شاخت في الميدان الأخير فقط ، وفي هذا مزيد من النضيق على المجالات التي كان الدكتور الرأسمالي يتحكم فيها من قبل . وبعد ذلك تم تعيين الهر فاجنر للإشراف على الأسعار وتحديدها ، وصدرت إليه التعليمات بالحيولة دون ارتفاع الأسعار نتيجة للمشروع ومضت فترة قصيرة أصدر جورنج بعدها لوائح جديدة تحرم على أصحاب العمل التنافس من أجل الحصول على أمهر العمال ، وألزمهم

بتدريب عدد أكبر من العمال الفاشستين والواقع أن جورج أخضع عمال ألمانيا المهرة لنظام من المراقبة والتجنيد يشبه النظام الذى كان معمولاً به أثناء الحرب .

والذى درس أحدث الوثائق الرأسمالية الألمانية يستطيع أن يعرف بسهولة معنى مشروع السنوات الأربع بالنسبة لمستويات المعيشة للشعب الألماني . فلقد صدرت - على سبيل المثال - مذكرة مستفيضة - تحدد للمواطنين أنواع الاطعمة التى يستطيعون استهلاكها ، وأنواع الاطعمة التى يجب الابتعاد عنها لصالح الأمة . وبما يلفت النظر فى هذه الوثيقة الهامة اهتمام ألمانيا بالتقليل - إلى أكبر قدر ممكن - من استهلاك المنتجات ذات الأصل الحيوانى ، مع استثناء الارانب والسمك . وجاء فى المذكرة أن كل هكتار من الأرض يستطيع إنتاج قيمة غذائية أوفر لو نحن استخدمناه فى إنتاج الخضر بدلا من إطعام الحيوانات منه . فقد قيل إن زرع هكتار واحد بثمار البطاطس سيعطى طاقة حرارية تفوق الطاقة الحرارية لهكتار نغذى منه البقر ، بمقدار عشرين ضعفا . وأن زراعة هذا الهكتار قمحا ستعطى لنا عشرة أضعاف . ومن ثم يجب على الشعب الألماني أن يتحول إلى المنتجات النباتية كالبطاطس ، والخضروات والسكر ، بدلا من المنتجات الحيوانية . ويجب الانصراف بصفة خاصة عن الدهون الحيوانية التى يتعذر إنتاج الكميات المطلوبة منها . ولكن يجب فى الوقت نفسه التقليل إلى ادنى حد ممكن - من استهلاك الزيوت النباتية ، ذلك لأن ألمانيا مضطرة إلى استيراد المواد اللازمة لصناعتها . ويجب أيضاً التقليل من استهلاك الفاكهة طالما اقتضى الأمر استيراد شيء منها

واهتمت المذكورة بتوضيح مدى رخص القائمة الغذائية التي تقترحها، ومدى المنفعة التي تحققها للدولة. وبناء على هذا يفضل المرجين على الزيت، ولكن يجب التقليل من نسبة استهلاكهما لأن الأمر يتطلب استيرادهما. وفي مقدور الطبقات الغنية أن تحصل على الزيت، لأن استيراده قد يتم بطريق المقايضة. أما الفقير فلا يستطيع شراء هذه المادة، ولا يجب عليه أن يستبدلها بالمرجرين، لأن المرجين لا يمكن شراؤه إلا بالعملة.

ولم تكشف المذكورة بهذه المقترحات العامة الخاصة بتعديل أنواع الغذاء في ألمانيا، وكان أن شرعت تعد قوائم موسمية متنوعة، وقوائم تخضع لتقلبات الإنتاج. وتحدد المذكورة نوع الطعام الذي يأكله في هذا الشهر، ونوع الطعام الذي يتناوله في ذاك، إلى جانب الأنواع الواجب اجتنابها، وأمامه بيان كامل بأنواع الطعام الذي ترى الخطأ النازية إلى التقليل من استهلاكه، أو المحافظة على نسبته الحالية، أو رفع النسبة لتعويض المواد المحرمة. وهكذا، يجب على الألماني الإفلال من تناول لحم البقر، والخنزير، والزبد، والمرجرين، ودهن المائدة وزيتونها، والخضروات المستوردة، والجن ذات الدسم. وعليه أن يحافظ على النسبة التي يتناول بها البيض، والخبز، والأرز، والكافكاو، والبقول، واللبن والعسل. غير أن في مقدوره أن يتناول المزيد من البطاطس — الذي يحتل مكان الصدارة — والسكر، والجن المصنوعة محلياً، والخضروات، والسلمك، والأرانب. هذا إذا استطاع فعلاً أن يحصل على المزيد إذ أن بعض هذه المواد غير متوفر في الوقت الحالي.

ترى لو وضعت هذه القوائم موضع التنفيذ ، فما هو أثرها على صحة الشعب الألماني ؟

الواقع أن الدولة طلبت من الشعب أن يعتمد - اعتماداً يكون كلياً - على الأطعمة الحرارية ، مع التقليل بقدر الامكان من الأطعمة التي تنفخ أنسجة الجسم أو تقيه غائلة المرض . لقد طلب من الشعب الألماني - كإجراء لإعداد الأمة للحرب - فهذا هو الهدف - طلب منه أن يضع نفسه في مستوى تغذية أشد سكان بريطانيا فقراً ، وذلك طبقاً للتقسيم الغذائي الذي أعده السير جون أور . ولن يغيب على القارئ أن المواد الغذائية البانية للجسم أو الواقية من الأمراض التي لم تعترض عليها الدولة هي في معظم الحالات باهظة الثمن بحيث لا تستطيع غالبية السكان الحصول عليها .

والواقع أن في القائمة التي أعدتها ألمانيا مايسى إلى صحة الأطفال والأمهات . غير أنها افتقرت أيضاً إلى التوازن إذا نحن نظرنا إليها على ضوء احتياجات البالغين العادية . نحن لا ننكر أنها كانت تحتوي على كميات كافية من الطاقة الحرارية - هذا إذا كان الألمان قد اقتنعوا بالفعل بالاعتماد على البطاطس كوجبة رئيسية - ولكن ، بالعمل حين لا يأتى المحصول - المتقارب - بالنتيجة المرجوة ؟ إن الألمان يتعرضون في هذه الحالة لما تعرض له الفلاحون الإيرلنديون في سنوات الجوع الشهيرة ، وهي السنوات التي أجبرت بيل على إلغاء قانون الحبوب .

لقد أسهبت في الحديث عن هذه التفاصيل لأنها صور — أكثر من أى شيء آخر — النتائج البشرية التى أدت إليها سياسة النازى . لقد انحط مستوى المعيشة فى ألمانيا النازية نتيجة لعاملين رئيسيين :

- تحويل الطاقة البشرية من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج الأسلحة .

- حظر الاستيراد كوسيلة لاعادة التسلح وتحقيقاً للاكتفاء الذاتى الذى لا بد منه عند الاستعداد للحرب .

وهكذا كتب على الشعب الألمانى أن يحيا حياة شقية ، لأن دخوله لم تسمح له بأن يحيا بصورة أفضل ، ولأنه اضطر إلى أن يعيش وكأنه فى مدينة محاصرة .

ولنقارن بين هذا الوضع والتجربة التى مرت بها روسيا فى السنوات الأولى للحكم السوفيتى . لقد اضطر الروس إلى المرور بتجربة أشد مرارة من التجربة الألمانية . غير أن المصير الذى تعرضوا له لم يكن منه مهرب ، ولقد بذل المسئولون عن الاقتصاد السوفيتى كل ماوسعهم الحيلة لكى يخرجوا من الأزمة بأن يتوسعوا فى الإنتاج المحلى ، وهم يأملون من ذلك رفع مستوى المعيشة — فى ظرف عشرة أعوام تقريباً . أما الألمان فلم يجدوا هذا الأمل فى الأفق . فبالرغم من قدرة الألمان على رفع نسبة الإنتاج المحلى من المواد الغذائية ، إلا أنهم عجزوا عن أن يحيا حياة رخيصة محتملة طالما أنهم ظلوا معتمدين على زراعتهم وحدها .

إن وجود مستوى محتمل من المعيشة ، ووجود مواد غذائية معقولة ، يتطلبان الاعتماد على الاستيراد إلى حد كبير .

وهكذا عرض المشروع الألماني شعب ألمانيا للخطر ، إذ بات مهدداً بسوء التغذية التي قد تودي به . ونجاح المشروع في النهاية لا ينهض دليلاً على انتهاء هذه الازمة المشار إليها . لقد اعتمد النازي على مسألة الحرب قائلين إن الانتصار في الحرب هو الذي سيضع حداً لسوء التغذية ، فالانتصار في الحرب سيفتح أمام اقتصاد ألمانيا مناطق شاسعة منتجة للمواد الغذائية .

ولم تكن معركة الطعام سوى مظهر واحد من مظاهر البرنامج النازي . لقد امتلأت رؤوس الزعماء الألمان بالمشروعات الخاصة بالإنتاج : منسوجات مركبة ، وبترول مركب ، ومطاط مركب ، وكل ما يمكن إنتاجه على نطاق واسع ليحل محل المواد التي لا يمكن الحصول عليها أو إنتاجها محلياً . والمشكلة هنا أن إنتاج معظم هذه المواد قد يكلف الكثير — كإنتاج الزيت — أو قد يكلف الكثير ولا يتحمل طويلاً في نفس الوقت — كما هو الحال بالنسبة لإنتاج المطاط . والواقع أن استهلاك هذه المواد يؤدي إلى رفع تكاليف الحياة بنسبة خطيرة ، ولكن ، ليس لدى الطبقات العاملة والطبقات المتوسطة فائض دخل تواجه به هذه الزيادة . يكفيها أنها تحاول جاهدة أن تعيش على ماتحصل عليه .

وهكذا أضيفت إلى الوضع الداخلي في ألمانيا عوامل إضافية متفجرة نتيجة للخطة الخاصة بالمواد الغذائية ، والخطة الخاصة بإنتاج بعض

المواد بدلا من استيرادها ، وكان من الواضح أن الزعماء العسكريين أرادوا تجنب الحرب إلى أن توشك برامجهم على الاكتمال . ولكن ، كان من الواضح أيضاً أن القيود المفروضة على الشعب الألماني ، والقيود التي كانت تهدده في المستقبل ، خلقت توتراً نفسياً في الداخل . ليس من شك في أن بمتدور شعب كامل أن يربط البطون بصورة خارجة على المألوف ، لقد أثبت الروس هذه الحقيقة ، غير أن المدى الذي ذهب إليه النازي لا يمكن الوصول إليه حقاً إلا إذا كانت الرغبة المحمومة إلى الحرب تدفعه وتحركه ، وإلا فإن الناس يتمردون على النظام . لقد بدأ وكأن مشروع السنوات الأربع يستقطب الأمة إلى قطبين ، ففريق يتطرف نحو مذهب الحرب ، وفريق لا يستطيع إلا أن يكتم شكاته ، ويحقد على الدكتاتورية بشدة .

ولاشك أن زعماء النازي فتحوا عيونهم على هذا الخطر الثاني ، خطر الكراهية ، وهكذا عمدوا إلى التخفيف من حدة الموقف عن طريق التفاوض مع البلدان الأجنبية لشراء المواد الغذائية متبادل المصنوعات الألمانية . ومن أجل هذا قام الدكتور شاخنت بزيارة عدة بلدان ، ومن أجل هذا أيضاً انشغلت صحف ألمانيا الفنية بإحصائيات الانتاج ، وإمكانياته ، في جنوبي شرقي أوروبا . ولكن كان من الواضح أن من المتعذر التوسع في المقايضة ، نظراً للظروف السياسية التي سادت آنذاك . وهكذا آمنت الدوائر بأن المخرج الوحيد هو الحرب .

وفي شهر أبريل من عام ١٩٣٦ كتب الكولونيل توماس — وهو

أحد كبار المسؤولين في وزارة الحرب الألمانية — كتب عن مشروع السنوات الأربع قائلا : إنه جاء « نتيجة لتفكيرنا على ضوء اقتصاديات الحرب » . وأخذ الكولرنيل توماس يؤكد حاجة البلاد إلى تجنيد وتنظيم كافة العمال بصورة كاملة — واعتبر هذا جزءا لا يتجزأ من مشروع السنوات الأربع .

يتضح من هذا كله كيف أن ألمانيا النازية أضحت دولة تخضع انخبطت الحرب . فلقد اعتمد الاقتصاد الألماني ، برمه ، على الاستعداد للحرب . ولو قد انهار هذا العامل لانهار البنيان الشاسخ كله .

غير أن ألمانيا ظلت مع هذا كله بلداً رأسمالياً في جوهره — كل ما في الأمر أنها طوعت هذه الرأسمالية بحيث تخدم الأهداف العسكرية . ولقد اضطرت إلى خطب ود الرأسماليين لكي يخدموا أغراضها . فثمة شيء واحد لم يقدر النازيون على مواجهته ، ألا وهو ظهور أزمة البطالة من جديد . ولا يمكن درء هذا الخطر إلا إذا جعلوا الرأسمالي يريح الكثير من جراح تشغيله لمزيد من العمال .

ولكن ، إذا كان من الضروري تشجيع هؤلاء الرأسماليين على تشغيل مزيد من العمال إلا أن المسؤولين مضطرون إلى خفض تكاليف الإنتاج ، ولابد من إفساح المجال أمام أصحاب العمل لكي يحصلوا على أرباح تقنعهم بتشغيل المزيد من العمال . وهكذا بدأ أن الأجور المنخفضة وأسعار البيع المرتفعة هي الحل الوحيد لازمة الكساد . وهكذا شجع المسؤولون ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار ، وبذلك يستوعبون عمالا

أكثر . ولكن ، إذا كان من الممكن استيعاب مزيد من العمال عن طريق خفض الأجور فن الذى سيستهلك تلك الكميات الزائدة التى طرحها العمال الجدد فى السوق ؟ إن رجال الصناعة يستطيعون استهلاك جزء من هذه المنتجات وتستطيع الدولة أيضاً أخذ هذه الأشياء لوضعها فى خدمة الجمهور ، بما فى ذلك زيادة المنتجات العسكرية . ولكن ، إذا كانت الدولة ستشتري المنتجات الزائدة فإن عليها أن تدفع ثمنها ، وهى لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا بفرض مزيد من الضرائب (وبذلك تقيّد أنواعاً أخرى من الطلب) أو عن طريق الاقتراض الذى سيؤدى إلى نفس النتائج إذا كان القرض سيؤخذ من المدخرات الحقيقية أو عن طريق استصدار مزيد من أوراق المال ، وسيؤدى هذا إلى تقييد الطلب فى ميادين أخرى إذ تقل الطاقة الشرائية لدى أفراد المجتمع . وما ستنفقه الدولة فى هذه الحالة سيقطع — بطريق مباشر أو غير مباشر — من طاقة المواطنين الشرائية .

ومن ناحية أخرى - إذا أنفق الرأسماليون أرباحهم الزائدة فى شراء السلع الاستهلاكية المحلية فلن تنشب أزمة . ولكن ، هل سيفعلون هذا حقاً ؟ لا يحتمل هذا طالما أن الأرباح الزائدة تؤخذ من الاستثمار الإضافى . ولكن ، إذا لم يزد الطلب على السلع الاستهلاكية فكيف يتسنى للاستثمارات أن تدر دخلاً ؟ لن يتسنى لها هذا إلا إذا ظلت الدولة تقوم بدور مصطنع ، وهو دور طالب السلع ، وهى مضطرة إلى ذلك حتى لا ينهار الصرح .

ولكن ، ألا يمكن علاج الموقف عن طريق رفع الأجور التي تتيح
للمستهلك شراء مزيد من السلع ؟ لا يمكن هذا ؟ ذلك لأن رفع تكاليف
الانتاج سيؤدي إلى تضيق رقعة الربح ، وهكذا ينكمش عدد العمال .
فإذا توسعت الدولة في منشآتها العامة أو طلبت المزيد من السلع لكي
تقضى على هذا الانكماش فإنها لن تحصل على الأموال المطلوبة إلا عن
طريق التضخم . ذلك لأن تخفيض نسبة الأرباح سيقلل الفائض الذي
تستطيع الدولة أن تفرض عليه ضرائب . وهكذا تجد الدولة نفسها في
مأزق يصعب الخروج منه . فهي إن شرعت في تمويل المنشآت العامة -
عن طريق التضخم - لكي تواجه تدهور الأرباح وعدد العمال ،
أدت سياستها إلى أزمة اقتصادية ، وانهيار إقتصادي .

وهكذا تجد الطريق مسدوداً أمام رفع الأجور . ولا يبق أمامها
سوى حل واحد وهو التأكد من أن الأرباح المرتفعة العائدة من
الصناعة تستغل في المنشآت العامة والسلع إذ أن من العسير استغلال
هذه الأرباح في إنتاج مزيد من السلع الاستهلاكية التي لا يستطيع أحد
أن يطلبها . ولقد حاول الألمان تطبيق هذا الحل . فكان أن منعوا الشركات
المساهمة من توزيع أكثر من نسبة محدودة من العائد وأجبروها على
إقراض أرباحها الفائضة للدولة ، وتقوم الدولة باستغلال هذا الفائض
في التسلح والإعانات ، وغيرها من أوجه النفقات التي تتطلبها سياستها
العسكرية . وهكذا تحافظ الدولة على نسبة الطلب من الصناعات
الإنشائية . وتحول دون تفاقم أزمة التعتل ، وتجعلها داخل
أضيق الحدود .

غير أن أى سياسة توسعية لابد أن تخلق موقفاً تشتد فيه المطالبة بالواردات . إن انخفاض نسبة الاجور يسهل عملية التصدير إلى حد ما وهكذا يكفل للدولة وسيلة دفع ثمن هذه الواردات ، خاصة إذا تم تنظيم المصنوعات الصادرة بحيث تحقق تميزاً في الاسعار بين العملاء المحليين والعملاء الاجانب ، بأن تبيع الصادرات بأسعار حدية مع المحافظة على أسعار السوق المحلية . غير أن ألمانيا واجهت عراقيل ضخمة أثناء اتباعها لهذه السياسة ، بالرغم من أنها بذلت أقصى ما في استطاعتها . والسبب في هذه العراقيل ارتفاع قيمة عملتها في الخارج . وهكذا رضيت ألمانيا أن تشتري « صادرات إضافية » ، وهكذا ، أيضاً عقدت ألمانيا اتفاقيات تجارية كثيرة مع البلدان الأخرى لشراء أسلحتها في صورة مقايضة منظمة بالصادرات الألمانية .

وكان من الواضح الجلى أن ألمانيا لا تستطيع التوسع في إجمالى وارداتها بسبب الوضع في تجارتها الخارجية ومع ذلك كان عليها أن تتوسع في بعض الواردات ، حتى ينتهى برنامج السنوات الأربع على الأقل ، وإلا فسيوقف التوسع الانشائى وبرنامج التسليح الضخم . وهى مضطرة ، من أجل هذا إلى التقليل بقدر الامكان من الواردات الأخرى ، وإلى بذل أقصى ما تستطيع من الجهد لايجاد منتجات محلية بديلة ، حتى ولو بيعت هذه المنتجات بسعر مرتفع كأن تلتج — محلياً — المطاط والبتروال اللذين كانت تستوردتهما من الخارج قبل ذلك . غير أن عملية لإحلال منتجات محلية بدلا من المنتجات المستوردة تتطلب رأس مال

جديد وهكذا تعتبر مخرجاً لبعض وجوه الاستثمار التي لا بد منها للمحافظة على روح التوسع في النشاط الاقتصادي . كما أن هذه السياسة حتمت على ألمانيا حماية الانتاج الزراعى ، بل بررت هذه الحماية أيضاً .

وهكذا أخذت ألمانيا تضاعف من نسبة التوسع الداخلى وهى تواجه تدهوراً فى مستوى المعيشة ، وتم هذا التوسع فى صورة تسليح على نطاق ضخم ، وحفز الهمم على الاستثمار عن طريق إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة غير أن هذا الاجراء يتكلف الكثير كما أن العراقيل الكثيرة تقف فى طريقه . فهو يضطر الدولة إلى إنتاج سلع تتكلف الكثير بالرغم من ضآلة الأجور التى يتقاضاها العمال ، مع أن هذه السلعة ، فى الخارج ، أقل سعراً .. كما أن هذه السياسة تجعل الدولة تقترض باستمرار ، وإلا فليس أمامها سوى مواجهة الكساد . وهذه السياسة تعتمد أيضاً على استمرار تدهور مستوى المعيشة ، ذلك لأن ارتفاع المستوى سيجعل المستهلكين يطالبون بالمزيد من الواردات ، ولأن الدولة لا تستطيع التخفيف من العبء الواقع على رؤوس الاموال العامة إلا إذا تركت لصاحب العمل حرية إعطاء أجور ضعيفة وبذلك يحصل على ربح كبير . غير أن صاحب العمل لا يستطيع إنفاق أرباحه فى شراء الواردات ، ولا يستطيع أيضاً أن يكثر هذه الأرباح . ونظراً لأن طلبات المستهلكين محدودة نظراً لضآلة الأجور فإن الدولة مضطرة إلى اقتراض الأرباح الفائضة وانفاقها فى المشروعات العامة .

إن وضعا كهذا يفتقر إلى كثير من الاستقرار . وهو يستمر طالما أن طلب الواردات سيظل في أضيق الحدود نظرا لحلول المنتجات المحلية محل هذه الواردات وطالما أن أمام الدولة « مشروعات عامة » تكفي لتشغيل الصناعات الموجودة ، غير أن هذه الضرورة الثانية تسفر عن نتائج خطيرة ، فهي تحفز الدولة إلى التوسع في التسليح لأن التسليح طريقة سهلة لاستيعاب العمال في المشروعات العامة ، كما أنه يذكى الروح الوطنية التي تدفع الناس إلى الاستسلام لمستوى معيشتهم المنخفض .

لست أقصد بهذا استحالة ارتفاع المستوى عما كان عليه إبان الأزمة الألمانية. فلقد كان في مقدور ألمانيا أن ترفع هذا المستوى قليلا إذا تكيف اقتصادها مع مبدأ الاكتفاء الذاتي دون إحداث خسارات اقتصادية كبيرة . وعندما يرتفع مستوى الكفاءة في الإنتاج ، تستعيد طاقة الأجور الشرائية بعض حيويتها . ولكن، إذا أرادت الدولة أن تحافظ على بواعث الربح لدى أصحاب الأعمال فلا بد أن يكون ارتفاع الأجور أقل من ارتفاع الكفاءة . وبذلك سينزاح عن كاهل الدولة بعض العبء في تشغيل العمال ولم تكن لدى النازيين رغبة في المحافظة على انخفاض مستوى المعيشة ، فلقد كانوا على استعداد لرفعه لو استطاعوا ، لأن ذلك سيعزز سلطانهم . غير أن سعيهم وراء رفع المستوى يؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي ، اللهم إلا إذا حققوا الاكتفاء الذاتي وحققوا في نفس الوقت نسبة عالية من الأرباح ومن الكفاءة غير أن الاكتفاء الذاتي يعاني - في مراحله الأولى من الافتقار إلى الكفاءة . وهكذا واجه النازيون أعباء ضخمة .

هذا هو الاقتصاد الألماني الموجه كما رسمه هتلر والعسكريون . وهو

لا يكاد يمت بصلة إلى البرامج الاقتصادية التي رسمها الباحثون النازيون لغرض الاستهلاك الشعبي ، وذلك قبل أن يصل الحزب إلى مراكز الحكم . والشبه الوحيد بينهما هو تلك النظرة القومية العدوانية والعزم على الحيلولة دون وصول أزمة التعطل إلى المرحلة التي أدت إلى سقوط جمهورية فيمار .

وهكذا ظلت سياسة النازي ذات طابع قومي توسعي ، غير أنها لم تحمل أدنى شبهة بالاشتراكية ، أو المعاداة للرأسمالية — بالرغم من أن الاشتراكية والمعاداة للرأسمالية كانتا واضحتين في أيامها الأولى . وهكذا لم يهاجم النازيون كبار رجال الأعمال وإنما جعلوا كبار رجال الصناعة وشركاتهم جهازهم الرئيسي في ميدان الصناعة هذا الاقتصاد الألماني الموجه لا يؤدي إلى رفع الأجور وتخفيض الأرباح بالمرّة ، وإنما يجعل الأجور المنخفضة وسيلة للكسب الوفير ، وذلك انتهاجاً منه لسياسة التوسع في التشغيل الخاص . وهو لا يوزع الطاقة الشرائية بين الناس ، وإنما يجعلها مركزة في يد كبار رجال الأعمال وفي يد الدولة . وهو لا يدخل الطابع الاشتراكي على الصناعات الضخمة وإنما يبذل كل ما في مقدوره لبعث الحياة من جديد في الاستثمارات الخاصة وإعادة الممتلكات إلى رجال الصناعات ، تلك الممتلكات التي كانت الدولة قد وضعتها تحت إشرافها بسبب الأزمة .

لم يكن هذا الاقتصاد الموجه يهدف إلى تحقيق أرفع قدر ممكن من المستوى المعيشي — وهو المبرر المنطقي الوحيد لأي إجراء اقتصادي وإنما كان يهدف إلى أغراض أخرى تماماً . لم يكن التخطيط الألماني يهدف

إلى رفع مستوى حياة الشعب ، وإنما كان يهدف إلى تمكين النازى من البقاء فى الحكم ، ومساندة أصحاب المصالح الذين تكاتفوا مع النازى من أجل القضاء على الاشتراكية . ولكن ، ليس من شك فى أن النازى كان يسعدهم أن يحققوا الثراء للشعب . غير أنهم لا يختلفون عن الرأسمالية فى أى مكان ، لأنهم لا يهدفون إلى رفاهية الوطن إلا باعتبارها شيئاً ثانوياً يحى بعد مصالحهم الشخصية . من أجل هذا تنعدم أوجه التشابه بين التخطيط النازى والتخطيط الذى يهدف إلى تحقيق الرفاهية البشرية . ذلك لأننا يجب أن ننظر إلى التخطيط الاقتصادى على ضوء الهدف التالى وهو تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من الناس .

أضف إلى هذا أن التخطيط ، الألمانى — إلى جانب عدم استقراره وطابعه غير الاقتصادى — هو تخطيط قابل للانفجار . فالأمة التى تستنفد جزءاً كبيراً من طاقتها على التسليح استعداداً للحرب ستحاول الكسب من وراء هذه الأسلحة . وكلما زاد فقرها الداخلى لى تقوى عسكرياً أحست بمسئولية الحاجة إلى التوسع الخارجى . وهى فى حاجة إلى هذا التوسع لسببين :

١ — فهى مضطرة إلى تبرير نفقاتها الضخمة على التسليح ، وهى مضطرة إلى هذا التبرير أمام الشعب الذى جعلته فقيراً .

٢ — والذين يعبدون القوة سيظنون بعد ذلك أن هذه القوة قد تجلب لهم كسباً اقتصادياً .

ويتضح هذا الظن بصورة واضحة في انجيل زعماء النازي الجديد. فلقد كانوا يحلون بالتوسع شرقاً وجنوباً ، بحيث يصبحون سادة أوكرانيا وبيسبون نفوذهم الاقتصادى على أوروبا الشرقية . ومرة أخرى كانوا يحلون بالتوسع جنوباً ناحية حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى — ويحكمون بالسيطرة الاقتصادية على البلقان وآسيا الصغرى وكافة أراضي أواسط أوروبا . غير أنهم أخذوا يحلون بعد ذلك بالمستعمرات وبامبراطورية استعمارية تجعلهم يبرزون بريطانيا في مضمار الثورة ، ويحصلون — داخل نطاق وحدتهم الاقتصادية المستقلة — على أسواق تستوعب المزيد من صادراتهم ، وتقدم لهم مواد رخيصة تعتمد على استغلال الوطنيين العاملين . وقالوا إن بريطانيا ربحت الكثير من امبراطوريتها فلماذا لا ترج ألمانيا بدورها ؟

ونجيب عن هذا قائلين إن طريق الألمان إلى الامبراطورية لا شك يفضى إلى حرب عالمية ، وإن حروب اليوم مدمرة ومخرّبة بصورة لم تعرفها حروب الماضى . إن عالم اليوم لا يستطيع أن يكسب الكثير من الحروب الحديثة .

إيطاليا

إذا انتقلنا من ألمانيا إلى إيطاليا — أى من النازية إلى الفاشية وجدنا أوجه تشابه وأوجه اختلاف فى نفس الوقت . ولقد أخذت إيطاليا تطالب — كما طالبت ألمانيا — بالاكتماء الذاتى فى الميدان الاقتصادى . غير أن إيطاليا لم تستطع أن تحقق ماحقته ألمانيا ؛ نظراً

لعجز الموارد الطبيعية في الأولى . وهكذا تعرضت لبعض المتاعب وهي تحاول الوصول إلى مرحلة التصنيع المتقدم . وواجهت إيطاليا نفس المشكلة التي واجهت ألمانيا ، فهي تريد أن تدفع ثمن الواردات الضرورية من أرباحها في الصادرات وذلك نظراً لهبوط الصادرات مع إرتفاع قيمة العملة . ولقد حدث لإيطاليا ما حدث لألمانيا حين حرمت من ميزان الذهب قبل أن تتركه بوقت طويل ، واضطرت إلى أن تحذو حذو ألمانيا فتبسط لإشرافاً مركزياً على التبادل الأجنبي ، وتقيد الصادرات تقييداً كبيراً . وهي قد خفضت الإيجارات بصورة كبيرة وذلك لكي ترفع أرباح أصحاب الأعمال وبذلك تخفف من أزمة التعطل وحتى قبيل موجة التسلح التي سبقت حرب الحبشة ، تدخلت الدولة في الميدان الاقتصادي بأن احتضنت مشروعات عامة ضخمة وساعدت الصناعة على التوسع وإعادة تكوينها وذلك لكي لا تعطل عجلة الإنشاءات وصاحب هذه الإجراءات انخفاض إجباري في الأسعار يفوق ما حدث في ألمانيا ، وذلك لمواجهة انكماش الطلب والحيولة دون ارتفاع تكاليف المعيشة إلى أكثر مما تحتمله أجور العمال ولقد اضطرت الدولة — تماماً مثلما حدث في ألمانيا — إلى إعادة تنظيم البنوك وإعادة تمويلها . واضطرت البنوك — بوصفها ممثلة للدولة — إلى أن تلعب دوراً كبيراً في الإشراف على الصناعات المتخبطة وإعادة تنظيمها .

غير أن إيطاليا لم تقطع ، في طريق التصنيع ، الشوط الذي قطعته ألمانيا ، كما أن ألمانيا سبقتها في مضمار الاعتماد على التجارة الخارجية . والواقع أنها اعتمدت على استيراد المواد الصناعية أكثر مما اعتمدت

ألمانيا ، غير أن نسبة هذه المواد داخل اقتصادها الوطني ، أقل من نسبتها في ألمانيا . وهكذا استطاعت أن تعيد بناء نفسها دون حاجة كبيرة إلى تحويل اقتصادها إلى نظام الاكتفاء الذاتي الكامل — غير أن التعمير بهذه الصورة يجعل تطورها الصناعي يسير بخطوات بطيئة . ولقد حاولت إيطاليا مواجهة أزمة التعطل إلى جد ما ، وذلك عن طريق الاستعدادات العسكرية — غير أن منشآتها العامة لم تكن صناعية صرفة كمنشآت ألمانيا — فلقد تركز معظمها على استصلاح الأراضي واصلاح الطرق وتعميد طرق جديدة . ونظراً لوضعها الزراعي لم تواجه مشاكل تعطل حادة كالتي واجهت ألمانيا — وهكذا لم يضطر الفاشيست إلى ما اضطّر إليه النازيون بإلزام الدولة بتعهدات من أجل إعادة المتعطلين إلى العمل . وليس معنى هذا أن مشكلة التعطل في إيطاليا كانت تافهة ، فهي أبعد من أن تكون على هذه البساطة لقد ظل تعطل عمال الصناعة حاداً إلى ما قبل حرب الحبشة . غير أن التعطل الصناعي المنتشر لم يسفر عن نتائج اجتماعية مدمرة نظراً لطابع البلاد الزراعي .

ولقد سبق لنا أن سلطنا الأضواء على الفارق بين مطامح موسوليني الخاصة بسلطان الشركات ، ومبدأ السلطة الفردية الذي تميزت به ألمانيا في عهد النازي . هذا الفارق الذي نشير إليه كبير جداً ، بالرغم من أن الشركات الإيطالية الضخمة لم تكن لها وظائف محددة أو سلطات كبيرة . فموسوليني مستبد كهتلر ، وموسوليني أكثر ذكاء من هتلر ، وهكذا صار القوة الدافعة التي تحرك الدولة حقاً ، وفاق في هذا هتلر نفسه . وبالرغم من أن الرجلين وقعا تحت سيطرة الاوهام القومية التي

دفعت بهما إلى تمجيد الحرب بطريقة عدوانية شاذة إلا أنهما يختلفان في سياستهما الاقتصادية فهتار قبل كل شيء بـ"بورجوازي صغير" يساند الظلم الاجتماعي ويؤيد الملكية الفردية ويكره كافة صور الاشتراكية التي تضعه في مصاف الطبقة الدنيا ، وهو يمجّد الفراق الطبقي بصورة تنم عن تحذلق ، أما موسوليني فكان يبدو أنه خلو من هذه الصفات . فهو رئيس تخرج في مدرسة الاشتراكية ، والتجارب التي مر بها جعلته لا يحترم الرجال إنه يندد بالمساواة لأنه لا يؤمن بأن الناس سواسية ، وهو يقول إن القوة هي الحق . ولكن ، بالرغم من أن موسوليني يؤيد الملكية الفردية ويحبذ النظام الرأسمالي إلا أنه صمم — أكثر مما صمم النازي — على أن يحمل الرأسماليين وغيرهم من الملاك اقطاعيين تابعين للدولة الفاشستية .

إن حقوقهم تخضع لطابع الوظائف التي يقومون بها ، وهم لن يتمتعوا بها إلا إذا أدوا هذه الوظائف على الوجه الأكمل . ولقد كان من المتوقع أن ينتهج موسوليني في النهاية اشتراكية لقيطة تفتقر إلى المساواة بين الطبقات . كان موسوليني نقابياً ، إن لم يكن اشتراكياً ، وكان يرنو إلى الزعامة المشتركة أكثر مما يرنو إلى الزعامة الفردية .

لقد كان موسوليني هو دوتشي الدولة . غير أنه لم يستطع وجود صغار الدوتشي وكان يفضل الشركات الضخمة بالرغم من أنه لم يكسبها حياة . ونستطيع أن نجسم وجه الاختلاف الذي نشير إليه إذا قارنا بين الحزبين الوحيدين في الدولتين الفاشستيتين . فالحزب الفاشستي الإيطالي

أقرب إلى الحزب الشيوعي منه إلى الحزب النازي في ألمانيا . فلقد كان حزب إيطاليا الجهاز الذي يحكم بالفعل . ولم يكن هذا شأن الحزب النازي وكان المجلس الفاشستي الكبير يحكم إيطاليا في عهد موسوليني وكانت الشركات الضخمة تدور في ظل قيادة كبار أعضاء الحزب المسؤولين أمامه ولقد دارت داخل الحزب الفاشستي مناقشات سياسية حقة - مناقشات لم يكن الأعضاء فيها صوت كبير أما ألمانيا فقد تدهور فيها الحزب النازي بسرعة ، منذ أن أمسك النازيون بزمام السلطة . ولم يكن حزب النازي يلعب دوراً يذكر في رسم سياسة ألمانيا . كانت السلطة موزعة بين هتلر وغيره ، يتنافسون عليها ويتشاجرون من أجلها - غير أنها لم تكن في يد الحزب النازي على أية حال ، وكيف تكون في يده وهو يفتقر إلى أى سياسة . وكل ما لديه مجرد أسلوب لغزو السلطان السياسي .

وكثيراً ما قيل إن إيطاليا كانت تقتصر على سياسة فاشستية حقة - ونحن لا ننكر أن الحزب الفاشستي وصل إلى الحكم وليس لديه برنامج محدد . ولم يكن يعاني من التناقض الذي اتسم به الحزب النازي ، غير أنه نجا من هذا التناقض لأنه لم يرفع صوته بكلمة ولقد ظل مفتقراً إلى سياسة لأن دولة المشاركة كانت حبراً على ورق . غير أن حيوية الحزب الفاشستي ، تحت قيادة موسوليني ، حالت دون ضياع السلطة من يده .

فإذا انتقلنا إلى ميدان التخطيط الاقتصادي وجدنا أن موسوليني وحزبه الفاشستي لم يفعلوا الكثير . فلقد اعترف موسوليني بنفسه ، بأن إيطاليا لا تصالح للتطور الرأسمالي الضخم ، وقال أنه يجب أن تظل معتمدة

على الزراعة الاعتماد الأكبر . وطالب بأن تكتفى - في ميدان التصنيع بالصناعات الخفيفة . وكانت هناك استثمارات رأسمالية ضخمة في إيطاليا وبخاصة السيارات وغيرها من الصناعات الخفيفة ، ولقد كان بيريلي ، أكبر رجال الصناعة الإيطاليين ، المستشار الاقتصادي الأول لموسوليني ، وهذا أمر له دلالة . أما الصناعات الضخمة فلم تشغل حيزاً في حياة إيطاليا ، ولقد ظلت بعض الصناعات تسير في نطاق ضيق . ولا يمكن بسهولة وضع تخطيط لمثل هذه الصناعات ، ذلك لأنها تعتمد على أسواق محلية ، كما أنها تنتج سلعا متنوعة . أما الزراعة فكان من السهل وضع تخطيط لها - طالما أنها تنتج لأسواق أشد ضخامة . غير أن التخطيط - هنا لا يعدو أن يكون تنظيماً للواردات ، إلى جانب استصلاح الأراضي ، وتقديم مساعدات مالية للزراعة لتحثهم على زيادة كمية الانتاج .

وكثيراً ما قيل (بدون مبالغة) إن السكك الحديدية صارت في عهد الفاشيست أفضل مما كانت عليه في الماضي ، وهذا مثال للنظام الذي فرضه الفاشيست في كثير من ميادين الاستثمار . ولقد أعيد تنظيم البنوك على أسس من الكفاءة ، وتم تمهيد الطريق من أجل تمويل الصناعات الصغيرة ، وكذلك الزراعة غير أن هذه الأشياء كلها لم تؤلف ما يمكن أن نسميه بالخطّة الاقتصادية . فلقد ظل اقتصاد إيطاليا اقتصاداً يفتقر إلى التخطيط ، حتى بمعناه الشامل ،

والواقع أن الاتجاه الفاشستي بأكله كان يتعارض مع التخطيط الاقتصادي بمعناه المعروف في الاتحاد السوفيتي ، أو بأي معنى يرتبط

بكلمة الاقتصاد . ذلك لأن الفاشستية في جميع أرجاء العالم - أبعد ما يكون عن الاقتصاد . فلقد وصلت إلى مراتب السلطة يساندها كبار الرأسماليين ويعززها صغار الملاك وكانت بمثابة القوة التي تخدم انقاس الاشتراكية وتحافظ على كيان الرأسمالية بالرغم من فشلها في استغلال وسائل الانتاج لأشباع حاجات البشر . وهكذا كانت أهداف الفاشستية متعارضة مع الاقتصاد ومع المنطق ، ولكن لم يكن من الممكن أن تبقى لمجرد أنها تعارض الاشتراكية . كان عليها أن تعلن عن هدف إيجابي اصطفتته لنفسها ، هدف يختلف عن هدف الرأسماليين الذين يساعدونها فهو لاء الرأسماليون لا يستطيعون كسب ولاء الشعب . وهكذا وجدت الفاشستية هدفها مثلاً في اسطورة القوة ، وفي الاتجاه الوطني العسكى الذى يستعد لغزو العالم كله .

واقتضى هذا اخضاع الاحتياجات الرأسمالية نفسها للأساليب العسكرية . لقد تغلبت الرأسمالية على الاشتراكية فى الداخل ، غير أنها اضطرت بعد ذلك إلى اخضاع نفسها لعجلة الحرب . وبالرغم من ابتعاد الرأسمالية عن هذه العجلة فى بعض الأحيان ، إلا أنها كانت على استعداد لاطاعة الفاشيست طالما أنهم يخضعون العمال للرأسماليين ، وطالما أنهم يسمحون للرأسماليين ، بجنى الأرباح من وراء الاستعداد للحرب . ولقد كانت الرأسمالية الاقتصادية والمذهب العسكى ضعيفين فى إيطاليا ، غير أن دعوة الحرب أصبحت ، مباشرة دعوة الحزب الفاشستى ، دون حدوث أى معارك داخلية . واحتفظ موسولنى بسلطانه باعتباره رجل

الحرب في الأمة الإيطالية . أما في ألمانيا فكانت الأمور مختلفة قليلا .
 فلقد كانت الرأسمالية قوية ، وكان المذهب العسكرى قويا ، وكان كل
 مذهب بمثابة قوة مستقلة تستطيع أن تتحدى الاخرى وتتصارع معها من
 أجل السيطرة على الحزب النازى . وفي مطلع الثورة النازية بدا أن
 الرأسمالية ستسيطر على المجال الاقتصادى ، وأن شاخت هو صاحب
 الكلمة في المسائل الاقتصادية . غير أن نمو الروح العسكرية صاحبت
 ظهور روح الرايخ ، كقوة تسيطر على ألمانيا ، وأصبح الحزب النازى
 السجن الذى يعيش فيه الزعماء العسكريون . ووجدت الرأسمالية نفسها في
 طريقها إلى حرب عالمية ، دون أن يكون لها في ذلك حيلة .

الفصل الرابع

(التخطيط) الأمريكي

مشروع روزفلت الكبير

إن أى بحث فى إمكانيات تخطيط اقتصاد رأسمالى ، لا مندوحة من أن تتطرق فيه الافكار إلى التطور الذى مرت به الولايات المتحدة الامريكى .

ذلك أن أمريكا قبل رئاسة روزفلت ، كانت من أكبر الامثلة البارزة فى العالم على الاقتصاد الرأسمالى الحر المطلق السائر دون تخطيط وقد تهيأت الظروف لهذا الاقتصاد بفضل الموارد الطبيعية الهائلة التى تمتعت بها البلاد ، وكانت القدرة على استغلالها عاملا على اجتذاب المهاجرين من كافة أنحاء العالم لتنميتها بسرعة فائقة دون نظر إلى ما إذا كان السبيل إلى ذلك صائبا أم محفوفا بالخطر . وكان رجل الاعمال الأمريكى ، سواء أكان صاحب مشروعات ضخمة أو يدير عملا خاصا يصرف جل اهتمامه إلى الثمار التى سيجنيها واتساع دائرة نشاطه واطرادها فى المستقبل ، كما أن الساسة والجمهور الأمريكى من ناحية أخرى ، وقعوا

تحت تأثير الرغبة النفسية في النجاح والتقدم، فلم يبدلوا من ناحيتهم أية محاولة للإشراف أو توجيه تلك القوى الضخمة التي كان بوسعهم المساهمة في نتائجها . وتبعاً لذلك فقد أصبح رجل الأعمال في أمريكا ، بل حتى الوقت الحاضر ، يتبوأ مكان الصدارة بينما يأتي بعده رجل السياسة . هذا ، كما أن الدستور الأمريكي - الذي تأصلت جذوره قبل ظهور مشاكل الاقتصاد الرأسمالي بصورة خطيرة - قد جاء مؤكداً لحقوق الأفراد ولتحديد السلطة العامة - فهو يعرض لفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما يحدد مدى سلطات كل من الدول الاتحادية والولايات - هذا الدستور قد عارض بشدة أى محاولة تستهدف تنظيمات جماعية للشؤون الاقتصادية .

والواقع أن الولايات المتحدة قد فاقت غيرها من الدول في وضعها لتشريعات تهدف إلى عرقلة قيام اتفاق تكتلات بين الشركات والمؤسسات الكبرى (ترست) بالرغم من أن هذه الكلمة مصدرها الولايات المتحدة . فقد أدى التنظيم الواسع النطاق للأعمال التجارية في أمريكا إلى ظهور تكتلات واتجاهات نحو الاحتكار . ولكنه تبعاً لما نص عليه الدستور الأمريكي من احترام حرية الأفراد ومراعاة حقوقهم ، فقد لقيت هذه التكتلات معارضة جماعية حتى ظهر « مشروع روزفلت الكبير » - الذي يهدف أساساً إلى الحيلولة دون ظهور تلك التكتلات والحد منها ، وتنظيمها والإشراف عليها على النهج الذي اتبعته ألمانيا عن طريق (الكارتلات) والقبابات . حقيقة أن الاحتكارات قد اعترف

بها وخضعت لأشكال من الاشراف والرقابة العامة في نواحي النقل وغيرها من الخدمات الأخرى، وإن «هيئة التجارة الفدرالية» قد حاولت التمييز بين الرقابة المالية على الاحتكارات والاتفاقات بشأن منع المنافسة «غير العادلة»، ولكن رغم هذا فإن المحاكم الأمريكية ظلت متمسكة بمعارضتها لآى إجراء للربط أو الاندماج بين الشركات في معظم أشكاله. وعلى حين، أنه لا توجد أية عقبات — في بريطانيا — أمام تكتلات أصحاب المشروعات الرأسمالية، حين توقع إتفاقا فيما بينها لتنظيم الانتاج أو تثبيت الأسعار عند حد معين، فقد وقفت المحاكم في الولايات المتحدة في وجه مثل هذه الاتجاهات، وأخضعها للقانون العام. ومنذ عام ١٨٩٠ نظم مرسوم شيرمان أمر معارضة (الترست)، وجاء بعده مرسوم كلايتون لعام ١٩١٣ الذى ذهب في معارضة (الترست) جداً بعيداً. وحتى قيام «هيئة الانعاش الوطنى»، لم يكن مسموحاً لأصحاب المشروعات بالاتفاق على رفع أو تحديد الاسعار أو خلق ظروف تساعد على قيام الاحتكارات — وقد حدث في عدة حالات كانت تستهدف لإنشاء شركة قابضة أو (ترست) أن اتخذت المحاكم منها موقفاً صارماً ولم تسمح بظهورها وطلب من المؤسسات المتدمجة العودة إلى ما كانت عليه من نشاط فردى. وطبعاً لايعنى هذا أن (الترست) والاحتكارات لم تكن معروفة أو غير شائعة في الولايات المتحدة، إذا كان لابد وأن يتجه عدد كبير من المحامين إلى التحايل لايجاد أفضل الوسائل والسبل الممكنة لاندماج الشركات وتكتلها دون الوقوع تحت طائلة القانون. وعلى أية حال، فإن معنى ذلك، أن الاهتمام كان مركزاً

في الولايات المتحدة على تكوين الشركات الضخمة ذات الأموال الموحدة والتي تتحول عند اتحادها إلى شخصية قانونية في مواجهة المحاكم، وبذلك ينطبق عليها مايسرى على المؤسسات التجارية (أو الكارتلات) كما هو قائم في ألمانيا وبريطانيا. وتعني أيضاً، أن الاهتمام بتحديد الأسعار وتقييد الإنتاج كان أضعف من الاهتمام باكتساب المزايا المختلفة عن طريق السيطرة والرقابة على المواد الخام ووسائل النقل ووكالات التوزيع التي تصل السلع عن طريقها إلى المستهلكين .

وفي هذه الظروف، فإن الاندماج بين الشركات المستقلة مالياً في الولايات المتحدة كان يسير أساساً على نهج اتفاقات مشتركة للتخصص في الإنتاج ورفع مستواه، ولتبادل المعلومات وبذل الجهود في الضغط السياسي على التعريفات الجمركية وغيرها من وسائل تنظيم التجارة، وكان هناك شيء من التوفير والاقتصاد حيث يخضع الجانب الأكبر من السوق لأشراف هيئة مالية مخصصة واحدة، وما يتبع ذلك من انعدام المحاولة - تمريضاً - لتثبيت أسعار البيع أو الإنتاج. ولاشك أن الدافع الأهم في ذلك هو التوسع والامتداد السريع، حتى عهد قريب، والذي تميز به السوق الأمريكي، الذي يعني ضعف الميل، (فيما عدا بعض الفترات التي ظهر فيها الكساد) لاتخاذ إجراءات التعويق والعرقلة، حيث إنه من المعروف بدهاء أن هناك محاولة للاستفادة من الفرص السانحة لتقليل النفقات بفضل ازدياد المبيعات. وكانت أزمة الكساد العنيفة التي مرت بأمريكا في عام ١٩٢٦ والسنوات التي تلتها هي السبب الرئيسي

في تغيير ذلك الموقف . فقد ظهر عندئذ ، في معظم المصناعات ، هبوط شنيع في الطاقة الانتاجية لمواجهة طلب السوق ، وشاع الخوف من أن يؤدي التنافس بين المنتجين إلى تدهور خطير في الأسعار . ونتيجة لهذا فقد بدأ أصحاب الشركات للمرة الأولى ، يحسون بمدى عبء القيود المفروضة عليهم بواسطة القوانين التي تحرم قيام (الترس) ، وينادون بإتاحة السبيل ، في نطاق القانون ، للدخول في اتفاقات عامة لتنظيم الانتاج والأسعار . وأشاروا إلى أن الحكومة ظلت تتدخل فترة من الوقت ، عن طريق هيئة الزراعة الفدرالية وغيرها من الهيئات ، في سبيل رفع أسعار المنتجات الزراعية أو تثبيتها . فلماذا لا يمنحون — وعلى مسئوليتهم — حق تنظيم أسعار المصناعات وتخطيط الإنتاج الصناعي بما يتفق والظروف القائمة في السوق ؟

وهكذا ما كاد مرسوم تنظيم الزراعة ، يمتد إلى أبعد من المدى الذي واصلت إليه إجراءات الحكومة لتثبيت الأسعار واحكام القيود على الإنتاج الزراعي ، حتى أزلت « هيئة الانعاش الوطني » بدورها كافة العقبات التي فرضتها قوانين معارضة (الترس) وسمحت لأصحاب المصانع بتنظيم الإنتاج والأسعار وفق مشيئتهم . واحتفظت الحكومة لنفسها — بطبيعة الحال — بحق الفيتو ، أى معارضة القرارات التي تصدرها الهيئات القانونية التابعة « هيئة الانعاش الوطني » غير أن هذه الهيئات كانت في معظمها بالنسبة لاتجاهاتها وأغراضها جمعيات لأصحاب العمل ، منحت اعترافاً قانونياً تاماً ، وسلطات إلزامية بالإضافة إلى تعقد

التشريعات التي كانت تسنها جعلت من المستحيل على «هيئة الانعاش الوطنية» ممارسة أى إشراف أو رقابة فعالة على أعمالها ، حتى ولو كانت هذه الرقابة تشكل جانباً حقيقياً من سياسة رئيس الجمهورية ، وهو ما لم يكن ، وتبعاً لهذا أخذت الاتجاهات لتكوين (الترست) ، والتي كانت شائعة في أوروبا من قبل ، تتضح في أمريكا في عام ١٩٣٣ و ١٩٣٤ تحت رعاية «هيئة الانعاش الوطنى» . وكان هناك جزء بطبيعة الحال في جهاز «هيئة الانعاش الوطنى» يمثل فرعاً في الاشراف وكان من المفروض أن يمثل المستهلكين ، غير أنه لم يكن له نفوذ يذكر ، كما كان من الصعب عليه أن يباشر وظيفته أمام كثرة التشريعات وتعددتها ، ورغبة الهيئة في الحد من التدخل والاحتكاك بالصناعات المختلفة « التي تديرها الحكومة » . وعلى ذلك كان لتشريعات «هيئة الانعاش الوطنى» فاعليتها المؤقتة في كثير من الحالات إذ أدت إلى رفع الاسعار وتثبيت التكوينات - بل فاقت في فاعليتها ما لمثيلاتها من المنظمات الرأسمالية في البلاد الأخرى ، وذلك لأن الولايات المتحدة قد تحولت دفعة واحدة من المنع والخطر إلى التشجيع الإيجابي . وفرض التزامات على أصحاب العمل تستهدف إخضاع الاسعار والإنتاج للإشراف الرأسمالى الجماعى . وقد خطا التخطيط خطوة واسعة إلى الامام بفضل « مشروع روزفلت الكبير » وكان له أثر وفاعلية في الحيلولة دون ازدياد القوة الشرائية الحقيقية للزراع نتيجة لارتفاع الاسعار للحاصلات الزراعية الذى أدت إليه عمليات « الهيئة » الأخرى .

وما يعنينا هنا ، هو مدى التغيير الحقيقي في الموقف قبل نشوب
الآزمة ، سواء كان لفترة مؤقتة أو كان تغييراً شاملاً مستمراً . الواقع
أنه من الصعوبة بمكان على أى فرد لا يقيم في الولايات المتحدة ، ويضطر
إلى الاستناد في ما يريد التحقق منه إلى تقارير مكتوبة ، بدلا من أن يتصل
مباشرة بالمتخصصين والمعنيين بالأمر — من الصعوبة بمكان أن يفرق بين
ما هو جوهرى وما هو غير جوهرى أو يقف على حقيقة ما حدث حتى
وقتنا الحاضر وما أطلق عليه « تجربة روزفلت » ، أو « المشروع الكبير » ،
حق قدره . ومهما يكن من أمر لابد من القيام بمحاولة من هذا القبيل .
ذلك أن جهود الرئيس روزفلت في سبيل النعمير وإعادة البناء والانعاش
كانت بلا شك عنواناً بارزاً على محاولة إصلاح الرأسمالية كما تعتبر
مشروعات السنوات الخمس الروسية مثلاً يمتد على التخطيط الاشتراكي
في عالم اليوم . وقد خاضت إيطاليا في عهد الفاشستية وكذا ألمانيا في عهد
بروننج ، والنازية تجارب على نطاق واسع في تخطيط الصناعات الرأسمالية ،
وقد سبق الحديث في فصول سابق عن التطورات التي حدثت في هذه
البلاد . غير أن ضخامة التجربة الأمريكية ثم قيامها في بلد يعد من أكبر
وأغنى البلدان الرأسمالية في العالم إنما يبعث على الاهتمام بدراسة مدى
الإمكانات والاحتمالات لقيام إصلاح رأسمالى .

وأكثر من هذا فإن تطور نظام التخطيط الاقتصادى في كل من إيطاليا
وألمانيا ، قد صاحب ثورة سياسية . ثورة قضت قضاء مبرما على كافة
هيئات الرقابة البرلمانية وحركة طبقة العمال المنظمة كإجراء مضاد للقوى
الرأسمالية ، على حين أن السلطات الواسعة التي منحت للرئيس روزفلت

في الولايات المتحدة ، لمواجهة الأزمات لم تنفرد إلى أدنى تغيير في النظام السياسي . فقد حصل روزفلت على تلك السلطات من الكونجرس ، وهي إنما خولت له لفترة محدودة فقط . وظل الكونجرس يحتفظ بحريته في قبضها عن الرئيس إذا ما أراد ذلك . ولم يكن تحويل الرئيس لسلطات مطلقة يعني شكلا من أشكال « الدكتاتورية » أو الدولة القائمة على الحزب الواحد ، كما كان الحال في إيطاليا أو ألمانيا ، فالأمر لا يعدو أن يكون مساندة وتأييدا اجتماعيا للرئيس من جانب الغالبية العظمى من السكان ، والسماح له بحرية التصرف في مباشرة الأمور . كما أن الكونجرس لم يقدم على هذه الخطوة الا عندما رأى سكان الولايات المتحدة يشخصون أبصارهم إلى الرئيس - يحدوهم الأمل في القضاء على المشاكل والازمات التي حاقت بهم . كان الكونجرس على يقين من استعداد الشعب للسيور وراء الرئيس الذي نال ثقته وتأييده . وان كان « مشروع روزفلت الكبير » لم يحاول القضاء على حركة العمال في أمريكا أو اضعافها ، فانه لم يكن له أثر في تقويتها أو زيادة قوة مساومتها ، وطالما كانت الديمقراطية أمرا يمكننا في مجتمع رأسمالي يقوم على تفاوت المراكز والدخول فان سلطة الرئيس روزفلت كانت سلطة ديمقراطية ، وتجربته في الاصلاح الرأسمالي إنما تمت في ظل ديمقراطية رأسمالية .

ولم تكن الصعاب الحقيقية التي واجهت الرئيس روزفلت من جانب الكونجرس - وإنما جاءت من جانب الدستور الأمريكي والمحكمة العليا الاتحادية التي تراقب تطبيق نصوصه . فقد بدأ الأمر بإلغاء المحكمة العليا لكافة القرارات والتشريعات التي أصدرتها « هيئة الانعاش الوطني » ،

ووقوفها في وجه كثير من المبادئ الهامة التي احتوى عليها « المشروع الكبير » وكان بوسعها بعد ذلك الاعتراض على أى إحرارات رئيسية قد يتخذها الرئيس . وكان من شأن الدستور الاتحادى المكتوب - والذي وضعت فصوله في « عصر الحرية » وروعى فيه ضعوبة التعديل - أن يثير عقبات جساما في طريق أى نوع من التخطيط الفعال حتى ولو كان ذا صبغة رأسمالية بحتة . وهو بعيد كل البعد عن أى نوع من أنواع التخطيط الاشتراكي الذي يطيح لا « بحقوق الدولة » فحسب وإنما بكافة مبادئ « حقوق الملكية » المنصوص عليها في الدستور أيضاً . والعجيب أنه أزال الدستور والمحكمة العليا استحالة على الرئيس روزفلت الذهاب إلى المدى الذي وصل اليه فعلا . فن الواضح أنه لم يكن بوسعه السير في الطريق الذي رسمه دون تعديل الدستور ، ولا شك أن هذا كان خارج سلطته ، كما أنه لم يكن يرغب فيه من ناحية أخرى ، إلى الحد الضروري لتمتعه بسلطة حقيقية لتخطيط الصناعة الأمريكية . وعلى أية حال ، فلست أود في هذه المسألة أن أغامر فأرتدى مسح الرهبان . إذ يكفي لوجهة النظر التي أعرضها هنا ، أن أقول إن « المشروع الكبير » وإن لم يعتد على المبادئ الديمقراطية ، قد ذهب إلى حد بعيد في إثارة الصعاب أمام العودة إلى المذهب الفردي المطلق ، وفي تجميع القوى التي قد تعيد تنقيح الدستور في النهاية ولو بطريقة ديمقراطية غير دستورية .

وهذا يعطيه أهمية خاصة . ذلك أنه إذا نجح « المشروع الكبير » (تبعاً للمستويات الرأسمالية للرأسمالية) في تقويم النظام الاقتصادي للولايات المتحدة ، فسوف يظهر للعالم ، قدرة الرأسمالية ، لا تقديم

طابع جديد للحياة بطرق قوية فحسب ، وإنما إمكان الوصول أيضاً إلى ذلك دون ثورة سياسية تحمل طابع العنف : كعاداة أو اضطهاد القوى غير الرأسمالية . وقد يقال إن ضعف الاشتراكية في الولايات وفشلها في التغلغل في الطبقات العاملة قد أتاح لأمريكا ما يستحيل حدوثه في بلاد أخرى تأصلت فيها جذور الاشتراكية . وقد يكون هذا صحيحاً غير أنه يبقى بعد ذلك أن النجاح المطرد لتجربة روزفلت إنما يظهر بجملة بأن الانعاش الاقتصادي في ظل الرأسمالية يتفق والاحتفاظ بحريات معينة كحرية التعبير عن الرأي وحرية التنظيم والعمل ، وهى الحريات التى اعترف بها دائماً النظام الرأسمالى كعامل أساسى وجوهري للتقدم . وعندما أقول هذا ، فإنى افترض أن « المشروع الكبير » فى ملامحه الرئيسية إنما يعتبر تجربة فى نطاق التخطيط الرأسمالى . فليس هناك شك بطبيعة الحال فى طابعه الرأسمالى . فقد توخت كل محاولة فى المراحل المختلفة إلى الوصول بها إلى أقصى حد بدعوة الرأسماليين للابتكار والتجديد وزيادة النشاط فى المؤسسات والهيئات التى يديرونها . ولم يكن هدف الإدارات والوكالات الحكومية التى أنشئت هو اغتصاب شئون الصناعة أو الزراعة أو حتى المالية ، من أيدي الرأسماليين أو المزارعين أو الملاك الذين كانوا يمارسونها فى حرية تامة ، بل الهدف هو تنظيم هؤلاء وكذا المؤسسات والأعمال التى يديرونها ، بطريقة تمكنهم من مواصلة نشاطهم بنجاح . ويظهر هذا بصورة واضحة فى « قانون الانعاش الوطنى » الذى كان الغرض منه أن يطبق بواسطة « السلطات التشريعية » التى تمثل فى معظمها رجال الصناعة انفسهم إلى جانب بعض الممثلين عن العمال والمستهلكين ،

ولكن هذا لا ينطبق تماماً على إعادة تنظيم نظام البنوك عقب أزمة ١٩٣٣ . ذلك لأن الرئيس - دون أن يقصد إلى صنيغ نظام البنوك الأمريكي بالصيغة الاشتراكية بجانب قوانين الاحتياطي الفدرالى - قد وجه كل نشاطه وجهوده غداة الأزمة إلى صالح الأموال العامة حتى يتيح للبنوك المغلفة فرصة فتح أبوابها من جديد ، واستخدام تلك الأموال في الوجوه التي تمكن البنوك من تحاشي الاشراف والرقابة المؤقتة التي اضطر لفرضا عليها بسبب الأزمة . وكذا أيضاً بالنسبة للزراعة ، فقد ركزت الجهود الرئيسية في تخفيف العبء على ديون الحاصلات الزراعية وبالتالي رفع مستوى أسعار الحاصلات الزراعية حتى يتيسر للفلاح الأمريكي العيش في مستوى يقرب من المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة .

والواقع أن اهتمام الرئيس روزفلت منذ توليه منصبه كان متجهاً قبل كل شئ إلى العمل على الاحتفاظ للشروعات الفردية بأكبر قدر من الأرباح . وقد كان الانتاج وعدد العاملين فيه تحت ظل التنظيمات الرأسمالية يتوقف أساساً على مدى اتساع المنطقة التي يأمل مستغلو الموارد الانتاجية والمشرفين عليها أن تتيح لهم فرصة استخدام تلك الموارد على الوجه الذي يحقق لهم الربح فإذا كان الرئيس روزفلت يريد العودة بالناس إلى التنظيمات الرأسمالية ، فقد كان أمامه لذلك سبيل واحد . وذلك بأن يجعل استخدام أصحاب العمل الرأسماليين لعدد أكبر من الأشخاص في إنتاج كمية متزايدة من السلع ، تدزربحاً أوفر . وليس هناك مجال للاختيار في هذا ، إذ لا يوجد طريق آخر - في نطاق الرأسمالية - لدفع الناس إلى العمل من جديد

وقد تستخدم المشروعات العامة ، بصفة مؤقتة ، كوسيلة لزيادة عدد العاملين . غير أن غرضهم في ظل الرأسمالية ينحصر أساساً في دفع صاحب العمل الرأسمالى إلى مزاوله نشاطه من جديد وذلك بتحسين الطلب . فإذا تجاوزوا عن ذلك ، وكانت المحاولة بقصد استخدامهم كوكالات دائمة للاحتفاظ بالطلب للعمال ، فإن الصعاب سرعان ما تتجمع وتعتقد . ذلك أن الديون العامة ستستمر في التراكم حتى تصبح غير محتملة ، وقد ينتهى الأمر إلى تضخم مالى ، تضخم يظل مستفحلاً حتى يعود الاقتصاد إلى الاستقرار ولا مرأى في أن مطامع الرئيس روزفلت لم تكن قاصرة على مجرد إعادة الناس إلى التشغيل بتقديم حوافز واغراءات مختلفة للرأسماليين لتشغيلهم ولا شك أنه لم يكن يفكر في الإصلاح أو الانعاش وإنما اضطر إلى ذلك نظراً للانهيار والانحلال اللذين تردت فيهما تنظيمات الرأسمالية الأمريكية نتيجة الأزمة والعجز الواضح لكبار رجال المال والاقتصاد عن إيجاد العلاج وكان لا بد للرئيس من العمل على إرضاء أولئك الذين انتخبوه بأن يصلح النظام ويبعد الأمور إلى نصابها . ولكنه لم يكن على أهبة الاستعداد ، من كافة الوجوه ، لتغيير أسس الحياة الاقتصادية الأمريكية لم يكن له مفر من أن يسير شوطاً طويلاً في الانعاش قبل الإصلاح . ذلك أن الإصلاحات مقيدة بحدود معينة ، ولو على الأقل حدود الأرباح مثلاً بالنسبة للمشروع الرأسمالى وعندئذ كان من المستحيل على الرئيس الذهاب بعيداً في طريق الإصلاح في النظام الرأسمالى ، ما لم ينجح في تهيئة سبل الانعاش الذى تعطله إجراءات الإصلاح على يد الرأسماليين دون أن يؤدى ذلك إلى حدوث كساد . وعلاوة على ذلك فإنه إذا لم يفلح في تحقيق

الانعاش بهذه الصورة ، فسيكون من المحتمل جداً أن ضغط الرأى العام للبطالة باصلاح الرأسمالية سينخفض ويتلاشى بالتدريج .

ولا يعنى هنا أن أكيل المديح أو أوجه النقد « للبشروع الكبير » على ضوء هذه الخصائص والمميزات ، وإنما يهمنى إبراز طبيعته وماهيته الجوهرية . فلم يكن الرئيس روزفلت يهدف من وراء محاولته إلى إنشاء نظام اقتصادى جديد فى الولايات المتحدة وإنما أراد أن يبلث الحياة فى النظام القديم بالاصلاح والتعديل ، ولنرجى مناقشة حظه من الصواب والخطأ فى اتباع هذا النهج ، فالمهم هنا (والذى لا شك فيه) أن هذا عو ما اختطته الرئيس روزفلت لنفسه منذ البداية حتى النهاية .

ولا مراء فى أنه كان يستحيل محاولة إصلاح الرأسمالية الأمريكية دون إحداث تغير جذرى فى أسلوبها وحتى لو فرضنا أن « المشروع الكبير » كان سيزول إن عاجلاً أو آجلاً ، فلا شك أن الأثر الذى سيخلفه على بناء الحياة الاقتصادية الأمريكية سيظل مطبوعاً بصفة دائمة على كثير من مظاهرها — مثال ذلك أنه حتى إذا عادت قوانين حظر « الترسى » إلى سريانها ، وأبطلت تشريعات « هيئة الانعاش الوطنى » فسوف يستحيل رغم ذلك ، القضاء على آثار العلاقات التعاونية التى نشأت خلال الأزمة بين رجال الأعمال الأمريكين الذين يجمعهم فرع واحد من الإنتاج ، كما أنه سيستحيل على المحاكم العودة إلى الاشراف على قوانين حظر (الترسى) بنفس الطريقة أو الروح السابقة . غير أن هذا كله لا يغير من حقيقة أمر تشريعات « هيئة الانعاش الوطنى » وحتى

إنها إنما وضعت لتعدل بدرجة محدودة على قدر الامكان ، من بناء ونشاط المؤسسات الرأسمالية الفردية أو الشركات التجارية القائمة ولذلك يسهل سحبها بطريقة تجعل ميدان الأعمال الأمريكي مختلفاً عما كان عليه عندما وُجِدَ بابُه أول الامر . وبجانب تغير العلاقة بين شركة وأخرى، وهو تغير لا يمكن تلافيه بضفة مطلقة فإن النظام الدقيق للتشريعات والمديرين وهيئات الإدارة التابعة « لهيئة الانعاش الوطنى » كل هذه يمكن أن تزول إثر إصدار أحكام قضائية حاسمة ، وبفقد أن كل مظاهرها سينمحى كل أثر لها . ، ولا شك أن الشركات الكبيرة قد ازدادت قوة إلى جدما على حساب صغار أصحاب العمل ولكن هذا كان سيتم بطبيعة الحال حتى لو لم تقيم « هيئة الانعاش الوطنى . ومن ناحية أخرى فإن البنوك بعد أن سددت ديونها إلى مؤسسة التمويل التعديرية « وسمح لها بتحويل الارصدة المفضلة التى كانت قد دخلت فى حساب الحكومة إلى أيدي الافراد — الذين اتيح لهم الاقدام على هذه الخطوة ، كنتيجة لفعالية سياسة الرئيس فى زيادة قيمة ضماناتهم — استعادت حريتها الكاملة فى مباشرة شئونها ، ولم تخضع إلا لبعض القيود ، كنظام الاحتياط الفيدرالى الذى كانت تلتزم به من قبل ، أو البنوك الكبيرة فى الاغلب قبل أزمة ١٩٢٣ . وأصبح بوسع الرئيس أن يذبذ أو يتخلى عن سلطاته الخاصة على سياسة السوق المفتوحة لبنوك الاحتياط الفيدرالية وعلى هيئة الاحتياط الفيدرالى . كما أصبح الائتمان من ناحية أخرى ، مسألة رأسمالية خاضة كما كان حالها قبل الأزمة ، وازداد عدد البنوك التى انضوت تحت نظام الاحتياط الفيدرالى ، وفرضت قيود أخرى على أعمال أصحاب

البنوك كنتيجة للآزمة ، وأصبحت جزءاً معترفاً به في نظام البنوك الرأسمالى وبوسع الولايات المتحدة العودة إلى الأخذ بمعيار الذهب الدولى ، مهما يبدو من تعادل قيمة النقود وملاءمتها للوقت الذى تنقرر فيه هذه العودة ، بل ويمكنها الأخذ بنظام نقدى « موجه » دائم لتطبيقه دون تدخل سياسى من جانب تنظيمات البنوك . ويمكن سحب سلطة الرئيس من إدارة جهاز النقد والائتمان ، ليصبح الجهاز المالى فى أمريكا أقرب ما يكون لما كان يرجى له عندما انشئ نظام الاحتياط الفيدرالى لأول مرة عقب نشوب أزمة ١٩٠٧ . وهناك بعض الثغرات فى قانون الاحتياط الفيدرالى لعام ١٩٢٣ وقد أمكن سدها أو تعديلها ، ولو أهمل ذلك لعاد نظام البنوك إلى سابق عهده - خاصة بعد استفحال الأزمة .

وإذا أخذنا حالة الزراعة مثلاً ، فإن سياسة روزفلت ، بجانب عنايتها بإعادة تحول الرهونات الزراعية وتهيئة القروض الزراعية ، ركزت اهتمامها لإصلاح شأن أصحاب الاستثمارات الزراعية وإتاحة السيليل لتمكينهم من الاستمرار فى الانتاج بما يكفل لهم الربح أكثر من قبل . ولم يكن اهتمامها بالمحافظة على أسعار المحاصيل الزراعية لضمان فائدة المستثمر ، وإعادة النوازن بين الأسعار الزراعية وغيرها بالنسبة للزراع . بتدراهماتها بتحقيق كل ما من شأنه أن يقلل من تدخل الإدارة الحكومية هذا إذا أثبت نوازن الأسعار صلاحيته - كما كان مرجوا .

ولا شك ، أنه طالما تضمنت السياسة الزراعية شراء الانتاج من المحاصيل الزراعية من أجل تجنب غمر السوق بما يفرض عن الحاجة ،

إن « المشروع الكبير » كان يلتجئ إلى وسائل لا يمكن التخلي عنها بسهولة في سبيل الإجراءات التي حلت محلها . ولكن من الواضح أن هذه الإجراءات ذات الطابع المؤقت التي تمسكت بها الإدارة الحكومية نفسها . وقد طبقها الرئيس بصفة استثنائية نظرا لشدة الأزمة وعنفا في المناطق الزراعية ، وليس اتباعا لخطة واضحة لإعادة التنظيم الاقتصادي

ولا شك أن ميدان السياسة الزراعية كان هو المجال الذي وضع فيه بجلاء مدى التخطيط وغموض الهدف من تجربة روزفلت . ذلك أن مستقبل الزراعة في أمريكا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمكان الولايات المتحدة في المستقبل في النظام الاقتصادي العالمي . وقد أشار وزير الزراعة المستر والاس ، بأنه لا بد لأمريكا من أن تختار بين سياسة تعريفية جمركية منخفضة تسمح بدخول واردات كثيرة تمكن الأجانب من دفع أثمان قدر كبير من الصادرات الزراعية القادمة من الولايات المتحدة ، وبين سياسة صناعية تقوم على الاكتفاء الذاتي بالنسبة للسلع المصنوعة ومعظم المواد الخام ، والتي من شأنها بالضرورة تقليل حجم الصادرات الأمريكية فإذا وجد أنه من الأفضل اتباع السياسة الثانية ، أو حتى الاقتراب منها فلن تكون هناك حاجة إلى الالتجاء إلى تحديد المساحة المخصصة لزراعة القطن والقمح والتبغ وغيرها من المحاصيل الهامة ، أو للحد من إنتاج الماشية والخنازير . ولا مراء في أنه حتى إذا اتبعت السياسة الجمركية الأمريكية مبدأ الحرية الاقتصادية ، فإن الحد من الانتاج في كثير من فروع الزراعة لا شك سيبقى على حاله ، رغم ما سيتطلبه ذلك من تقليل

التوسع فيه عما يحدث في ظل نظام تعريفات جمركية عالية . إذ طالما ازدادت الطاقة الانتاجية وارتفع مستوى المعيشة في البلاد الأقل تقدما، فإن نسبة الدخل الكلى المخصص لشراء المواد الغذائية الاساسية، ستقل بالتالى . وأكثر من هذا، فإن الميل لتخفيض معدل المواليد في الدول المستوردة ، حتى لو لم تغير في سياستها حيال قبول الواردات، يبدو أنه يؤدى إلى هبوط الطلب الخارجى على المنتجات الاساسية للولايات المتحدة . فصناعة القطن تشق سبيلها باطراد في الشرق الاقصى ويزداد انتاجها من القطن ، مهما تكن السياسة الجمركية التى تتبعها الحكومة الامريكية والاخذ بنظام حرية التجارة سيؤدى إلى إهمال الحاجة لاعادة توافق نظام الزراعة الامريكى ، ولكن لن يصل إلى حد يجعل إعادة هذا التوافق أمرا غير ضرورى .

وكانت السياسة المتبعة في ظل المشروع الكبير، هى تقييد الانتاج الزراعى من أجل مستوى أسعار الحاصلات الزراعية، وقد نجحت تلك السياسة إلى حد ما في تضيق الهوة بين أسعار البيع والشراء بالنسبة للزارعين . غير أن معظم إجراءات القيود — فيما عدا الاستحواذ على مساحة الارض للاغراض العامة ، والتى لم تكن ذات نطاق واسع — إنما كانت تعتبر ذات صفة مؤقتة . ومع هذا، فهى تقف على طرفى نقيض مع الاتجاهات التوسعية لبقية برنامج روزفلت ، ولا يوجد مجال للشك فى أن الرئيس كان يشعر بنفور عميق . إزاء الاستمرار فى تقليل نطاق المشروعات الزراعية الامريكية وازدياد ذلك نتيجة للتقدم السريع فى معدل الانتاج الزراعى الذى أدى إلى تضخم عدد المشتغلين بالعمل فى

الارض بما ضاعف الآثار الاجتماعية للقيود .

ولمواجهة تلك الصعوبة ، كانت الادارة الحكومية تحدوها الرغبة في عمل كل ما بوسعها لزيادة حجم الصادرات الزراعية على أن يتم هذا دون تخفيض أسعار الدولار بالنسبة للمزارع الامريكى . وكانت السلطات التى أسندت للرئيس تخفيض الرسوم الجمركية ، حتى بدون موافقة مجلس الشيوخ ، عاملاً في تسهيل إجراء مفاوضات بشأن عقد اتفاقيات لضمان سوق خارجى لقدر أكبر من الانتاج الزراعى ، حتى ولو أدى ذلك إلى خفض الحماية التى تتمتع بها الصناعات الأمريكية وعلى أى حال ، فإن هذه السلطة لم تستخدم بصفة مطلقة ، كما أنه كان من الصعوبة بمكان على الرئيس أن يستخدمها على نطاق واسع في وقت قد تصبح فيه عقبة في سبيل جانب الانعاش من برنامجه وذلك إذا حد من المساحة مقدار الأرباح التى يجنيها أصحاب الصناعات الأمريكيتين .

ومن الواضح أن القرار ينطوى على أمور كثيرة . فإذا كان هدفه الرئيسى تدعيم الاقتصاد القومى فإنه يصبح من المستطاع ثانياً أن يقيد تدخل الحكومة فى الصناعة للإشراف على الرسوم الجمركية ، ولكن من المؤكد أنه لن يكون ممكناً ترك الزراعة الأمريكية لى توقف نفسها من الآثار الناجمة عن مثل هذه السياسة فى ظل احتسائك القوى الاقتصادية ولا يجسر أى رئيس مهما تكن قوته على ترك المزارعين تحت رحمة التيارات الاقتصادية المتقلبة والتى لا بد أن يتعرضوا لها نتيجة لمثل هذا القرار ولكن من ناحية أخرى هل يجروؤ أى رئيس على مواجهة عدا

مصالح الشركات الكبرى وربما أيضاً عداة العمال الصناعيين الذى سوف يحدثه الأخذ برسوم جمركية منخفضة ؟ إن أى رئيس لا يمكنه الاقدام على ذلك ، إلا إذا كان الانعاش قد تحقق بصورة واضحة وعلى نطاق واسع ، حتى فى وجه أى تخفيض فى الرسوم الجمركية . ولكن إذا لم يتحقق الانعاش بصورة كاملة ، فاهو مقدار السلطة التى ستخول الرئيس عندئذ ؟ هنا كان الرئيس روزفلت ، مضطرا للرضوخ والاتفاق . ولكن حتى فى حالة اتفاق كهذا ينطوى على نوع من المساعدة المستمرة للزراعة كان من شأنه أن يشكل صعوبة أمام الادارة الحكومية للتخلي عن سياسة التدخل فى الزراعة كما هو الحال بالنسبة للصناعة والمال .

ولا شك أن الانسحاب من هذه الميادين إنما يتوقف على إحراز نجاح إلى حد ما ، أو التعرض لفشل ذريع . وقد كانت معظم الخطوات التى اتخذت فى ظل « العهد الجديد » تنسم بطبيعتها بأنه لا يمكن التراجع عنها وإلا أنهار « المشروع الكبير » من أساسه ، أو تشوه معدل الربح الرأسمالى الذى يهيء لرجال المال ثقة كبيرة فى قدرتهم على مواصلة نشاطهم دون حاجة إلى مساعدة الحكومة . لقد أوجد الرئيس روزفلت لدى الشعب الأمريكى حالة ذهنية اضطرتة إلى الاستمرار فى إجراء تجارب جديدة ، فإما أعلن نجاحه وإما سلم بالفشل وكان هناك بالطبع ، عدد كبير من رجال المال ، رأوا أن إجراء التجارب قد سار شوطا بعيدا ، لدرجة استفحلت معها آثار الأزمة ، وأنه من الأفضل ترك الأعمال الحرة تمارس بنفسها أمر انعاشها تدريجياً بالاعتماد على جهودها الخاصة ، وأن إجراءات تدخل الحكومة يستحسن أن تكف عن نشاطها قبل أن يتدهور مركز

المشروعات الفردية . ولكن مهما يكن من رأى رجال المال ، فإن مثل هذه السياسة لم تكن عملية من الناحية السياسية طالما ظل ملايين العمال عاطلين وفي حاجة إلى المعونة وإيجاد مخرج لمشكلتهم ، وطالما ظلت نسبة كبيرة من السكان الزراعيين ترتبط في معيشتها بمساعدة الحكومة . وهنا قد يقوم المناخون المتعصبون للمشروعات الفردية بالاحتجاج وربما يحرزون نجاحا ثانويا هنا وهناك . ولكن استقبال قرار المحكمة العليا الذى كان ضد هيئة الانعاش الوطنى كان له دلالة كبيرة . فكثير من رجال المال هؤلاء الذين كانوا يحتجون مطالبين بالحرية ، فوجئوا عندما قدمتها اليهم المحكمة العليا . وطالما بقيت الظروف التى تمخضت عن انتشار البطالة والفقر ، فإن تطبيق « المشروع الكبير » كان لا بد أن يستمر فى طريقه ، إلا إذا تصدع . فلم يكن بوسعهم ، اللهم إلا فى المسائل الثانوية ، التراجع أو الوقوف ساكناً .

ويتفرع من كل هذا الذى ذكرنا ؛ أنه إذا كان « المشروع الكبير » قد حقق أهدافه ، فإنه سيعيد بناء الرأسمالية الامريكىة ، فى المسائل الجوهرية فقط ، بأشكالها القديمة ، ولكنه لن يقطع أية خطوة فى سبيل إنشاء اقتصاد مختلف . ولابد لنا من الرجوع إلى مرحلة سابقة للنظر بعين الاعتبار إلى الآثار التى يحتمل أن تعقب النجاح الذى حققته فى إعادة تكوين معدل الربح للمشروع الرأسمالى ، ولما كان ماذا يكون الحال لو أنه فشل ، أو أنه خلال الجهود لتجنب الفشل ، استمر فى سبيله ، رغم الصعاب التى يضعها الدستور فى طريقه ، نحو أشكال أكثر خطورة من التدخل فى المشروعات الفردية ؟ ؟ إنه إذا فشل وانهار ، كما انهارت المشروعات

الفردية في عام ١٩٣٧/١٩٣٩ ، فسيكون هناك ميدان مفتوح على مصراعيه لدرجة لا تجدى معها محاولة تحديد المنتصر . وعلى أى حال ، فإذا وجد الرئيس نفسه مساقا لاتخاذ أشكال أكثر راد يكالية للتدخل ، فيبدو من الواضح أنها ستؤدى إلى الاستمرار والتوسع فى السياسة القائمة لمحاولة إثارة الانعاش الرأسمالى ، ولن تأخذ بأى حال الطريق المؤدى إلى تكوين نظام اقتصادى مغاير . وقد أعلن الرئيس روزفلت نفسه مؤكدا ، أنه لا يوجد أى فرد فى أمريكا تسول له نفسه القضاء على باعث الربح ، ومعنى هذا ، إنه إذا كانت أساليبه قد فشلت ، فإنه لاشك سيحاول تقويمها ولن يجعلها تتخذ اتجاها راديكاليا مختلفا . ولما كان قد وفر أموالا طائلة بالتوسع فى عمليات السوق المفتوحة بمساعدة القروض الحكومية ، ولما كان قد خلق كثيراً من الأعمال العامة وقدم الكثير من العون والعلاج على أمل أن تؤدى هاتان الوسيلتان إلى نتائج فعالة فى زيادة طلب المستهلكين . وكان يمكنه الاستمرار فى إدارة النقد بالتوسع فى معاملات التبادل وشراء الذهب والفضة ، بل وحتى لو أدى الأمر إلى تخفيض قيمة الدولار . وكان يمكن أن يستأنف محاولاته لتقليل ساعات العمل ورفع الأجور فى ظل قانون العمل ، أو بطرق أخرى ، بعد أن خذلته هيئة الإنعاش الوطنى ، رغم ما بدا أنه قد حققه فى هذا الميدان حتى إن الزيادة التى طرأت على النفقات قد حذت من معدل الربح الرأسمالى ولم ترفعه . كما أنه من المحتمل أنه قد يذهب إلى مدى أبعد بقطع خطوات فى التشريع الصناعى والاجتماعى على نفس الخطوط التى سار عليها عند ما أوجد نظم التأمين الاجتماعى .

أما ما لم يكن بوسعه الإقدام عليه ، فهو إحداث تغير جوهري في نظام الأعمال الخرة في أمريكا . فالرئيس روزفلت لم يكن اشتراكيا ، بل كان مصلحا رأسماليا ، كما لم يكن هدف « المشروع الكبير » تحقيق أى نوع من الاشتراكية أو أشكائها ، بل كان محاولة لاعادة بناء الرأسمالية الأمريكية على أساس تحقيق الربح .

وهكذا يمكننا أن ننظر إلى « المشروع الكبير » على أنه محاولة لإعادة بناء المشروعات الرأسمالية الفردية . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، يبرز السؤال التالى ، وهو ماذا كانت النتيجة ؟ لا شك أن المحاولة لم تصل ، حتى بصفة مؤقتة إلى حد تخطيط إنتاج النظام الاقتصادى الأمريكى لمواجهة حاجات الجمهور المستهلك ، أو لتخطيط توزيع الدخول بما يحقق توازنها مع القوة الإنتاجية المتاحة ، أو لتحقيق تنمية الموارد المتاحة . وتوازنها عن طريق الجهود الجماعية . فلم تقم أية محاولة لتنظيم حجم الإنتاج لأى سلعة ، اللهم إلا فى حالة البترول وبعض السلع الزراعية التى يخصص إنتاجها للتصدير . وإذا قامت محاولة من هذا القبيل فإنها تكون عادة طوعية واختيارا ولفترة محدودة عن طريق السلطات التشريعية التابعة لهيئة الانعاش الوطنى ، فى بعض الصناعات لما قد يكون لها من مزايا رأسمالية فى قطاعها الخاص ، وقد استمر رجل الأعمال الأمريكى فى معظم الحالات ، فى ظل « المشروع الكبير » كما كان من قبل ، ينتج ما يشاء . بأى كمية يريد . يرى أنها تحقق له أكبر قدر من الربح . فلم يكن يوجد شيء ما فى طبيعة الخطة التى أستنتها الروس فى تخطيط إنتاجهم . حقيقة

قامت بعض محاولات لرفع دخول الأجر إما عن طريق التوسع في التشغيل الكلى بتقليل ساعات العمل وفتح باب الأعمال العامة ، وإما بضمان مراعاة الحد الأدنى للأجور اليومية والأسبوعية في مختلف القطاعات الصناعية . غير أن محاولة تخفيض عدد الساعات في سبيل رفع الأجور بعد الدفعة التي تخلت فترة التفكك الرأسمالى ، لم يكن لها أثر كبير في وجهة المعارضة الرأسمالية أو في خطة الرئيس وإدراكه لعدم ملائمة للانعاش للرأسمالى . ولم توضع ، نصوص « قانون الانعاش الصناعى ، من أجل الاعتراف بحق المساواة الجماعية ، موضع التطبيق بطريقة فعالة في بعض الصناعات الرئيسية رغم أنه بدونها لم يكن من السهل الاتجاه إلى زيادة الأجور ، نظرا لضعف النقابات العمالية وقلة نفوذها في الجانب الأكبر من الصناعة . وكانت زيادات الأجور في معظمها مفروضة قسراً ولم تنشأ إلا تبعا لسياسة ارتفاع الاسعار التي كانت قائمة . ولم يكن أثرها يصل إلى حد ضمان القوة الشرائية لأصحاب الأجور في وجه الاسعار المتزايدة ، أو حتى زيادة نصيبهم في الدخل القومى الكلى . وحتى إذا كانت مثل هذه الزيادة ، قد تحققت في صورة ما ، فإنها ترجع قبل كل شيء إلى توفر الاموال العامة عن طريق الأعمال العامة والمساعدات أكثر مما ترجع إلى إجرام رفع الأجور الذى اتخذته « المشروع الكبير » .

وقد جاء الجانب الأكبر من القروض المباشرة والمساعدات والاجرامات الأخرى التي استهدفت رفع أسعار المحاصيل الزراعية لزيادة دخل طبقة المزارعين . وعلى أى حال فإن هذه الاجرامات كان يرجى من ورائها القضاء على العجز الصارخ الذى أصاب القوة الشرائية

للزراع والذي كان يعتقد أنه يرجع أساساً إلى أسباب استثنائية ومؤقتة أكثر مما يرجع إلى التدخل العام في سير « القوانين الاقتصادية » التي تؤثر في توزيع الدخل القوي . وكان هدف سياسة روزفلت هو إعادة توافق نسب الأسعار ومعدلاتها والتي أصابها بعض التذبذب المؤقت إلى وضعها الطبيعي . ولكن حدوث هذا ، يعني أن الاعتماد لا يزال قائماً على مبدأ « الانتاج الحر » لتحقيق العدالة الاقتصادية للأنصبة المختلفة في الانتاج القومي والسلع والخدمات . وربما ظل الرئيس روزفلت مدركاً أن النسب بين أسعار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأسعار ، التي يعتبر أنها « طبيعية » لن تظل مسئولة عن قوانين الانتاج الحر في وجه الظروف المتغيرة للعرض والطلب في الزراعة والصناعة . فليست المسألة أن النسب التي قامت المحاولات لتقريرها مستحفظ بقوامها بل إن سياسة إعادة التوافق كانت شاذة وغير طبيعية بعض الشيء . وقد يكون هذا الاعتماد صحيحاً أو غير صحيح ، ولكنه كان بغير شك أساس السياسة التي انتهجت .

أما الذي حققه « المشروع الكبير » قبل أن تلغى المحكمة العليا ، هيئة الانتعاش الوطني ، فهو تجهيز ومد كل فرع من فروع الانتاج « بقانون المنافسة العادلة » الذي تشرف عليه سلطة تشريعية من اختيار أصحاب المشروعات أنفسهم ، على شرط أن قرارات السلطات التشريعية تخضع لحق الفيتو من جانب الإدارة الحكومية . وقد كان للسلطات التشريعية نفوذ واسع . فكانت تختص بتحديد الحد الأدنى للأسعار ومنع البيع بأقل منها — وخولت لها سلطة تقييد إنتاج أو تجهيز

مصانع جديدة أو استخدام الموجود منها في نطاق معين ، كما كان لها أيضاً أن تفرض نظاماً موحدة للتكاليف لمنع البيع بأقل من « سعر التكلفة » مهما يكن من العواقب التي قد تنجم عن ذلك . وكان يمكنها إجبار الشركات على إصدار بيانات للصناعة في مجموعها ، عن أسعارها وأحوال البيع . وأكثر من هذا كان يتحتم على كل مؤسسة تجارية أن تضع تشريعاً خاصاً لها ، فإذا لم تفعل ، فإن للإدارة الحكومية السلطة الكاملة لفرض تشريع عليها حتى ضد رغبتها ، كما كان للإدارة الحكومية أن توافق على أية اقتراحات تتخذها تلك المؤسسات التجارية .

أما حق الإدارة الحكومية في الاعتراض (الفيتو) فإنه يبدو للوهلة الأولى أنه يكفل للبستهلك قدراً كبيراً من الحماية في مواجهة تعسف تلك السلطات ، ولكن الواقع أن الحماية كانت أقل مما يبدو . ذلك لأن التنظيم العام « هيئة الانعاش الوطني » كان لابد أن يرتجل خاصة في بلد ليست لديه « خدمة مدنية » أو جهاز إداري كامل . وقد كانت هيئة الانعاش الوطني ، ذات نطاق واسع ، ولما كانت قد تولت مهمة إعداد وتحضير مئات من التشريعات المنفصلة للصناعات والتجارات المختلفة ، فقد كان يستحيل عليها أن تباشر بطريقة فعالة مهمة الإشراف على العمليات التي يقوم بها رجال الصناعة في نطاق سلطتهم ، وكانت « هيئة الانعاش الوطني » تعنى من الناحية العمالية ، أن السلطة التشريعية في كل صناعة ، باستثناء الخضوع لعدد محدود من القيود والالتزامات ،

يمكنها أن تفعل كل ماتريد دون تدخل من الادارة الحكومية أو أى تمثيل فعال لمصالح المستهلكين .

وعلى أى حال ، فإن كافة هذه السلطات الضخمة ، إنما تتولاها بإذن وليس بتفويض ، والذي حدث فى الواقع هو أن معظم الصناعات لم تستفد كثيراً من غاليبتها ، ولم يكن عدد التنظيمات التى تضمنت تقييداً واضحاً للإنتاج ، يتجاوز حداً كبيراً ، كما أن هذه التنظيمات لم تذهب إلى مثل المدى الذى ذهبت إليه فى البلاد الأخرى ، حتى دون تدخل خاص أو تشجيع من جانب الحكومة . بينما كانت آثار ، توازن التكاليف وتحديد الأسعار ، وأموال البيع ، بيع سدة الغور ، وقطعت خطوات واسعة فى سبيل القضاء على كثير من مظاهر المنافسة الفاسدة غير العادلة التى كانت بارزة فى ذلك الوقت فى كثير من الصناعات غير أن هذه التطورات ، صحبتها انبجافات كانت قائمة بالفعل من قبل فى ميدان الأعمال فى أمريكا ، وانبثقت من جراء تصرفات الحكومة حتى فى وجه قوانين حظر الترسى قبل ظهور الأزيمة . وهى لم تغير من طابع النظام الصناعى فى أمريكا فى أى من مراحله الرئيسية .

غير أن بعض الصناعات قد استفادت من هذه التطورات . خاصة تلك التى تهتم بإنتاج السلع ذات المستوى العالى ، عن طريق سلطة تثبيت الأسعار التى إتاحتها هيئة الانعاش الوطنى . ولاشك أن هذه التشريعات كان لها أثر كبير ليس فقط فى القضاء على ما يعرف بـ «ضعف المبيعات» ، بل أيضاً فى رفع الأسعار بواسطة عقد الاتفاقات المشتركة بين أعضاء

التجارة الواحدة . إلا أن هذه التشريعات أثارت أيضاً موجة من الاحتجاج العام ، ذلك لأنه في وجه العداوة العامة المتأصلة حيال سياسة إبقاء الأسعار تحت تحكم الاتحادات الرأسمالية ، فإن سلطة تثبيت الأسعار المخولة ، لهيئة الانعاش الوطني ، كان قد تم تعديلها حتى قبل قرار المحكمة العليا بإنهاء تجربة توزيع سلطة تنظيم الأسعار . ولا مراه في أنه حتى رغم زوال تلك السلطات ، فقد خلفت وراءها تراثاً أو تقليداً وهو اتخاذ اجراء مشترك متضامن بالنسبة للأسعار ، بما لم يكن له وجود ظاهر من قبل في ميدان الأعمال . غير أنه سرعان ما فقد « تحديد الأسعار » كل تأييد رسمي من جانب الإدارة الحكومية ، وعاد مرة ثانية للخضوع لأحكام القانون .

وكانت نصوص تشريعات « هيئة الانعاش الوطني » التي حددت الحد الأدنى لمعدل الأجور . والحد الأقصى لساعات العمل ، كانت ذات أهمية قصوى . فعندما ضعف شأن « هيئة الانعاش الوطني » ، وتصدعت أركانها ، كانت أغراضها الأساسية هي الأساس الذي قام عليه التوسع في عدد العمال المشتغلين وكذا الدخول الحقيقية لهم . وقد مهد نص الحد الأدنى لمعدل الأجور الذي قرره التشريعات بالنسبة لمختلف الصناعات ، بجانب النصوص الإضافية التي اشتمل معظمها على بعض الزيادة في إبراز فئات من العمال ذات أجور عالية ، مهدت كل هذه النصوص لازدياد القوة الشرائية للعائلات العاملة ، وتحقيق نفس الأثر بالنسبة للصناعات التي ظلت بعض الوقت بعيدة عن تلك التشريعات تبعاً للقوانين التي

أدخلها روزفلت . ولكن زالت معظم مزايا العمال هذه كما رأينا ، نتيجة ارتفاع الأسعار الذى صحبه ادخال التشريعات . كما قضى عليها أيضاً بما خلقه انهيار قيمة النقود من آثار . ولا مراء فى أن هذه التشريعات قد حققت بعض النجاح فى تحسين مستوى معدل الأجور عما كان عليه قبل ادخالها ، وعليه فقد حدث من تأثير الأجور بالتدهور النقدى الذى حدث . غير أنها لم تذهب إلى أبعد من ذلك إلا بالنسبة للعمال ذوى الأجور الضئيلة ، وبدا الرئيس ، بعد الموجة الأولى ، وخلاف العداوة الرأسمالية التقليدية لزيادة التكاليف بدا وكأنه قد تخلى عن وجهة النظر الذى عبر عنها من قبل فى أن أصحاب العمل يمكنهم دفع قدر أكبر من الأجور ، وأن كافة الشركات المتنافسة تخضع لنفس الالتزامات فى هذه الناحية وعلى العموم فإن العامل حصل فى ظل « هيئة الانعاش الوطنى » على أقل مما كان يأمل أو ينتظر كما لم تثبت نقابات العمال من ناحيتها ، فى معظم الصناعات ، أية قدرة أو نفوذ لاستخدام الضغط لتطبيق ما نادى به الرئيس أو الوقوف فى وجه مقاومة الطبقة الرأسمالية . هذا ، ولا بد من الاعتراف بأن التشريعات فى مجموعها ، لم توضع موضع التطبيق بطريقة فعالة . لأنه إزاء عدم التأكد من موقف الدستور ، وعدم الرغبة فى إثارة صراع عام مع قوى المؤسسات الكبيرة فى وقت كان فيه الانعاش أكثر أهمية من أى اصلاح ، فقد تحاشى الرئيس وأتباعه ، إلا فيما ندر ، الاشراف الدقيق على تنفيذ وتطبيق نصوص التشريعات بطريقة أو أخرى ، فقد واجهوا احتجاجات مستمرة من جانب رفاقهم وكذا شكاوى موظفى ولجان « هيئة الانعاش الوطنى » لكنهم لم يخضوا

فعلا لأحكام القانون فيما عدا بعض حالات نادرة . كما لم تنفع محاولة القضاء على أسباب الشكوى بالضغط الأدنى في جميع الصناعات أو بالنسبة لأحكام « هيئة الانعاش الوطني » ، والتشريعات .

وكما لاحظنا ، فإن أحكام قانون الانعاش الوطني الذي ضمن لسكافة العمال حق المساومة الجماعية عن طريق نقاباتهم الخاصة ، والحصانة من أى اجبار على الانخراط في « اتحادات الشركات » ، التي أنشأها أصحاب العمل ظلت حبرا على ورق في عدد من الصناعات الرئيسية. فقد تجاهلت صناعات الصلب والسيارات بصفة خاصة تجاهلا تاما ، وكذا القطاعات الكبيرة في صناعة الفحم وغيرها . وفي المراحل الأولى « هيئة الانعاش الوطني » ، بدا لبعض الوقت كما لو أن فكرة نقابات العمال في الولايات المتحدة ، قد تتحقق في نهاية الأمر وأنها ستنجح بمساعدة الادارة الحكومية في تحطيم قوة « نقابات الشركات » ، التي كونها أصحاب العمل ، وفي تكوين منطقة فعالة خاصة بهم في كافة الصناعات الرئيسية. غير أن الخوف من « التطرف » ، الاشتراكي ، بين زعماء الاتحاد الأمريكي للعمال بالإضافة إلى عدم رغبة الرئيس في الاصطدام بالشركات الكبرى ، كان سبباً في انهيار هذه الآمال.

وسرعان ما نمت حركة نقابات العمال بشكل واضح ، ولكنها كقوة فعالة للمساومة لم تعد نطاق مجموعة صغيرة من الصناعات التي كانت قد حققت فيها نفوذا هاما قبل نشوب الأزمة . وحتى في أغسطس ١٩٣٤ لم يتجاوز عدد الأعضاء العاملين في الاتحاد الأمريكي للعمال ثلاثة ملايين على حين كان عدد المنتظمين في « نقابات الشركات » ، كان يزيد على عشرة

ملايين . وجدير بالذكر انه بجانب الاعضاء العاملين في « الاتحاد ،
الأمريكي للعمال ، كان هناك عدد كبير من العمال الذين حالت البطالة دون
انخراطهم في النقابات .

وهكذا فان عدم وجود تنظيم فعال للطبقة العاملة ، الا في بعض
الصناعات ، كان من شأنه أن يجعل أحكام تحديد الأجور التي قررتها
« هيئة الانعاش الوطني » قليلة الأثر إزاء الجانب الأكبر من ميدان
الصناعة . غير أنه بارتفاع الأسعار ، يصبح النص على حد أدنى للأجور
في التشريعات غير ذي موضوع . إلا أنه من الصعب اطراد ارتفاع الأسعار ،
في مواجهة معارضة رأسمالية قوية ! بل وقد تنخفض في أي وقت ، اللهم
إلا إذا كانت هناك نقابات عمالية قوية تستطيع استخدام نفوذها لتحقيق
مطالبها . وأكثر من هذا ، فإن الضغط الذي كانت الإدارة الحكومية
مستعدة لمباشرته كان محدودا بالحد الأدنى لأقل الأجور التي يتناولها العمال ،
ولكنه لم يؤثر كثيرا على أولئك الذين يتناولون قدرا أعلى من المعدلات المنخفضة

وعلى ذلك فقد اعتمدت المئة الأخيرة فيما تناله على قوة المساومة
لنقابات العمال ، أما حيث لا يتوفر ذلك ، فقد كان هناك بعض الخطر
في أن الزيادات في الحد الأدنى للمعدلات قد يحول نتيجة زيادة رداءة
الأجور والظروف بين ذوى الأجر الأعلى . فإذا كان لدى الرئيس رغبة
أكيدة في زيادة نصيب العمال من الدخل القومي بمقدار يفوق ما يحققه
زيادة عدد المشتغلين لكان قد تأكد من إمكان الوصول إلى ذلك ،
ولن يكون إلا إذا أبدى استعدادا لمعاونة العمال في إيجاد تنظيمات فعالة

الحماية مصالحهم ، بمعنى إرغام أصحاب العمل على مراعاة أحكام المساومة الجماعية ، لقانون واجز ، مراعاة حقيقية . إلا أن إقدامه على ذلك كان سيقتفد به في غمار الصراع مع الشركات الكبيرة التي يعتمد عليها في تحقيق الانعاش الوطني ، كما أنه لم يجد إلى جانبه سوى قوتين يمكن أن يعول عليهما ذوو العقول الضيقة من المتعصبين الاحتكاريين المعادين للبشفية ، وفئة اليساريين الذين يؤمنون بالاشتراكية والتعاون الجماعي . وهؤلاء كان يخشى مسايرتهم خوفاً من القضاء على الروح « الاعتدالية » .

ورغم ذلك فإن القوى الجديدة كانت تثير عقول العمال الأمريكيين . وعلى نقيض بطله الاتحاد الأمريكي للعمال فإن الرغبة في إجراء جماعي كانت تكتسب تأييداً سريعاً باطراد ، ولم يعترها الفتور إلا برفض الاعتراف بفكرة نقابات العمال في كثير من الصناعات الرئيسية .

وعندما انفصل المستر جون ل . لويس ، رئيس اتحاد عمال المناجم ، عن حركة اتحاد الحرف القديمة وأنشأ لجنة للتنظيم الصناعي بعيداً عن الاتحاد الأمريكي للعمال سرعان ما التفت الطبقات العاملة التقدمية حول هذه الحركة الجديدة . ولم يحدث شيء يذكر حتى كان انتصار الرئيس روزفلت الأدبي على الحاكم لاندون ، والذي تلقى فيه تأييداً كاملاً من حركة لويس . غير أن لجنة التنظيم الصناعي شعرت بقوتها وقدرتها على التصرف ، بعد ذلك ، ولم تمض شهور قليلة حتى حظيت باعتراف شركة جنرال موتورز عن طريق إضراب كبير ، التجأوا فيه إلى أساليب « الاعتصام » وأغروا شركة الصلب بقبول المساومة الجماعية دون التوقف

عن العمل . وقد كانت هذه الحوادث إنبذانا بمرحلة جديدة في تاريخ العمال الأمريكيين ، غير أنها تمت إلى فترة لاحقة ، والمشروع الكبير . وقد اهتموا بوسائل الرئيس روزفلت وانتصاره في انتخابات الرئاسة ، ولكنها لم تكن وليدة جهوده . إذ لا يجب أن يغرب عن البال أن الرئيس روزفلت كان يؤمن بمبدأ توفير الربح ، كان يريد من رجل الأعمال أن يضع في اعتباره الصالح العام في مجموعه ، في نفس الوقت الذي يراعى فيه مصالحه الشخصية . وكان يؤمن بإمكان جمع المال والثروة دون أن يتضارب هذا مع فكرة تطابق الصالح العام مع المصلحة الشخصية معاً . وهذا الايمان يشكل دعامة سياسته والدافع لها . وهو يؤمن بطبيعة الحال ، بأن المصالح الشخصية تحتاج إلى الارشاد والتوجيه حتى تسهم في خدمة الاغراض العامة ، وقد قطع شوطاً كبيراً لتحقيق هذه الغاية ، وإن ظل يؤمن بأن الربح — بمعنى الرغبة في الكسب الشخصي — يجب أن يكون الحافز الأول للأفراد لتحقيق أقصى ما تنهفوا اليه نفوسهم ، وأن حلم الاشتراكى بعالم يخلو من فكرة الربح لا يعدو أن يكون تخبطاً في بيداء الخيال . وربما ذهب كثير من الأمريكيين هذا المذهب ، وطالما كانوا يعتقدون في صحة الاتجاه الذي نحا اليه روزفلت ، فهو صحيح حيث لا يمكن أن يوجد أساس آخر للنظام الاقتصادى في أمريكا . أما القول بأنه كان محقاً في اعتقاده بأن الرأسمالية الأمريكية يمكن أن يعاد تقويمها بنجاح على أسسها الحالية ، أو على أى أسس يمكن توفيرها للتوفيق بين الربح الشخصى والصالح العام، فهذه مسألة أخرى، فالواقع أنه لا بديل للرأسمالية سواء في الولايات المتحدة أو أى مكان آخر إلا إذا وجدت

عدد كبير من الافراد في الجماعة وأمكن إقناعهم بالاعتقاد بإمكان قيام المشروعات على أساس الخدمات العامة لاعلى أساس باعث الربح .

ولكن ليس من السهل أن نؤمن بذلك ، خاصة في الولايات المتحدة حيث ارتفع سعر الدولار مع ضآلة الخدمات العامة . ولكن إذا لم يؤخذ بهذا فلن تجدى أية محاولة لاعادة بناء الرأسمالية . ومن المحتمل أن الولايات المتحدة عندما واجهت الازمة لم تجد أمامها سوى محاولة الرئيس روزفلت لجعل النظام الرأسمالى يقف على قدميه من جديد ، رغم أنه كان لابد من تغير هذا الموقف سريعاً في حالة ما إذا فشلت المحاولة . وقد يتغير سريعاً في المستقبل إذا كان نجاحه المؤقت في الابقاء على نشاط دولاب العمل لم يكن سوى مجرد مقدمات لازمة جديدة .

والآن فلنحاول أن نعزل بعض الاجراءات التي نسجت إطار المشروع الكبير ، ، والتي تتصل بنظام الاقتصاد الموجه . وهذه الاجراءات الاساسية تنحصر في ستة أشكال :

الاجراءات الخاصة بالنقد والبنوك .

• برأس المال ومضاربات السوق .

• بالانتاج الصناعى والأسعار .

• بظروف العمل ودخل الاجور .

• بالانتاج الزراعى وظروف الزراعة .

وأخيراً الاجراءات الخاصة بالأعمال العامة وتوفير العمل للمتعطلين .

وهنا يستلزم الامر الإشارة إلى الطابع العام لنظام الائتمان الأمريكي إن قانون الاحتياط الأمريكي الصادر في عام ١٩١٣ إنما استهدف ادخال عنصر للتخطيط للقضاء على الانهيار الذي جاء أعقاب أزمة ١٩٠٧. وقد أقيمت في البلاد ، بمقتضى هذا القانون ، شبكة من البنوك المركزية. وهى إلى جانب خضوعها للاشراف الحكومى ، كانت مهمة التنسيق بينهما جميعاً موكولة إلى سلطة حكومية هى هيئة الاحتياط الفيدرالية : ولم تقم بنوك الاحتياط الفيدرالية الجديدة أساساً ككؤوسات تسعى إلى تحقيق الربح — رغم أنه كان المفروض أن تدفع أنصبة على رأسمالها — بل كبنوك لأصحاب البنوك أو لتزويد البنوك التجارية العادية بتسهيلات. الاقتراض وخاصة في حالة عدم توازن حساباتها. كما كانت تهدف أيضاً إلى تحقيق أفضل السبل لاستخدام احتياطات البنوك وتسهيل حركة الأموال وكانت الفكرة تتلخص في تقسيم الولايات المتحدة إلى اثنتى عشرة منطقة للاحتياط الفيدرالى ، كل منها ينفرد ببنك خاص وذلك لمواجهة الميل السابق للأموال للتدفق من المناطق الأخرى إلى نيويورك ، وكانت كافة البنوك التى تمارس نشاطها في ظل القانون الفيدرالى مضطرة إلى الاشتراك في نظام الاحتياط الفيدرالى وكان مسموحاً للبنوك التابعة للدولة ان تصبح أعضاء طبقاً لشروط العضوية .

غير أن البنوك التجارية سواء أصبحت أو لم تصبح أعضاء ظلت هيئات خاصة ، لها مطلق الحرية في اتباع السياسة التى تحلو لها ، ولا تخضع لغير قيد الحد الأدنى للاحتياطى الذى يجب أن تحتفظ به . وأكثر من

هذا ، فإن بنوك الاحتياط الفيدرالية ، رغم أن الحكومة ، كمثلة لمصالح البنوك والأعمال في داخل المناطق المختلفة . ولما كانت هيئة الاحتياط الفيدرالية حكومية ، فلا غرو أن قامت بتعيين بعض المديرين في كل بنك احتياطي فيدرالى ، وكانت هذه القلة تشمل رئيس الهيئة الذى كان يتصرف أيضاً كوكيل للاحتياط الفيدرالى فى المنطقة غير أن الادارة الرئيسية فى ظل هذا النظام . بقيت فى يد أصحاب البنوك التجارية ولم تقم أية محاولة حتى بعد أزمة ١٩٣٢ ، لاختضاع سياسة البنوك التجارية لآى نوع من الاشراف الحكومى أو حتى لتخطيط نشاط البنوك التجارية .

وعلى أى حال ، فإن نظام الاحتياط الفيدرالى ، كان سلباً فى تخفيف أثر المحنة التى مرت بها البنوك الأمريكية و لاختضاعها فى بعض النواحي لنوع من الاشراف المركزى . وقد قامت فى ظله ، خلال معظم فترة ما بعد الحرب بعض المحاولات لوضع خطة لتحسين الأحوال النقدية بجانب عمليات البنوك التجارية وأجريت تجارب من حين لآخر على مدى فائدة سياسة السوق المفتوحة فى تنظيم سهوله النقود وبالتالى التعامل على أساس مستوى معدل الفائدة والأسعار ، وقد طبقت هنا السياسة بنجاح للقضاء على تضارب الاتجاهات إزاء ركود الأعمال . فقد استمر شراء وبيع السندات فى السوق المفتوحة ، كما هو المتبع فى بنك إنجلترا ولكن على نطاق واسع كوسيلة لتنظيم الموارد تحت تصرف البنوك التجارية . وخلال فترة الاضطراب التى سبقت انهيار وول ستريت عام ١٩٢٩ ، كانت سلطات الاحتياط الفيدرالى تحاول استخدام طريقة الإدارة النقدية بطريق

تكفل بعض الاستقرار « للمستوى العام للأسعار » ، وظلت المحاولات المستمرة عقب الأزمة ، من وقت لآخر ، قبل أن يتولى الرئيس روزفلت منصبه ، لمكافحة الركود أو تحقيق الانعاش إذا أمكن باتباع سياسة نقدية توسعية .

وقد أصبح من المعروف، أن الرغبة في العمل على استقرار « المستوى العام للأسعار » إزاء ارتفاع الإنتاج في كل من الصناعة والزراعة وكذا في الظروف العالمية التي كانت عاملاً في خفض أسعار الصادرات الزراعية الأمريكية ، كانت هذه من أهم عوامل إشاعة عدم التوازن خلال تلك الفترة . فازدياد هبوط بعض الأسعار كان يقابله ارتفاع في البعض الآخر إذا ما ظل « المستوى العام » على حاله ، وكلما ازداد تدفق أموال البنوك لتحقيق استقرار الأسعار ، زاد انطلاق الأموال من دائرة الصناعة والزراعة إلى الدائرة المالية حيث استخدمت في رفع أسعار الأرصدة والودائع . وباستمرار هذه الموجة ، لم تقم أية صعوبة في سبيل الحصول على قروض إضافية من البنوك التجارية ، ومن هنا كانت سياسة السوق المفتوحة لنظام الاحتياط الفيدرالي ناجحة إلى حد ما . ولكن ، كان ثمن هذا النجاح باهظاً . إذ تطلب تدفق الأموال الجديدة ، الحيلولة دون هبوط « المستوى العام للأسعار » الذي يزيد من خطورة عدم التوازن القائم في توزيع القوة الشرائية للجماعة .

وليس من شك ، أنه في خلال الفترة التي سبقت أزمة وول ستريت عام ١٩٢٩ ، كانت الدخول الخاصة بالقطاعات الفقيرة في الجماعة ، والتي

نضم المزارعين وأصحاب الأجور، تقل يشكل صارخ عن دخول الطبقات الغنية من أصحاب الاستثمارات. فقد قدر مجموع الدخل في الفترة بين ١٩٢٣ - ١٩٢٩ المستمد من الزراعة بما لا يزيد عن ٢١٪ منوياً على حين وصل معدل مجموع الدخل الصناعي ٥٦٪ هذا، إلى جانب ازدياد القوة الشرائية للأسمالية بصورة واضحة عن جماعة العمال. ثم قدر أن حجم الانتاج الطبيعي لكافة أنواع السلع في الولايات المتحدة ارتفع في الفترة بين ١٩٢٢ - ١٩٢٩ بمقدار ٢٤٪. وكان متوسط المعدل السنوي للزيادة من ١٩٢٢ حتى ١٩٢٩ هو ٣٨٪، على حين كانت زيادة السكان في نفس الفترة ١٤٪.

وإن مجرد عقد مقارنة بين أنواع الدخول على ضوء زيادة المعدلات السنوية بين ١٩٢٢ و ١٩٢٩ يوضح مدى سوء توزيع تلك الزيادة في الدخل القومي، باستثناء عام ١٩٢٢ الذي كان حالة شاذة بالنسبة للاضطراب الذي ساد.

كما أن عدد العمال المشغلين في الصناعات بين ١٩٢٣ و ١٩٢٨ كان أقل بكثير عن عددهم في ١٩٢٣. وعلى كل حال لا يمكن الاستناد بثقة تامة على الحصول الواضح لزيادة مجموع دخل الأجور بين ١٩٢٢ و ١٩٢٩ ذلك أنه يرجع في معظمه إلى آثار عام ١٩٢٢.

وأمام هذه الظروف استحال توازن نظام الاقتصاد الأمريكي. فإن الصعود الهائل لدخول أصحاب المشروعات كان النتيجة المباشرة لتطبيق سياسة العمل على استقرار الأسعار في ظل ظروف الهبوط المطرد في.

نفقات الإنتاج . ذلك أن استقرار الأسعار في مثل هذه الأحوال إنما يعنى توسيع الشقة بين متوسط أسعار البيع ، وبالتالي يفتح الباب أمام تدفق الأرباح الضخمة في كافة فروع الإنتاج التي يمكن أن تتحدد فيها الأسعار بالقوى الداخلية ومعارضتها للقوى العالمية . وكان يمكن تصحيح هذا الفارق ، إذا أمكن . ، عن طريق زيادة الأجور ، وارتفاع النفقات بنفس السرعة التي تتحسن بها الكفاية ، رغم تدهور مقدار العمل اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع . ولكن لم يكن من المعقول أن يتم هذا أمام ضعف الحركة العمالية في أمريكا وبذلك الاتجاه لا حلال الآلة محل الأيدي العاملة التي أصبحت تشكل الملاح البارزة لتقدم الحديث في فنون الإنتاج . وما لم يحسن أصحاب الأجور تنظيم أنفسهم لن يكون في مقدورهم الاحتفاظ بمركزهم في وجه الثورة التكنولوجية التي أخذت تتأجج وتلهب والواقع أن ظهور التنظيم العالمي ، الذي لم يتضح الا في بعض الجماعات التجارية المحدودة ، كان عاملاً في زيادة التمزق في توزيع الدخل القومي . بل وأكثر من هذا فإن محاولات رفع معدل الأجور ، في ظل ظروف التقدم التكنولوجي ، عملت على تقوية الاتجاه لإحلال الآلة محل الأيدي العاملة ، وبالتالي كانت سبباً جديداً في إشاعة البطالة والتعطّل .

وبالطبع كان الخطأ أن يقول بعض الكتاب إن زيادة نسبة الدخل القومي نتيجة ارتفاع الطبقة الغنية باتساع الفارق بين أسعار التكاليف والبيع كان سبباً في زيادة نسبية في حجم الاستثمار بالقياس للاستهلاك ، ذلك لأن الاستهلاك كان قد امتد نطاقه خلال فترة الانتعاش كما سبق أن أشرنا . كما أن عادة المضاربة في السوق خلال تلك الفترة لم تقتصر

على الاغنياء بل إن كثيرا من أفراد الطبقات العاملة المتوسطة ، والعافية جنت كثيرا من الارباح عن طريق المضاربة في السوق ، وكانت تشكل مقداراً كبيراً إذا قيس بحجم دخولها العادية وهكذا اطرده رفع تلك القطاعات لمستوى معيشتها . باعتبار تلك الزيادات في رأس المال كدخول خاصة لهم ، وكان من أثر ذلك أن ازداد الطلب على السلع الاستهلاكية . ولا شك أيضاً أن نطاق الاستثمار قد امتد بدوره ، ولكنه لم يصل إلى القدر الذي كان متوقفاً له لم تنتشر حركة المضاربات في الجانب الاكبر ، من هذه الطائفة .

وقد كان ذلك الارتفاع الطارىء في الدخول ، نتيجة مضاربات السوق سيئاً في إخفاء مؤثرات الفارق الحقيقي في توزيع الدخل القومي من الانتاج ، وأصبحت وسيلة الشراء بالتقسيط تستخدم على نطاق كبير لمنع الطلب الجارى على السلع الاستهلاكية من أن يفشل في مواجهة العرض المتزايد في ظل مستوى الاسعار المستقرة ، غير أن تلك الوسائل ، كانت احتياطية أو لمواجهة الاحتمالات ، وكان الاعتماد عليها يرجع ، قبل كل شيء ، إلى الاحتفاظ بالتوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، بعدما ظهر من تدفق الارباح الضخمة وما أثاره من قلق خشية الانهيار بين آونة وأخرى . وقد ظل مستوى الاسعار في النصف الاول من عام ١٩٢٩ على حاله من الاستقرار النسبي ، ولكن استدعى هذا في نفس الوقت ، ازدياد مقدرة الأموال التي خصصت في ظل نظام الاحتياط الفيدرالى للابقاء على استقرار مستوى الاسعار ، للدرجة تجاوزت الغرض منها إذ انتقلت من نطاق الصناعة إلى نطاق التمويل . فقد زاد مجموع القروض للبنوك من ٣٩١ مليون

دولار في يونيه ١٩٢٨ إلى أكثر من ٤٢ مليون دولار في أوائل أكتوبر عام ١٩٢٩، ولم تزد ارصدة البنوك في نفس الفترة عن ٢ بليون دولار!! وأصبح من الواضح، أولاً، أن مقومات الأسعار سوف تهارم لم تخاف أموال جديدة بمعدل سريع التزايد وثانياً، أنه لاشك عاجلاً أو آجلاً سيدعو الأمر إلى التوقف عندما تتجمع في الأفق سحب التضخم ولكن حالما تتحقق هاتين الحقيقتين ولو حتى داخل دائرة محدودة من رجال الأعمال، فإنه لا مناص عندئذ من وقوع الأزمة، ذلك لأن المنتجين سيضطرون إلى تخفيض الإنتاج تدريجياً، تبعاً لهبوط الطلب، كما سيضطرون المتعاملون في السوق إلى بدء البيع قبل أن تلحقهم الخسارة. وعندئذ تظهر النتيجة الحتمية وهي تدهور حال الأسواق، وما يتبع ذلك من اتخاذ أولئك الذين قدموا القروض للمضاربين لموقف معين عقب سقوط قيمة السندات وهو ينحصر في ضغط الدائنين ومطالبتهم بالتسديد أو بتغطية اضافية، وعندئذ يضطر المدينون إلى طرح السندات في السوق حتى يمكنهم تسديد الديون. ثم إن هذه الحركة من الناحية أخرى، كان من شأنها أيضاً أن تحدث رد فعل عنيف بالنسبة لحجم القوة الشرائية التي كانت ستمتد إلى كل من السلع الاستهلاكية والانتاجية، وذلك نظراً للاقبال الكبير على شرائها خلال فترة الانتعاش ولم يكن ذلك من الدخول الحقيقية بل نتيجة الأرباح الناجمة عن المضاربات في السوق.

وقد واجه الرئيس روزفلت في نطاق البنوك، شللاً خطيراً في البنيان العالي ولم يكده يتولى مهام منصبه فكان أن ركز معظم جهوده لتفقية دسمعة، البنوك بما شابها. وكانت أول خطواته في هذا السيل

هي منحها القروض واستثمار مبالغ ضخمة فيها عن طريق هيئة إعادة البناء المالي ، من أجل ضمان سيولتها وتمكينها من تأدية رسالتها . ولكن لم يكن ضمن هذه السياسة أى اتجاه لاختصاص نظام البنوك للملكية عامة دائمة . وعلى ذلك فقد اتبعت سياسة زيادة سيل الأموال في مجرى النظام الاقتصادي وذلك لزيادة قيمة أرصدة البنوك وزيادة الأموال الموجودة تحت تصرفها لتمكينها من تسديد القروض التي حصلت عليها وتستأنف نشاطها العادى ثم إنه أرغم البنوك على التخلي عن الهيئات المالية التي كانت تابعة لها ثم انفصلت واستقلت عنها بكيانها . غير أن هذا الاجراء الذى كان يرمى إلى زيادة نشاط البنوك التجارية بضمان قدر أكبر من السيولة وتقليل مضاربات البنوك ، كانت تقويته للبنوك لمجرد كونها هيئات رأسمالية خاصة ، ولم يكن كحركة تستهدف زيادة سيطرة الدولة أو إيجاد اقتصاد موجه .

ولا شك أنه بفضل قانون البنوك الجديد الذى أقره الكونجرس فى عام ١٩٣٥ ، تمكن الرئيس روزفلت من تقوية قبضة هيئة الاحتياط الفيدرالى على عملية الاقراض والسياسة العامة للبنوك كما أتاح للإدارة الحكومية إشرافاً دائماً على عمليات الهيئة . غير أن هذه الإجراءات اقتضرت على تحقيق درجة من الاشراف العام على السياسة النقدية كأمر متميز عن عمليات البنوك التجارية ، وتركت للبنوك التجارية الحرية المطلقة دون تدخل بخلاف ما هو الحال فى البلدان الرأسمالية الأخرى كإنجلترا وفرنسا . بل وأكثر من هذا ، كان من المحتمل إدخال تعديلات

على إصلاح البنوك الذى قام به روزفلت ، عند التطبيق . ولم يكن لدى البنوك التجارية أى اعتراض على زيادة الاشراف على السياسة النقدية بواسطة هيئة الاحتياط الفيدرالى ، ولكنهم كانوا يودون أن تكون الهيئة ككيان مستقل تماما عن تدخل الحكومة ، وكان فى تحقيق روزفلت . لذلك ، انتشال لنظام البنوك الرأسمالى فى أمريكا من الازمة التى مر بها .

أما فى ناحية السياسة المالية فإن « التخطيط » الذى اتجهه الرئيس روزفلت إتخذ شكل إدارة وإشراف مالى . فقد وضع روزفلت « خطة » للاسعار ، أولا عن طريق عمليات السوق المفتوحة ، والانفاق الحكومى فى سنيل زيادة النقود المتداولة ، ثم باتباع نظرية رائعة لآثار التخفيض الظاهرى لقيمة الدولار بالذهب . وقد تحققت فعالية أولى هذه السياسات نتيجة المقادير الضخمة من الاموال التى تدفقت فى ميدان الأعمال العامة ومساعدات المزارعين وغير ذلك ، فلا غرو أن أدى ذلك إلى رفع الاسعار فى السوق المحلى ، ولكنها انحصرت أساساً فى أسعار السلع الصناعية ، التى كانت تتجاوز فى مستواها الاسعار الزراعية .

أما السياسة الثانية فقد توخت مساعدة المزارعين بزيادة القيمة النقدية للصاحرات الأمريكية دون إضافة لقيمتها بالذهب على أمل أن يكون لذلك رد فعل على المستوى العام للاسعار الزراعية فى البلاد . والواقع أنه قد كان لها هذا الأثر إلى حد ما . إلا أن الفائدة التى عادت على المزارعين لم تظهر مباشرة . بسبب أثرها فى خفض الاسعار العالمية

حتى ارتفع سعر الدولار بدرجة أقل من هبوط قيمة الدولار بالذهب . وهكذا ضاعفت تلك السياسة من استفحال الأزمة العالمية دون أن تحقق أى كسب مقابل للمزارعين الأمريكيين . وكل ماجناه المزارعون ، إنما كان يرجع أساساً إلى الإجراءات الخاصة التى اتخذها روزفلت فى إعانة الزراعة وإصلاحها وليس لسياسته النقدية التى حققت انخفاضاً ظاهرياً فى الدولار .

ولا يمكن الجزم ، بما كان يعتقد مستشارو روزفلت ، فى أن السياسة النقدية الموجهة إنما هى أداة مستقلة للانعاش الاقتصادى ، فهى لا تخرج عن كونها وسيلة ضرورية لسياسة اقتصادية بناءة . إذ أن نجاح الانعاش يتطلب قدراً كبيراً من الأموال لمواجهة الحاجات التى تستلزمها السياسة الاقتصادية ، دون التوسع فى الاقتراض ، أو العمل على خفض الاسعار تبعاً لزيادة الانتاج . ولكن لا يجب أن تزيد تلك الأموال إلى الحد الذى قد تؤدى فيه إلى عرقلة النظام الاقتصادى . أما ماهو المقدار اللازم من الأموال لهذا الغرض ثم ماهو المستوى الذى يجب أن تكون عليه الاسعار والنفقات ، فهى مسألة لا تتقرر منفصلة ، بل تبعاً للبرنامج الاقتصادى الذى خصصت تلك الأموال لتويله . والتخطيط النقدى غالباً ما يبدو وكأنه يتيح سيلاً سهلاً لتعاضد الصعوبة التى تكشف عملية التخطيط الاقتصادى ، غير أن الواقع أنه لا يحقق ذلك . ذلك أن زيادة النقد المتداول سوف تشوه النظام الاقتصادى ولن تساعد فى إيجاد أى انعاش .

وهكذا فلا بد لنا أن نضع في اعتبارنا المدى الذى ذهب إليه روزفلت في معالجته للأزمة كمحاولة لإيجاد نوع من التخطيط الاقتصادى . هناك مثلين واضحين مارس فيهما تجارب إنشائية عامة تعتبر بلا مراء نوعاً من التخطيط القومى . هما «هيئة وادى التنيس» و «هيئة المدينة» للمحافظة على الموارد ، وكلاهما يمثل ، تحت الإشراف الفيسدرالى المباشر العمل الإنعاشى الذى ينحصر فى تحسين استخدام الموارد الاقتصادية الأمريكية ، وذلك بتخصيص منطقة كبيرة على أساس استخدام الطاقة الكهربائية على نطاق واسع ، والثانى بالمحافظة على الغابات فى أنحاء البلاد من أخطار الحريق ، وتنظيم استغلالها . كما اتجه الاهتمام أيضاً إلى استصلاح الأرض وتحسينها وحمايتها من أخطار الفيضانات بكثبان من برنامج الأعمال العامة .

ولكن إذا كان هذا سيبتلع جانباً من الإنفاق العام ، فما الذى سيبقى ؟ هل هو تخطيط الإنتاج الزراعى ، لاشك أنه قد تم تخطيط الإنتاج الزراعى بدرجة ما ، غير أن هذا كان يفرض تقليل الإنتاج وتحديد مساحة الأرض المزروعة . ولم يكن هدفه هو تخطيط الإنتاج فى سبيل استخدام موارد الإنتاج المتاحة إلى أقصى حد ، بل لرفع الأسعار الزراعية . ولا أنكر أنه قد حدث تحديد لإنتاج السلع الزراعية التى كان يستحيل بيعها فى ظل الحالة القائمة فى السوق . ولكن لا يمكن أن يتحقق هذا بصورة ناجحة « كسياسة تخطيطية » ، ما لم يكن مصحوباً بتحويل فعال للواردات التى أخذت محل موارد أخرى ، فى سبيل استعالات أخرى أكثر إنتاجية . ولم تكن « إدارة التقدم الزراعى » تقوم بتخطيط الزراعة

الأمريكية ، إذ اهتمت في ضمان العمل للزارعين على وجه كان يعنى تنسكب ضرورة قيام التخطيط . فكان هدفها عدم إخضاع عائد الزراعة للتخطيط وليس إخضاع المزارعين لنظام تخطيط حقيقى للإنتاج .

فماذا كان من أمر الصناعة ؟ إذا لم تكن تشريعات إدارة الانعاش الوطنى ، نوعاً من التخطيط يقوم على فكرة هيئة حكومية مباشر أمور الصناعة ؟ لا مراء فى أنه يمكن اعتبارها كذلك أى «كتخطيط» ، طالما تضمن ذلك إنشاء هيئة فى كل صناعة مهمتها تنظيم الإنتاج فالأسعار دون أى نوع من التنسيق بين القرارات التى تتخذها السلطات بشأن الصناعات الأخرى ، أو اتخاذ أية إجراءات لضمان استغلال موارد الإنتاج المتاحة إلى أقصى حد . كانت تشريعات إدارة الانعاش الوطنى ، مثلاً صادقاً على التخطيط الرأسمالى فى نطاق القطاعات التى كان يمكن أن تؤثر فى تقليل الاستغلال الكلى للوارد فى الإنتاج ، وليس زيادته .

وكانت وسائل « التخطيط » الخاصة التى طبقت فى كل من الزراعة والصناعة بمثابة قيود فى آثارها . إذ لضمان أقصى استخدام للوارد الإنتاجية المتاحة لم يعتمد « العهد الجديد » على التخطيط بصفة عامة ، بل على الاشراف المالى وإنفاق الأموال العامة . وكان الأمل معقوداً على استمرار الدولة فى مد البنوك بالأموال الوفيرة قد يعود بالفائدة على المقترضين ، ولتقريب هذا الأمل ، فإن الإدارة الحكومية زادت من مقدار ما تقدمه من أموال للجمهور (بدفع أجور الأعمال العامة والخدمات المدنية والاعانات) بمساعدة المزارعين عن طريق شراء محاصيلهم بأسعار

مرتفعة وبالتقاض على الاحتكارات والرهونات الزراعية والتضييق على المزارعين بتوليها تقديم القروض لإصلاح وبناء المنازل والطرق وغير ذلك ، غير أن كافة هذه الخطوات فيما عدا الخطوة الأولى منها لا يمكن اعتبارها سيرا نحو تخطيط اقتصادي. فقد كان الغرض منها هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ولكن ليس على أساس تخطيط طبيعة الإنتاج لرفعه في مقابل زيادة الطلب .

ولكن ألا تعتبر الأعمال العامة والخدمات المدنية ممدات للتخطيط الاقتصادي ؟ الواقع أنها أبعد عن ذلك ! فبرنامج الخدمات المدنية لم يخرج عن كونه مجرد محاولة لرعاية بضعة ملايين من المتعطلين بتقديم المساعدات لهم دون خدمات مقابلة . وكان هذا أكثر « مشروعات » العهد الجديد ، تضييعةً وتشتيئاً للجهود وبعداً عن التخطيط . فلم تقم الإدارة الفيدرالية بأية محاولة لإيجاد إدارة مسئولة عن دور الرعاية الحكومية أو المشروعات المحلية التي كانت تباشر مهمة الخدمات المدنية . ولم يتم أحد بمصير الأموال التي تنفق في هذه النواحي ، فلم يكن هدف برنامج الخدمات المدنية هو زيادة الإنتاج للأشياء بل إنفاق النقود الإضافية في النواحي التي تتجاوب مع الضمير الأمريكي . وكان رأى الارثوذكس في أمريكا أن إعطاء شيء دون مقابل إنما هو نوع من الفساد والضعف الخلقى ، إذا قورن ذلك بالحصول على شيء بمقابل ما فهو لإجراء وقائى . وعلى ذلك فبرنامج الخدمات المدنية لا يعنى شيئاً في مجال التخطيط الاقتصادي . فإذا إذن عن مشروعات الرئيس روزفلت للأعمال العامة ؟

الواقع أن معيار اختيار تلك المشروعات كان هو مدى ماتحققة من فائدة ، وكان ما اشتملت عليه من برامج توحى بأنها نوع من التخطيط الاقتصادى . غير أننا نجد هنا أيضاً أن الظروف تعوق أى تخطيط حقيقى ذلك أنه كان لابد من انتقاء المشروعات تبعاً لأهميتها الحقيقية فقط ولكن بطريقة تضمن توزيعها بين الولايات ، وكذا تجنب أى نوع من المنافسة من شأنه التأثير على مشروعات الأفراد . وهكذا فن الواضح أنه يستحيل إدراج سوى عدد محدود جداً من المشروعات المفيدة فى نطاق الاقتصاد الذى يركز أساساً على التخطيط ، على أن يراعى عدم منافسة تلك المشروعات لغيرها من مشروعات الصناعة الفردية التى لا تقوم على التخطيط .

ولا شك أن الذين أشرفوا على برامج الأعمال العامة ، قد بذلوا جهداً فى وسعهم ، ولكن تبعاً لالتزامهم بأعداد أكبر قدر من البرامج يتيح تشغيل عدد أكبر من الأفراد ويدير أموالاً أوفر فى نطاق التداول ، وفى نفس الوقت تجنب ما من شأن أى برنامج له طابع التنافس مما قد يؤثر على رجال الأعمال . فإن مهمتهم لم تكن بالسهولة المتيسرة . ذلك أن أعداد برنامج التشغيل وسيوله النقد لا يعد تخطيط اقتصادياً ، فهو ينبى عن وضع لا يمكن أن يتبلور إلا فى إطار اقتصاد غير مخطط .

وبالطبع ، لم يكن ما يشغل بال الشعب الأمريكى كون العهد الجديد ، خطوة فى طريق التخطيط الاقتصادى بل إذا كان سيفلح فى ضمان الإنتاج والتشغيل .

اولذى اود توضيحه هنا ، هو أن الاساليب التى اعتمد عليها الرئيس روزفلت فى تحقيق هذه الآمال ، كانت أساليب نقدية فى جوهرها ، أما العناصر غير النقدية فى « العهد الجديد » فقد كانت إستثناءات قليلة كجرد وسائل لتخفيف المشكلة وليس لعلاجها وقد يقال إن هذا لا ينطبق على تلك الاجزاء من برنامج روزفلت التى أعتنت « بالإصلاح أكثر من ، الانعاش ، مثل القيود على المضاربات فى الاسهم والسندات . إلا أن تلك الإجراءات رغم ما كان لها من أثر وأهمية فى إيقاف موجة السخط المتأججة لم تحقق فى الواقع أى إنعاش رأسمالى . وقد يقال أيضاً إن محاولة رفع الأجور فى ظل « إدارة الانعاش الوطنى » كانت إجراء غير نقدى استهدف تحسين طلب المستهلكين . غير أن حماس الرئيس روزفلت لرفع الأجور سرعان ماخذ عندما اكتشف أن أثرها العاجل على النشاط التجارى كان يبدو مشبهاً أكثر منه مثيراً وحافزاً . وفى الواقع فإن الخطوات التقدمية التى قطعها « إدارة الانعاش الوطنى » قد ضاع أثرها فى غمار الاسعار العالية التى نشأت عن إجراءات الرئيس النقدية والزراعية .

والحقيقة أن محاولات « العهد الجديد » لتحقيق الانعاش ومدى نجاحها أو فشلها فى هذا السبيل إنما يرتبط بمصير سياسة الرئيس روزفلت النقدية . وكان لهذه السياسة اتجاهان . لآثر وضع نقد إضافى فى التداول عن طريق الوان الاتفاق العام الذى كان ينصرف فعلاً إلى جيوب المستهلكين ، وكان هذا مؤدياً لكثير من أشكال النشاط الاقتصادى وخاصة تلك التى تساعد مطالب المستهلكين مباشرة . ولكن إذا فرض أن

عالم التجارة والأعمال لم يقتنع بالزيادة فى النقود المتداولة وظهر الشك فى استمرار طلب المستهلكين فى مستوى عال ، فالأثر الحتمى لذلك سيكون الحد من الاستثمارات ثم انخفاض الطلب على منتجات الصناعات التى تنتج سلعاً رأسمالية (إنتاجية) . وكانت هذه أكثر المجموعات غبناً وأثراً ووجهت إليها الإدارة الحكومية جل عنايتها . وكان يمكن تنشيطها ودفعها عن طريق برامج ضخمة للأعمال العامة التى من شأنها خلق طلب على منتجاتها . غير أن هذا الاجراء لا يمكن إلا أن يكون مؤقتاً ، سرعان ما يزول حالماً بخفض حجم الأعمال العامة . هذا وأنه لم يكن بديلاً ، كوسيلة للانعاش ، عن تنشيط الرغبة فى الاستثمار فى السلع الانتاجية من جانب أصحاب الأعمال الخاصة . ولا يمكن أن يكون بديلاً اللهم إذا كان لدى الادارة الحكومية الاستعداد لغزو ميدان التنافس وأن تحل محل المستثمر الفرد بصفة دائمة وتصبح منتجاً منافساً . ولكن كان من شأن مثل هذه المحاولة ، بطبيعة الحال ، أن تقضى فوراً على ثقة ، الرأسمالى ، وتدفع أصحاب العمل إلى البدء فى تشتيت العمال وطردهم .

ورغم هذا ، فإنه كان من الممكن أن يؤدى التوسع النقدي إلى خلق موجة من السخط والتذمر ، فى حالة ما إذا ذهب إلى مدى بعيد . ولكن يقابل هذا ، أن ذلك لن يتحقق إلا على حساب تحطيم ثقة الرأسمالى فى قيمة النقود مما يدفع بالمدخرين إلى الاسراع إلى تحويل النقود إلى أشياء حقيقية بدلاً من أن تبقى غير مستعملة . ذلك أنه فى حالة حدوث ظاهرة تضخم حقيقى ، لا بد وأن يتأثر الاستثمار . فالذى يقتنى أشياء

حقيقية، كالمصانع مثلاً، سيكون مركزه أفضل في مثل هذه الحالة عن ذلك الذى يقتنى أموالاً، فإن صاحب العمل الذى يقتضى أموالاً ويستغلها فى سلع انتاجية سيكون بوسعه تسديد دينه بنقود منخفضة القيمة وبالتالي يكون قد كسب السلع الانتاجية دون مقابل تقريباً. وقد حدث مثل هذا فى ألمانيا خلال فترة التضخم التى أعقبت الحرب العالمية الأولى وكان يمكن أن تحدث فى الولايات المتحدة لو اندفع الرئيس روزفلت فى التوسع النقدى إلى أبعد الحدود.

وإن الوصول إلى مثل هذا سيضمن خوض مرحلة تؤدى فيه تدهور ثقة الرأسمالى إلى إرباط همة العمال وتقليل النشاط الانتاجى. ولكن قبل أن يفقد الرأسماليون ثقتهم فى قيمة النقود سيحاولون الوقوف فى وجه تيار التضخم بسحب أموالهم من الاستثمار على أمل أن تؤدى تلك الخطوة إلى الحيلولة دون وقوع التضخم. فإذا زال التضخم فسيخلف وراءه كساداً ظاهراً يستغرق التغلب عليه جهداً ووقتاً طويلاً على حين أنه إذا استمرت ظاهرة التضخم فى التزايد رغم الإجراء المضاد الذى قام بها الرأسماليون فلا شك من خطورة الآثار عندئذ، غير أن هذا النوع من التضخم، إما أن ينتهى كما حدث فى ألمانيا بتحطيم قيمة النقود تحطيم كلياً بما أدى إلى تهاوى النظام الاقتصادى أو أن ينتهى بتغيير حاسم فى السياسة ينحصر فى ضغط الأموال الموجهة للسلع وتوجيه الجسائب الأكبر من الجهاز الانتاجى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

والولايات المتحدة لم تتعرض لمثل هذا النوع من ازِمات التضخم ذلك أن «النيوريل» لم يكن له هذا الطابع فـرغم الانفاق الحكومى الهائل

فلم تحدث زيادة ظاهرة في كمية النقود المتداولة ، ويرجع هذا إلى أن أكثر النقود الجديدة التي أصدرتها الحكومة لحسابها ، لم تستخدم في اتفاق اضافي بل لتسديد الديون بمعنى أنه استهدف تقوية احتياطات البنوك أكثر منه لتنشيط التداول ، وقد تحققت بعض الزيادة في حجم التداول تفوق القدر الذي خصص لموازنة الانتاج الكلى ، كما ساعدت هذه النقود الجديدة على رفع الاسعار . إلا أن مستوى الاسعار لم يصل في تقلباته إلى الحد الذي يظهر به أثناء حدوث تضخم حقيقى . ولا شك أن الصعوبة كانت تكمن في رفع أسعار السلع الاستهلاكية بالدرجة التي ترغب فيها الإدارة الحكومية .

والذى حدث هو أن كلا من الشركات الكبيرة والادارة الحكومية أصبحتا تتنازعهما رغبات متعارضة . فقد طالبت الشركات بالانعاش السريع إلى جانب ثقة أصحاب الاعمال ، ذلك أنها كانت تتوقع من صاحب الأعمال أن يبادر بممارسة نشاطه من جديد حالما تتوفر الحوافز المطلوبة . غير أن الإجراءات التي كان المفروض أنها ستقوى حركة التشغيل ، كانت أيضاً من أسباب تحطيم ثقة أصحاب الأعمال . وقد أرادت الادارة الحكومية رفع الأجور لأنها رأت أن زيادة القوة الشرائية هي عامل أساسى للتقدم والرفاهية ، ولكنها رغبت أيضاً فى توسيع الفارق الحدى بين التكاليف والأرباح، حتى تغرى رجال الأعمال بزيادة الانتاج وطالبت الشركات الكبيرة بسوق أوسع لمنتجاتها ، ولكنها تميل أيضاً إلى الأجور المنخفضة لتقليل النفقات . وكان يمكن أن تخفف الحكومة من

الرسوم الجمركية حتى تتيح سوقاً أكبر للصادرات الزراعية ، لولا أن الشركات الكبيرة كانت على العكس تنادى برفع الرسوم الجمركية حتى تتجنب منافسة الواردات الصناعية لها .

وهكذا وجد القائمون على تنفيذ برنامج روزفلت أنفسهم في مواجهة متناقضات متداخلة واختاروا أى الطرق يسلكون ولم يكن لديهم المقدرة أو الجرأة على حل تلك المتناقضات لأن أى خطوة في هذا السبيل ستهدد الأسس التي يقوم عليها مبدأ الربح . ولكنهم خشوا أيضاً الوقوف مكتوفي اليدين خشية إثارة موجة من السخط والاستياء الشعبي تطيح بهم وتبعاً لذلك استمروا في استغلال الأموال في المشروعات العامة، ومنح الإعانات واستخدام التداول النقدي كوسيلة للتوسع دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد أو ازعاج عالم المال . وقد يمكنهم السير في هذا الاتجاه شوطاً طويلاً ذلك أنه طالما لا يوجد تهديد حقيقى لظهور تضخم جامح فإن رجال الاعمان لديهم الاستعداد في كل وقت لأقراض الحكومة الأموال التي لا يجدون فيها ما يبشر بربح إذا ما استغلوها بأنفسهم . ولكن رغم زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة تدفق الأموال العامة فلم يكن هناك من سبيل لانعاش النشاط الرأسمالي الطبيعي في ميدان الاستثمارات ذلك أن هذا النشاط كان وقتياً في إثارة أى ضعف يعتوره قد يؤدي إلى كساد خطير .

وهكذا أظهر الوضع في أمريكا بصورة واضحة المحنة الرئيسية التي تمر بها الرأسمالية . ومن الجائز أن يكون المستر هوفر وصحبه على صواب

عندما أكدوا أن الرئيس روزفلت لو انسحب من الميدان وترك قوانين الاقتصاد العادى تؤدي عملها لتحقيق الانعاش المرجو . ولكن من المؤكد أن هذا لم يكن ليتم إلا بعد مرحلة من التدهور لانهار وحوادث إفلاس متعددة وإشاعة قنوط ويأس بين الجماهير بل وتعرض لخطر الجوع والحرمان القاتل واضطرابات وربما ثورات جامحة . وقد تعود الأمور إلى سابق عهدها من الاستقرار بمرور الوقت . وهو ما يظنه الرأسمالى غير أن السؤال ينبثق هنا عما إذا كان أولئك الذين يتجشمون العناء ويقاسون الآلام يظلون على هدوئهم انتظاراً لما يعده الرأسمالى من أسباب العلاج ؟ أو ليس من الجائز أن يقوم البعض بعمل بطولى يطيح فيه بكل ما بذله الرئيس روزفلت من جهود ؟ ولا شك أن الخوف من إمكان حدوث ذلك هو ما حدا بالشركات الكبيرة إلى تحاشي التغارب مع الرئيس روزفلت ، بينما كان الخوف من الشركات الكبرى حافزاً لروزفلت على الالتجاء إلى الاتفاقات حتى يظل النظام قائماً متكاملاً دون ادخال أى اصلاحات من شأنها الحيلولة دون تجمع غيوم الازمة من جديد .

وما كان ليجدى أى تخطيط حقيقى فى ظل هذه الظروف ، اللهم إلا إذا وجدت السلطة المخول إليها مهمة التخطيط وتقرر ما يجب وما لايجب اتناجه . غير أنه من المستحيل تحديد ما هو مطلوب اتناجه فى ظل يستند على مبدأ تحقيق الربح أو الرغبة فى الكسب ذلك أنه ليس بوسع أية حكومة مهما كانت ذات سلطات مطلقة ، أن تجبر صاحب المشروع على مواصلة إنتاج يعود عليه بالخسارة . وفى الاقتصاد الموجه يقترن الإشراف على الدخول حتى يتيسر إيجاد توازن على أسس استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حد .

إلا أن صاحب المشروع الذى يستهدف تحقيق الربح سوف ينتج ويستثمر تبعاً لحوافزه فى توقع الربح وهو فى سلوكه هذا لا يبالي بما قد يتهدده من إفلاس أو فشل .

ولأنه لمن الصعب وضع خطة لتجديد أو تغيير إنتاج السلع ما لم تكن الدولة قد أعدت نفسها لمواجهة أى عجز أو نقص فى طلب الاستهلاك عن طريق مشروعات عامة مثلاً ، فإذا لم تول الدولة اهتمامها إلى صاحب المشروع الخاص ، فإن الإنتاج الوحيد الذى يمكن تخطيطه إنما هو «إنتاج» النقود ، ذلك أن النقود تقف ضد السلع وليس فى موقف المنافس لها . إلا أن تخطيط عملية الامداد بالنقود على نطاق واسع أمر يختلف تماماً عن تخطيط عملية الامداد بالسلع . ذلك أن النقود هى «السلعة» الوحيدة التى يمكن بها زيادة الامداد دون الحاجة إلى تحويل الموارد الإنتاجية من استثمارات أخرى . فالعامل الذى يستخدم فى إنتاج وطبع العملات الورقية لا يعنى بأمره ، كذا إضافة عدد آخر إلى موظفى البنوك نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة ، ليس بذات أهمية . إذ يمكن مصاعفة إصدار النقود دون الحاجة إلى الحد من إمداد الموارد المتاحة لعمل أشياء أخرى .

ولكن إذا زاد إصدار النقود ، فإن النقود الجديدة يجب أن تأخذ طريقها إلى شخص ما لئتم الانفاق ، وهذا ما حدث فى ظل برنامج روزفلت . إذ ذهبت هذه النقود الإضافية للسلطات العامة نفسها كخدمة للعالم فى المشروعات الأهلية والعامة ، وللزارعين وغيرهم من المستهلكين فى شكل هبات عامة وقروش ، وللبائدين المتزمين بأداء الخدمات العامة . وعن

طريق هؤلاء انتقلت من يد إلى يد أخرى ، بعضها عاد إلى البنوك كتسديد للقروض بينما استمر البعض الآخر في التداول فأصبح عاملاً إضافياً في القوة الشرائية .

ولقد رأى بعض معاونى روزفلت في سياسته ، أنه لو أتيح لهذه النقود الجديدة وهى فى تداولها سائلة أن تعمل على التوسع فى طلب النقود من أجل كافة أنواع السلع فلا شك أن هذا سيؤدى بالتالى إلى التوسع فى الناتج تبعاً لآثر تلك النقود الإضافية فى رفع الأسعار . ولكن طبيعى ، أن لا يصل أثر النقود الجديدة إلى حد التوسع فى كافة أنواع طلب النقود . إذ تبعاً للطريقة التى انفقت بها فى أول الأمر لا شك ستسبب ردود فعل مختلفة فى النظام الإنتاجى . وبالنسبة لأمريكا ، فقد كانت آثارها الرئيسية أوضح ما تكون فى الصناعات الخاصة بالمواد اللازمة للمشروعات العامة وكذا فى الطلب العام لجمهور المستهلكين . وعلى ذلك كانت باعثاً على تنشيط الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية وبعض صناعات السلع الإنتاجية وكانت هذه هى أولى آثارها .

أما آثارها الثانية فأيضاً لها أهميتها . إذ انتقلت النقود من أيدى المستفيدين الأصليين أو الأوائل منها إلى آخرين - إلى العمال المستخدمين فى الصناعات الجديدة ، وإلى الرأسماليين أصحاب هذه الصناعات ، وإلى التجار الذين اشتغلوا بالمبيعات ومن يعملون معهم ... وهذا التشتت فى القوة الشرائية يجب أن يتبع تيار التوزيع العام للدخل فى الجماعة حتى يعمل تحسين طلب النقود على زيادة الفائض بين التكاليف وأسعار البيع ، وبالتالى يزداد نصيب صاحب المشروع عن نصيب الآخر .

ثم يظهر سؤال آخر هو كيف يكون رد فعل هذا التوزيع الثانى للنقود على الأشكال المختلفة للطلب !!

كما لا بد من ناحية أخرى أن نرفع بمجموع عروض الأسعار فى تجارة السلع الاستهلاكية غير أن جانباً منها سينصرف بالضرورة إلى تسديد الديون ومعنى هذا أن الدين سيذهب فى النهاية إلى البنك ، أو يتحول إلى « مدخرات » . كما سيدخر جانب آخر بواسطة أولئك الذين تتداول النقود بين أيديهم . فإذا حدث أن استثمرت هذه المدخرات فى مشروعات فردية فإن الطلب على منتجات صناعات السلع الإنتاجية سوف ينتعش . دون تدخل من جانب الحكومة ، كما أن السلع الإنتاجية الجديدة سوف تستخدم فى التوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية وتقليل نفقاتها . وعندئذ سيتحقق الانعاش مبدءاً إلى أن الساع الإنتاجية الجديدة أن تؤدى إلى تعطيل الأيدى العاملة أو إشاعة البطالة .

ولكن ماذا كان يحدث لو أن المدخرين رفضوا استثمار أموالهم فى المشروعات الخاصة ، وآثروا اكتنازها أو إقراضها للحكومة حتى تستخدمها فى توزيعات جديدة للقوة الشرائية ؟ إذا حدث الاكتناز فلن يكون هناك اتساع فى الطلب فى الصناعات التى تنتج السلع الإنتاجية التى سيتمتع عليها عندئذ الاعتماد على عوامل أخرى جديدة للاستمرار فى الإنتاج . كما لن يكون هناك أى تخفيض فى التكاليف عن طريق تطبيق الأدوات الرأسمالية الجديدة ، وعلى ذلك فإن النقود الإضافية الناجمة عن طلب السلع الاستهلاكية ستؤدى إلى رفع الأسعار وليس إلى التوسع

في الطلب الحقيقي . وكذلك لو أن النقود أقرضت للحكومة واقتصرت استثمارها على المشروعات العامة غير المتنافسة — فلن تؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية . بل سيعمل طلب النقود الجديدة على رفع الأسعار أكثر من الطلب الحقيقي .

إلا أن رغبة أو ميل المدخرين للاستثمار الخاص في السلع الانتاجية انما يتوقف ليس على حالة طالب المستهلكين بل على تقدير ما سيعتوره في المستقبل ، وليس من شك في أن حدوث ارتفاع حاد في أسعار السلع الاستهلاكية سيؤدي دوماً إلى استثمارات جديدة ولكن ما لم تكن هناك ثقة في استمرار هذا الارتفاع ، فإن الاستثمار سيقصر على السلع الانتاجية التي يمكن تحقيق الفائدة السريعة من ورائها وهي أرخص نسبياً وهكذا يمكن تعويض تكاليفها بسهولة ، وإلى جانب هذا فإن الاستثمار الخاص يتوقف أيضاً على التقديرات طويلة المدى للطالب ، أو بمعنى آخر على ثقة أصحاب الأعمال في المستقبل ولكن يستشعر رجال الأعمال الثقة في الموقف الذي نضعه في الاعتبار ؟ قطعاً ان يحدث هذا ما دام هناك تهديد خطير للتشريعات التقدمية يرمي لرفع تكاليف الانتاج . فهم إذا كانوا يخشون احتمال ابتلاع الأجور العالية والضرائب المرتفعة للفائض الذي سيتحصلون عليه كفرق بين التكاليف والأسعار ، فلا شك أنهم سيتوقفون عن الاستثمار مفضلين إقراض مدخراتهم للحكومة بفائدة محددة ، وعندئذ سيكون أمام الحكومة أن تواصل اتفاق النقود على المشروعات العامة في سبيل تحاشي تعرض صناعات السلع الانتاجية لانهباء جديد .

وهكذا فإن ما كان يعنى به الرئيس روزفلت هو مدى إمكان إشعار رجال الأعمال الأمريكيين بثقة كافية فى المستقبل للاستثمار من أجل الانعاش بدون تدخل الدولة ، ولاتجاه عدد أكبر من نحو الصناعات الخاصة . ولا شك أن كثيراً من رجال الأعمال ، خاصة كبار الممولين لم تكن لديهم ثقة بالرئيس روزفلت . فقد ارتابوا فى رغبته فى تدعيم شأن الرأسمالية من جديد ، وكذا فى تقويم مناهجها واخضاعها لإشراف عام ورقابة حقيقية ، كما شكوا فى محاباته لنقابات العمال التى كانوا يعارضونها بأقصى شدة ، وفى فرض الضرائب الباهظة على الأغنياء واستخدام النقود فى تنمية الخدمات الاجتماعية التى كانت بدورها محل كراهيتهم وعداوتهم ، وأخيراً وليس آخراً ، اتهموا بأنه يضمر لهم العداوة ويكره ما لهم من نفوذ سياسى ضخم .

وعلى كل حال فقد كانت لهم أخطار أخرى مثال ذلك ما رددته بعض أنصار الرئيس لاندون فى عام ١٩٣٦ من أن الرئيس من البلاشفة، ولكنهم لم يتركوا تماماً ما يتفوهون به ، كانوا يعلمون أنه فى الحقيقة إنما يؤمن بفضائل ومزايا الرأسمالية . وعلى ذلك فقد كانوا يحسون فى أعماقهم بأنهم حتى لو وقفوا ضد روزفلت فى اللحظة الراهنة فإنهم لا شك من الوقوف بجانبه عندما تظهر القوى اليسارية المتطرفة ، وكذا ضد قوة نقابات العمال الصاعدة التى كان يمثلها جون لى . وليس ، وضد كافة القوى الديماجوجية واليسارية التى تأثرت عقلياتها بالاطار الشيوعية .

وفى ظل هذه الظروف ، وهى عدم الثقة فى الرئيس روزفلت ، حتى

في دوائر المال العليا ، لم تتخذ مظهراً خطيراً كما كانوا يدعون من فهم قد أرادوا عزل روزفلت وتولية لاندون ، وأنفقوا ملايين الدولارات في حملات دعائية لمناصرة لاندون . ولكنهم لم يرغبوا في كساد جديد ذلك أن روزفلت وما اقترفه من أخطاء لم يتيح لهم تكوين ثروات كبيرة وكذلك لانهم كانوا يدركون أن التعرض لازمة أخرى سيقوى شأن القوى اليسارية .

غير أن انعدام ثقة الشركات الكبرى في برنامج روزفلت لم يحل دون انتهاز الفرص التي قدمها لهم لتحقيق بعض المكاسب . حقيقة أن البرنامج كان سبباً في إحجامهم بادی الامر عن الاستثمار ، ولكن عندما زادت القوة الشرائية بفضل الدولة بما أدى إلى انتعاش السوق فقد اندفعوا من جديد إلى ميدان الاستثمارات طويلة الأجل . فهم لم يكن أمامهم ما يفعلونه بالأموال الضخمة التي في حوزتهم والتي أصبحت تسيل بين أيديهم نتيجة أنظمة الدولة في تداول النقود وزيادة إصدارها . وهكذا سارت الشركات الكبيرة في نفس طريق الانعاش .

وقد تعرضت الشركات الكبيرة لحوافز أخرى فقد رأينا روزفلت يصر على الاستمرار في خطته فإما كللت بجهوده بالنجاح وإما بامت بالخسران ، إذا لم يكن يرضى بالسكون وعدم الحراك إلا أن الشركات كانت تدرك أنه لم يكن يرغب في الذهاب إلى أبعد مما رسم من خطط فإذا ما تحقق الانعاش بدرجة مرضية ، فإنه عندئذ سيقدر التوقف عن

سياسته ، محاولة كل شئ ، واعطاء عالم المال الفرصة للقيام بباقي المهمة بنفسه .

وهذا ما حدث فعلا عندما أعيد انتخاب روزفلت في عام ١٩٣٦ فقد ارتاح الرئيس روزفلت لما تم تحقيقه وتجنب الإشارة إلى أية آمال جديدة خلال حملاته الانتخابية وكان حديثه للشركات الكبرى مشوبة بالمشاعر الطيبة رغم فظاظتهم وموقفهم العدائى تجاهه وعندما عاد إلى كرسي الرئاسة تؤيده أغلبية ضخمة كان لدى الشركات الاستعداد لمسايرة الأوضاع القائمة .

وقد كان هذا الاستعداد نتيجة طبيعية نظراً لأن برنامج روزفلت (لنيوديل) من وجهة نظر الرأسماليين ، هو صاحب الفضل في القضاء على الأزمة الكبرى التي مر بها الاقتصاد الأمريكي ؛ دون أن يمس جوهر النظام الرأسمالى رغم شعور العداء الذى ظهر في تلك الأثناء ضد الرأسمالية فارتفعت الاسعار نتيجة للتوسع في التداول النقدي وعادت الأرباح في كثير من الصناعات إلى مستوى مرض ، أما مضاربات السوق التي كانت سائدة قبل الأزمة فعادت لسابق نشاطها . حقيقة كان جانباً من الأموال لا يزال ينصرف إلى الإعانات والمساعدات المختلفة للزراع ، ذلك أن الانعاش لم يؤد إلى استيعاب كافة أنواع البطاقة أو تخليص المزارعين من مشاكلهم المالية كلية . غير أن عالم المال لم يزعجه هذه الأمور حيث لم تتصل مباشرة أو تؤثر في نشاطهم المالى بل على العكس انها ساعدتهم نتيجة زيادة حجم طلب المستهلكين .

ولكن هل معنى هذا ، أنه رغم ما كتب وقيل خلال السنوات التي أعقبت كارثة « وول ستريت » ، (حق المال والأعمال في أمريكا) عام ١٩٢٩ ، بأن الرأسمالية الأمريكية لا تشوبها شائبة ؟ الواقع أن هذه التجربة تفند مزاعم أولئك الذين رأوا في اضطراب الأعمال في أمريكا بعد عام ١٩٢٩ ، نذيراً بانحيار الرأسمالية الأمريكية . ذلك أن الرأسمالية في كل من أمريكا وبريطانيا لها من القوة والرسوخ ما يجعلها تقف في وجه مثل هذه الأزمات دون حاجة إلى الالتجاء للفاشية مثلاً طالما أنها لا تصطدم بحركة اشتراكية عنيفة تعوق تقدمها فغن طريق التوسع النقدي والخطوات الأخرى التي اتخذتها الدولة كالشروعات العامة وتقديم الإعانات لزيادة كمية النقود السائلة ، واستطاعت الرأسمالية أن تنف على قدميها وتستعيد نشاطها دون أن تضطر حتى إلى تغيير أشكال الحكومة الديمقراطية . قد تحتاج إلى الالتجاء للفاشية كوسيلة لحماية ممتلكاتها إذا وجدت حركة اشتراكية قوية تهدد وجودها . فبوسع الرأسمالية اجتياز أى أزمة طالما لا توجد حركة أخرى لها من القوة ما يعهد لها الحلول مكانها كنظام جديد . وقد تضطر إلى الاقدام على إجراءات لا يوافق عليها زعماءها غير أن بوسعها الانعاش ذلك أنها تقاوى بين جوانبها عوامل الانعاش كذا عوامل الانهيار والتدهور .

أما الوسائل التي يمكن الالتجاء إليها في حالة عدم تدخل الدولة لتحقيق الانعاش فهي الإزالة الكاملة أو التصفيات لكل ما هو « غير ملائم أو « غير لائق » من وجهة نظر الرأسماليين ، كالسلاع غير المباعة

المخزونة والبضائع المتراكمة لضعف قوة الشراء ، وخطوة انتظار تحقق الانعاش تبعاً لهذا الرأي ، إن الأغلبية الساحقة من الشعب التي ليس لديها من القدرة المالية ما يعينها على تجنب ويلات الأزمة ، قد ترتفع درجة معاناتهم وبأسهم إلى حد دفعهم إلى الثورة . وقد كان يمكن أن ينتهى الامر بذلك فى أمريكا عام ١٩٣٣ و١٩٣٤ لو ظهرت قيادة قادرة توجه تيارها . ولو حدث هذا ووصلت الحركة الثورية إلى مدى خطير لكان من المحتم قيام حركة مضادة من جانب طبقة الاغنياء فى أمريكا يمولونها بكل ما لهم من موارد ونقود . ومعنى هذا نشوب صراع دموى لا بد أن ينتهى إما بنوع من الاشتراكية أو بدكتاتورية فاشية ١ .

وعلى أى حال ، فإنه لم تظهر هذه القيادة الثورية . غير أن خطر ظهورها كان عظيماً حيث لم يكن أمام الرأسمالية الأمريكية سوى انتظار تحقق الانعاش الاقتصادى على إثر التضخم والتخلص من الفائض والمخزون على نطاق واسع . وهكذا عندما تم التوسع النقدي تدفعت الأموال إلى جيوب المستهلكين عن طريق المشروعات العامة والمساعدات والإعانات ، فأدى ذلك بالتالى إلى الانعاش دون حاجة إلى إجراء تصفيات شاملة ودون اندلاع حرب أهلية .

وعلى أى حال ، فلم يكن من داع إلى الاقتراض بأن برنامج روزفلت . لنيوديل ، بمساعدته لولايات المتحدة على اجتياز أزمة ١٩٢٩ والسنوات التى تلتها قد حقق درعاً أو مصلاً واقياً ضد أزمات أخرى . ذلك أن

مخطط الاقتصاد الأمريكي واصلاح نظامه لم يهدف إلى دواميته واستمراره . فهو قد اقتصر على الأزيمة ومحاولة علاجها بأى طريقة حتى إذا انقشعت غيوم الأزيمة عادت الأمور إلى سابق عهدها دون عائق أو قيود . حقيقة كان هناك بعض الأثر في تدعيم النظام المصرفى على أسس رأسمالية متينة وذلك بتجنيب أرصدة البنوك من المساهمة المباشرة فى مضاربات السوق أما بالنسبة للعمال الأمريكيين فلم يحظوا بالكثير من الخدمات الاجتماعية أو لم يصلوا إلى مستوى أقرانهم فى الدول الأوروبية الرأسمالية المتقدمة ذلك أن التغيرات لم تصب إلا بعض قشور النظام التجارى الأمريكى .

ومن ناحية أخرى لم يتحقق الانعاش بصورة كاملة فالبطالة ظلت متفشية بشكل ظاهر ، كما أن أسعار المحصولات الزراعية ظلت عند مستوى تكاليف أقل إنتاج ، مما يؤدى إلى استمرار فقد المزارعين واعتمادهم على المساعدات والمعونات . ولأول مرة فى تاريخ أمريكا أصبح لديها فائضاً دائماً فى عدد العمال مما ينذر بمدى هول وبشاعة أى أزمة مقبلة .

أما عن التخطيط ، فلم يمتد أثره إلى مدى بعيد . ذلك أن روزفلت لم تكن لديه النية للتخطيط من أجل المستقبل بل اقتصر على مواجهة الصعاب التى قامت فى وجهه عندئذ وإيجاد الحلول لها . وهكذا استمر الاقتصاد الأمريكى بعد روزفلت حراً دون توجيه كما كان الحال قبل الأزيمة .

الفصل الخامس

بريطانيا والتخطيط الرأسمالى

حتى عام ١٩١٤ بل حتى ١٩١٨ ، كانت بريطانيا من أبرز البلدان الصناعية التى تسير على مبدأ الحرية الاقتصادية . ولم تكن الدولة، قبيل عام ١٩١٤. تسيطر على التجارة الخارجية بأى شكل من الأشكال وإذا وضعنا جانب الرسوم البسيطة المفروضة وجدنا أن المستوردين كانوا يستوردون ويصدرون ما يحلو لهم . ولم تكن تحركات رأس المال تخضع بدورها لأى إشراف أو قيود ، وكان الرأسماليون البريطانيون يستثمرون كل عام مبالغ ضخمة فى الخارج ، سواء فى المستعمرات التابعة لبريطانيا أو البلدان الخارجية . وكانت بريطانيا تخضع فى نشاطها لمعيار الذهب وقد حدد هذا المعيار قيمة النقد البريطانى بالنسبة للنقد فى غيرها من الدول الكبرى وأتاحت الفرصة أمام بنك إنجلترا لىكى يوائم بين كمية القروض وحالة العملة الأجنبية وكان يخضع فى هذا كله لقوانين ثابتة وإجراءات تكاد تكون أوتوماتيكية .

وتركت الدولة الإنتاج المحلى ، مثلاً تركت التجارة الخارجية، وجعلته يصرف شؤنه بنفسه . واكتفت الدولة بفرض شروط يسيرة للتشغيل

بمقتضى قوانين المصانع والمناجم وحددت الحد الأدنى للأجور في بعض الأعمال الشاقة . وما عدا ذلك تركت الدولة حرية التصرف للصناعة والزراعة . بل لم تبذل الدولة أية محاولة لاستصدار تشريعات تعالج مشكلة الشركات الموحدة والاحتكارات . لم يكن لدى بريطانيا تشريعات تواجه بها الشركات الضخمة مثلما فعلت الولايات المتحدة . غير أننا نجب أن نشير إلى أن الحكومات العالية في الفترة ١٩٠٦ - ١٩١٤ توسعت قليلا في الخدمات الاجتماعية ، وصاحب هذا التوسع محاولة محدودة جداً لرفع دخول الفقراء عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء . غير أنهم لم يذهبوا بعيداً في هذه المحاولة . ولسنا نغالي حين نقول إن بريطانيا كانت قبل عام ١٩١٤ مثالا كاملا للاقتصاد غير الموجه ، وكانت تصور نظاماً اقتصادياً يتمشى مع القوانين الطبيعية التي يعشقها رجال الاقتصاد القدامى .

ولكن ، لم يكن في الامكان استمرار هذه الحرية أثناء الحرب . فطوال سنى الحرب ، كان من الضروري توجيه الانفاق بحيث يني بمطالب الحرب . وأصبحت الحكومة هي «الزبون» الرئيسي لكثير من المنتجين كما أصبحت أول من يطلب طاقات عاملة ، وكان لا بد - نتيجة لهذا - أن تبسط نفوذا كبيرا على الصناعة والزراعة . واقتضى هذا تزويد وزراء الذخيرة ، والغذاء ، والزراعة ، والخدمات الوطنية بسلطات كبيرة يتحكمون بها في الانتاج وكانت لهم سلطة تزويد المصانع الخاصة بالعمال والمواد أو حرمانها منها . وكانوا يصدرون - بالتضافر مع الوزارات الأخرى - مزيدا من الاوامر التي يطالبون المنتجين بتنفيذها .

وكانت الحكومات الموجودة خلال سنى الحرب تحاول بقدر الامكان احترام تقاليد الاستثمارات الخاصة ، ومن ثم مارست سلطانها الجديد عن طريق رجال الاعمال المشغولين في مختلف الصناعات . وظهرت مجموعة كبيرة من اللجان التنفيذية والاستشارية ، وأغلبها يتألف من رجال الاعمال الذين أخذوا يعبرون بالنشاط الصناعى والتجارى لخدمة الحرب وأرادت الحكومة تسهيل الإجراءات بينها وبين رجال الأعمال ، فشجعتهم على تكوين شركات متحدة . وعقدت اتفاقيات مع ممثلى الرأسمالين فى الصناعات المختلفة ، وتركت لهم حرية الاجراءات لمواجهة الاحتياجات القومية . وأهم من هذا كله انها تركت لهم حرية جمع أرباح ضخمة ، حتى بعد دفع ضرائب الحرب الخاصة .

وفى ظل ظروف الحرب لم تعد التجارة الخارجية حرة بطبيعة الحال ذلك لأن المنتجين لم يستطيعوا سوى تصدير المنتجات التى لا تحتاج إليها الدولة . وأصبحت الدولة تشرف على الواردات والصادرات نظرا لقيود الملاحة نتيجة لحرب الغواصات والاستيلاء على ناقلات للحرب . وتدهورت تجارة بريطانيا الخارجية تدهورا كبيرا وكانت هناك بعض البلدان التى تعتمد على بريطانيا فى السلع المصنوعة ، فكان منها إلا أن اتجهت إلى بلاد أخرى ، أو حاولت تنمية صناعاتها بنفسها ، حتى ولو كانت كلها هذا الكثير . وبات من الواضح لهذه البلدان أن بريطانيا ستخرج من الحرب وهى عاجزة عن استرداد مكائتها فى التجارة العالمية . أضف إلى هذا أن تصدير رأس المال توقف بصورة حاسمة ، فاجتة

ذلك لأن الحرب ابتعلت كل اللدخرات الموجودة . كانت بريطانيا أكبر دولة تقرض بلدان العالم . فأصبحت في الحرب تستدين رؤوس الأموال ، وخاصة من الولايات المتحدة ، والنسب إلى بريطانيا طوفان من واردات الحرب ، وعجزت بريطانيا عن إرسال صادرات في مقابل هذه المواد . واضطرت إلى أن تنبع في أمريكا جزءاً كبيراً من استثماراتها فيما وراء البحار ، وذلك لتدفع منها ثمن الأغذية والذخيرة .

وتعرض معيار الذهب للخطر وفي بادئ الأمر عولج التبادل بين الاسترليني والدولار عن طريق قروض للحكومة البريطانية ، ثم دخلت الولايات المتحدة الحرب مع الحلفاء وفقد الجنيه رابطته بالذهب ، وحل محل النظام القديم التلقائي نظام للنقد الموضوع على أسس .

وتحت وطأة المشاعر التي أثارها الحرب ، حدث التصدع الأول في نظام التجارة الحرة . وفرضت الرسوم الوقائية على بعض السلع ، لخدمة التطور في داخل البلاد . غير أن رسوم الحماية هذه لم تفد كثيراً طالما أن الحرب كانت مستمرة . ذلك لأن ظروف الملاحة هي التي كانت تسيطر على الواردات والصادرات .

وما أن حل عام ١٩١٨ حتى كان اقتصاد بريطانيا هو اقتصاد موجه في الواقع ، وذلك نتيجة للأساليب السالف ذكرها . كان التوجيه يهدف إلى إنتاج أكبر نسبة ممكنة عن طريق الأيدي القليلة الموجودة بعد ذهاب الكثيرين من العمال إلى صفوف القوات المسلحة . وكان التوجيه يهدف إلى إشباع مطالب الحرب .

غير أن هذا التوجيه لا يمكن أن يستمر بعد أن تضع الحرب أوزارها. فلقد كان التوجيه الاقتصادى بريطانيا يعتمد على ثلاثة أشياء : وضع الحكومة باعتبارها أكبر مشتر للسلع - قلة الأيدى العاملة والمواد نتيجة الحرب - ضيق نطاق الملاحة . وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى توقفت الحكومة عن طلب الحرب . وازداد عدد العمال بصورة كبيرة بعد أن عادوا من صفوف القتال . وبعد إلغاء سفن الملاحة التجارية التابعة للحكومة ازدادت رقعة الملاحة بصورة مقلقة ، بالرغم من أن التجارة الخارجية انكمشت . بعد الفقر الذى منى به العالم من جراء الحرب .

وإزاء هذه الظروف الجديدة عاد رجال الأعمال إلى سابق أعمالهم ، وإلى أوضاع ما قبل الحرب . وسارعت الدولة برفع القيود التى فرضتها على الصناعة والزراعة فى سنى الحرب . وأتاحت الفرصة لرجال الأعمال ليعيدوا النظر فى أساليبهم حتى تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة فى عالم ما بعد الحرب . وكانت هناك ، فى كل مكان ، محاولات جادة للرجوع بقدر لا يمكن إلى الأوضاع التى كانت سائدة قبل الحرب . أما الإجراء الوحيد الذى تم الاحتفاظ به عن عمد ، دون تغيير ، فبى الرسوم التى تهدف إلى حماية الصناعات المحلية .

غير أن العودة إلى سابق الأوضاع لا يمكن أن تتم بصورة سريعة . لقد اضطرت الدولة إلى الاحتفاظ ببعض القيود ، بالرغم من أنها كرهت ذلك ولم تنته قيود الفحم إلا فى عام ١٩٢١ وصاحبها معركة صناعية

حريرة . ولم يكن في الإمكان إعادة معيار الذهب إلى سابق أوضاعه إلا في عام ١٩٢٥ .

ومع ذلك، استطاعت بريطانيا أن تعود تدريجاً إلى الظروف القديمة - ظروف الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة - ولم تفرض الرسوم الجمركية إلا على أنواع قليلة من السلع . وعندما أراد المستر بولدين - عام ١٩٢٣ - فرض رسوم جمركية على جميع السلع، أدى هذا إلى فشله الساحق في الانتخابات . وعندما أعاد المستر تشرشل - في عام ١٩٢٥ - معيار الذهب إلى القيمة السابقة للاسترليني بحيث استطاعت هذه العملة الوقوف أمام الدولار ، وجها لوجه ، عادت بريطانيا إلى ما يشبه أوضاعها عام ١٩١٤ - وذلك في الميدان الاقتصادي .

غير أن هذا النظام لم يؤد دوره بالأسلوب القديم . لقد فقدت بريطانيا بعض أسواقها الخارجية في الحرب ، وعندما وضعت الحرب أوزارها ، لم تستطع استرداد هذه الأسواق . ولم ترجع صناعة القطن إلى سابق ازدهارها ، وقد كانت أهم سلعة تصدرها بريطانيا . أما صناعة الفحم فلم تعد إلى سابق مجدها إلا في لحظات جد خاطفة - والسبب في هذا احتلال فرنسا للروهر . وميند فترة الكساد الذي أعقب سنى الحرب لم يقل عدد المتخطلين في بريطانيا عن مليون عامل ، وكانت هناك دائماً مناطق تعاني من الفاقة . ولا تستطيع وحدها أن تنتشل نفسها من هذه الشقاء الذي وقعت فيه .

وفي الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣١ التي اللوم على عاتق الذين أعادوا معيار

الذهب إلى سابق التشابه بين الجنيه الاسترليني والدولار. كان من الواضح أن قيمة الجنيه أكثر مما يستحق، وأن هذه القيمة تقف عقبة كئوداً أمام المصدرين. وقال البعض إن المسؤولين أخطأوا حين عادوا إلى معيار الذهب مرة أخرى. وإن الاعتماد على النقد كان سيخدم التجارة والصناعة بصورة أفضل. واكتفى البعض الآخر بأن حذب تقييم الجنيه بأقل من القيمة التي حددت له. ومهما يكن الأمر فقد أدت هذه القيمة الكبيرة إلى سياسة مالية منكمشة، سياسة ترمي إلى خفض الأسعار عن طريق تقليل الأجور وغيرها من تكاليف الإنتاج. ولكن لم يكن من اليسير خفض التكاليف. فقد ظلت الفوائد مرتفعة نظراً لقلة النقد وكثرة ديون الحكومة ذات الفوائد الكبيرة والتي يحين موعد دفعها في وقت مبكر. كانت الفوائد كبيرة، ولكن النعال لم يكونوا على استعداد لتحمل عبء خفض التكاليف.

لم تكن الظروف مواتية إذن في بريطانيا — حتى قبل حدوث الكساد العالمي. وعندما حل الكساد بالفعل — إبان الذعر الذي ساد وول ستريت عام ١٩٢٩ — ازدادت القيود، وعندما انتقل الكساد من بلد إلى آخر تدهورت تجارة بريطانيا الخارجية وتدهورت الأسعار بصورة كبيرة، وبخاصة أسعار المواد الغذائية والمواد الخام. ذلك لأن الكساد الذي حل بأمريكا أدى إلى خفض طلبها للمواد الخام. أما المواد الغذائية فيتعذر معها خفض الإنتاج عندما يقل الطلب.

وبعد عام ١٩٢٩ شعرت بريطانيا — وهي أكبر سوق حر للواردات

من أى نوع - أحست بمدى رغبة العالم فى أن يبيع سلعة بأى ثمن ، واستفاد المستهلكون البريطانيون من هذا ، أو بمعنى آخر ، استفاد الذين لديهم من الدخل ما يمكنهم من الشراء . وانخفضت تكاليف المعيشة بسرعة - وظلت نسبة الواردات البريطانية مرتفعة ، بينما انخفضت نسبة الصادرات . وبدلاً من أن تجد بريطانيا أمامها - فى عام ١٩٣١ - رصيداً كبيراً من رأس المال تصدره للخارج بعد دفع ثمن الواردات - جوهت برصيد مضاد من المدفوعات .

لم يكن هذا الأمر ليزعج السلطات البريطانية لو أنها استطاعت اعتباره شيئاً مؤقتاً فلقد كانت هناك كميات كافية من رأس المال المستثمر فى الخارج وبآجال محدودة ، وكانت هذه الكميات كافية لمواجهة الأزمة . بل لقد كان من الممكن ألا يحدث أزمة بريطانية لولا أن متاعب الاسترليني صاحبها وجود حكومة عمالية لا يحبها أصحاب المصالح . والذي حدث أن الذين يهمهم الأمر أحسوا بما يشبه الذعر . ورفضت الحكومة العمالية الانصياع إلى أوامر بنك إنجلترا ، وأدى هذا إلى طردها من مقاعد الحكم ، ثم عاد زعيمها ماكدونالد على رأس حكومة ائتلافية من المحافظين والأحرار « لإنقاذ الجنيه والبلاد » .

وفى خلال الشهور القليلة التالية تعرضت السياسة الاقتصادية لتحول كامل . كانت هناك طريقتان واضحتان لإعادة ميزان المدفوعات إلى حالته الطبيعية ، وتتلخص الطريقة الأولى فى تقييد الواردات عن طريق التعريفة الجمركية الوقائية . أما الطريقة الثانية فتتلخص فى خفض القيمة الذهبية

الجنيه . وعندما وصلت الحكومة الجديدة إلى مقاعد الحكم سارعت فطبقت الإجراءات معاً . لقد كانت بريطانيا الموثل العتيد للتجارة الحرة ، ولكن ، هى تندفع إلى نظام الحماية التامة كانت بريطانيا بمثابة المركز العالمى للعالم ، وكانت من أكبر المناخين عن معيار الذهب ، ولكن ها هى تتجه إلى نظام غير ثانت نظام يتطلب منها السير على أسلوب العملة المتغيرة .

غير أن التعريفه الجمركية التى تميز بين سلعة وأخرى وتهدف إلى حماية المصنوعات الداخلية إنما تتطلب نوعاً من التخطيط الاقتصادى . ولقد تألفت اللجنة الاستشارية لرسم الواردات للنظر فى السياسة الجمركية الجديدة ، واستحالت هذه اللجنة بالضرورة إلى هيئة لها سلطة تشجيع بعض الصناعات وعدم تشجيع أخرى . وكان من الطبيعى أن يمتد سلطانها ونفوذها عندما أصبح لها حق الإصرار على إعادة تنظيم صناعات الصلب كشرط لحماية هذه الصناعات جمركياً . ولم تكن مستبدة فى شروطها — غير أن هذه الشروط عبرت عن حق الدولة فى أن تقول رأياً إزاء سياسة وأسلوب أى صناعة تحمىها الدولة من المنافسة الأجنبية . ولم يمتض وقت طويل وانضحت المعانى الكبيرة التى تكمن وراء السياسة التجارية الجديدة فى بريطانيا . وبالرغم من أن بريطانيا لم تفرض عوائد على منتجات المستعمرات التابعة لها ، إلا أن هذه المستعمرات خشيت أن تمتد إليها هذه العوائد وبدأت تطالب برقعة أوسع من السوق البريطانى ، على حساب المنتجين الأجانب . وفى أوتانوا بذلك المستعمرات مساومات عنيفة مع الوطن الام ، وباعوا منتجاتهم بأكثر سعر ممكن فى

مقابل مزبد من السيطرة على السوق البريطانية . وانزعجت الدنمارك وأرجنتين من اتفاقيات أوتارا وكان على بريطانيا أن تصل إلى قرار فيما يختص في كميات الغذاء التي تنوى إنتاجها محلياً، والكميات التي ستشتريها من المستعمرات في مقابل صادراتها (صادرات بريطانيا) ، وما هي الكميات التي تستمر في استيرادها من البلدان الأجنبية .

وكان على المزارعين ، طوال هذا الوقت ، أن يواجهوا منافسة المواد الغذائية الرخيصة القادمة من وواء البحار ، فأخذوا يصيحون مطالبين بحماية منتجاتهم . وقد أعفيت معظم الواردات الزراعية من التعريفات الجمركية التي فرضت بعد أزمة ١٩٣١ ، ذلك لأن الحكومة خشيت أي صيحة ترتفع بها الأصوات إذا هي حاولت فرض ضرائب على طعام الناس . وحتى لو فرضت ضرائب فإن هذا لن يفيد المزارع البريطاني كثيراً لو أعفيت المستعمرات البريطانية من هذا الإجراء . والواقع أن بعض المواد الغذائية المترفة وشبه المترفة قد خضعت لضرائب ١٩٣١ ، غير أن السلع الأساسية ظلت معفاة من هذه الضرائب .

ليس معنى هذا أن الدولة لم تفعل للمزارعين شيئاً : فقتيل الكساد العالمي كان المزارعون يتلقون إعانة على زراعة البنجر ، وكانت هذه الإعانة كبيرة جداً ، وكان تفوق المبالغ التي تكفي لشراء السكر من الخارج . ثم جاءت الحكومة العالمية فأبعت هذه السياسة بقانون التسويق الزراعي لعام ١٩٣٠ وطبقاً لقانون القمح اضطرت أصحاب الملاحن إلى شراء أنصبة محددة من مشرتين آخرين يستخدمون أكثر من الكمية المطلوبة من القمح المحلي . وعلاوة على ذلك استطاع المزارعون بيع قمحهم بأسعار

تفوق قيمته في السوق ، وقد أخذت الدولة الإعانة من الجمهور عن طريق سعر الرغيف . وحددت الدولة اجمالاً هذه الإعانة حتى لا تتسع الرقعة المزروعة قحاً ، وهكذا تضاءلت الإعانة كلما زاد الانتاج .

أما قانون التسويق الزراعى فلم يقدم معونة أو يوفّر حماية ، وإنما كان محاولة من جانب الحكومة العالمية لحث المزارعين على تكوين منظمات تسويق تعاونية — وذلك عن طريق «طعم» السلطات الاجبارية لقد كفلت للمنتجين — بموافقة من وزارة الزراعة — سلطة تأليف هيئة تسويق يمكن إجبار كافة المنتجين الزراعيين على الانضمام إليها . وهكذا تستطيع الهيئة تنظيم الأسعار وتحديد ظروف بيع المنتجات .

ولقد كان الدكتور أديسون ، وزير الزراعة العالى ، ينوى إصدار قانون آخر يقضى — لاحق بالاول — ويقضى بتنظيم التوزيع تنظيمًا إجباريًا والهدف من هذا تضيق الهوة بين السعر الذى يدفعه المستهلك والمعونة التى يتلقاها المنتج . غير أن الحكومة العالية تركت الحكم قبل أن تناح لها فرصة تنفيذ هذا الجزء التكميلى من برنامجها . وجاء الميجور اليوت كوزير للزراعة بعد الدكتور أديسون ، فوضع مشروع القرار فى صورة قانون — غير أن هذا القانون سار فى اتجاه آخر . وواضح أنه تأثر بطوفان الواردات الرخيصة التى كانت تريد أن تخرجها لها فى بريطانيا بعد أزمة الكساد التى حلت بالعالم . وبدلاً من أن يقلل من التبيد الناجم عن التوزيع ، استخدم الميجور اليوت — بمقتضى قانون التسويق الزراعى لعام ١٩٣٣ — سلطة تنظيم استيراد المنتجات الزراعية

عن طريق فرض قيود متعددة . وهكذا تسلم بالوسائل التي تساعد على رفع أسعار منتجات بريطانيا الزراعية عن طريق تقييد الواردات .

ونعيب على هذا النظام أنه فرض على المستهلك — في صورة رسوم أكثر مما أعطى للنتج . ذلك لأن القيود المتعددة المشار إليها ساعدت المستوردين على رفع أسعارهم إلى أكثر مما تستطيع التعريفية الجركية ، وهكذا اضطر المستهلك إلى دفع المزيد سواء وهو يشتري منتجات محلية أو منتجات مستوردة . ولقد حدث هذا بصفة خاصة بالنسبة للحم الخنزير المجفف ، فلقد كان اللحم الذي يصنعه الدنماركيون أفضل من اللحم المحلي من ناحية الجودة . وارتفعت أسعار اللحوم الدنماركية بصورة كبيرة نظراً للقيود المفروضة ، لدرجة أن الدنماركيين تلقوا مبالغ تفوق عما تلقوه من قبل ، بالرغم من أن الكمية التي صدروها قلت . وارتفع الانتاج المحلي ، غير أن أسعاره المرتفعة حالت دون استهلاكه بصورة كبيرة .

وفي الوقت نفسه قامت العقبات الضخمة في وجه لحم البقر المستورد وتدهورت أسعار اللحوم المحلية ، واحتج المزارعون قائلين إن هذا سيجر عليهم الكوارث ، واضطرت الحكومة إلى أن تقطع من الضرائب جزاء تعين به القائمين بتربية الماشية — وذلك بصورة مؤقتة ، وفي نفس الوقت أخذت تفكر في سياسة طويلة المدى . كانت الحكومة تريد فرض ضريبة على كافة لحوم البقر المستوردة ، بما في ذلك اللحوم الواردة من

المستعمرات ، كما أرادت استغلال هذه الضرائب في دفع المساعدات للقائمين بتربية الماشية .

غير أن المستعمرات عارضت هذه الإجراءات أشد المعارضة، وطالبت بالسماح بدخول منتجاتها دون قيود . وبذلك عارضت الأرجنتين التي رأت أن بضائعها تحرم من دخول بريطانيا تدريجياً . وظلت الحكومة تسعى للتغلب على هذه المصاعب ، وفي نفس الوقت استمرت في دفع الإعانات للمنتجين المحليين بصورة مؤقتة . وعقدت مع المستعمرات والأرجنتين اتفاقيات مؤقتة لتحديد كمية الواردات . ولم تستطع الحكومة البريطانية الإعلان عن « سياستها الطويلة المدى » التي وعدت بها إلا في نهاية عام ١٩٣٦ .

وعندما أعلنت عن هذه السياسة بالفعل اكتشف الناس أنها لا تعدوا أن تكون استمراراً للمساعدات التي تقدم للمنتجين المحليين ، وتستمد هذه المعونة من الرسوم المفروضة على اللحوم المستوردة ، ما عدا اللحوم الواردة من الدومينيون . واضطرت الحكومة إلى نبذ اقتراحها الخاص بفرض ضرائب على واردات الدومينيون ، ذلك لأنها عجزت عن استمالة الأرجنتين لقبول رسوم تفوق الامتيازات التي منحت للمستعمرات ولقد كان الوضع ينطوي على بعض الامتيازات لأن خفض المبالغ التي كان المستهلك الفقير سوف يدفعها لقاء المساعدة المقدمة للمنتجين للحوم المحلية الغالية .

وتم تطبيق قوانين التسويق الزراعي على اللبن - وجاء ذلك في وقت

مبكر . وتلخص الموقف في أن كافة الأطباء اجمعوا على مدى الحاجة إلى استهلاك مزيد من الألبان السائلة ، خاصة بين صفوف قراء الشعب وكان هناك اعتراف بضرورة تجويد الألبان ، عن طريق القضاء على أسباب المرض . وكان المنتجون البريطانيون يحتكرون سوق اللبن السائل بصورة طبيعية ، غير أن أسعاره لم تجعل المستهلكين يستهلكون كافة الكميات المطروحة في السوق . وتم استغلال الفائض في إنتاج الألبان المركزة ومنتجات الألبان مثل الجبن والزبد . وكان سعر اللبن المستخدم في هذه المنتجات أقل من سعر اللبن السائل المطروح للمستهلكين .

وقبل تكوين « هيئة تسويق الألبان » ، كان بوسع المنتجين في بعض المناطق ، أن يبيعوا كافة إنتاجهم للاستهلاك السائل على حين أن المنتجين في الأطراف البعيدة كان عليهم تصريف « فائض » كبير في سوق التصنيع ، وقد نجح المنتجون في مناطق اللبن السائل إلى حد كبير في التقليل بطرق عليية من التفاوت الفصلي في مقدار الإنتاج وهو ما كان يبدو بوضوح في مناطق أخرى .

وقد أضافت موجة الكساد العالمية إلى جانب آثارها الأخرى ، انهياراً شديداً في أسعار منتجات الألبان المستوردة . وأدى هذا إلى انخفاض الأسعار التي كان يمكنها أن يباع اللبن « الفائض » في بريطانيا ، فكان تهديداً للمنتجين الذين اعتمدوا على سوق التصنيع . وقد لجأت هيئة تسويق الألبان في سبيل مساعدة هؤلاء المنتجين ، إلى ارغام كافة منتجي الألبان لبيع إنتاجهم عن طريق الهيئة وبالأسعار التي تحددها . وهكذا أصبحت

المهيئة مشولة عن تصريف ما يمكنها تصريفه في سوق السائل ، والتخلص من الباقي بأقل الأسعار التي يمكن أن يدفعها المشتغلون بصناعة الألبان وكان معنى هذا أنه إذا كان على المزارعين أن يحصلوا على أسعار أقل فإن مستهلكي اللبن السائل كانوا مضطرين لدفع سعر أعلى لموازنة الأسعار المنخفضة التي يدفعها المشتغلون بصناعة الألبان ، غير أن الأسعار المرتفعة للبن السائل لم تكن لتستمر في الوقت الذي يزيد فيه مقدار الاستهلاك منه إذ كان من شأنها أن تعوق الاستهلاك ، كما أن الأسعار المعدلة التي كانت تدفع للمزارعين في المناطق النائية كانت ستؤدي بالضرورة لزيادة الانتاج غير أن سرعة زيادة الانتاج مع ارتفاع أسعار اللبن السائل إنما يعني بيع فائض أكثر للمشتغلين بصناعة الألبان بخسارة كبيرة .

وعليه كان لابد من علاج هذه الحالة ، وخاصة بعد ما ظهر من آراء طبية تنادى بحاجة الأطفال للزبد من اللبن الطازج . ومن هنا نشأ نظام « الألبان في المدارس » ، الذي بمقتضاه صار توزيع الألبان بكميات محدودة وبأسعار منخفضة على الأطفال في المدارس ، وهكذا أمكن تحويل جانب من « الفائض » الذي كان يمتصه سوق صناعة الألبان .

غير أن هذا النظام لم يحل لب المشكلة ، وحتى نهاية عام ١٩٣٦ ظلت المشكلة الرئيسية وهي خفض أسعار اللبن ليصبح في مقدور المستهلكين الفقراء ، دون حل .

وقد قصدت أن أبين بهذه الأمثلة كيف أن محاولة التوسع في الانتاج

فى ظل الازواج الرأسمالية ، لا بد وأن تصطبعم بعقبات وعراقيل صعبة
الحل . فالتوسع فى الانتاج لن يكون متاحاً فى ظل نظام الربح إلا إذا
أتيح للمنتجين أسعار أعلى . الا أن زيادة الاستهلاك لا تتحقق إلا إذا
دفع المستهلكون أسعاراً أقل . وقد ركزت السياسة الزراعية فى بريطانيا
اهتمامها خلال السنوات القليلة الماضية على مسألة رفع أسعار الحاصلات
الزراعية . وكان هذا يتضمن أن يتحمل المستهلكون دفع أكثر مما كانوا
سيدفعون ، وبالتالي إعاقه الاستهلاك . ولكن ما لم يكن المنتجون
المحليون يتمتعون باحتكار طبيعى كما فى حالة اللبن السائل ، فإنه لن يمكن
تكليف المستهلكين أكثر مما يحتملون ، توضع القيود على الواردات
أى فرض الرسوم الجمركية ونظام الحصص وغيرها على الواردات
الزراعية .

ولكن هناك بالطبع وسيلة أخرى ، إذ بوسع المنتجين أن يجنوا
أرباحاً أكثر دون أن يدفع المستهلكون أكثر إذا ما كان لدى الدولة
الاستعداد لمنحهم إعفاء من الضرائب .

وقد حدث مثل هذا بالنسبة لبعض المحاصيل خلال الأزمة العالمية
غير أن الدولة قد أظهرت فيما وضعته من تنظيمات زراعية ، ميلاً واضحاً
بجعل المستهلكين يدفعون ، حتى ولو كانت آثار عرقلة الاستهلاك
ظاهرة الواضحة .

ولم يكن هذا إلا نتيجة التدهور الكبير فى أسعار المواد الغذائية
المستوردة خلال الأزمة . وهكذا كان بوسع الدولة أن تنقل عبء

الضريبة على المستهلكين دون أن تطالبهم بدفع أسعار أعلى مما تعودوا دفعه قبل الأزمة . ولكن أصبح هذا من الصعوبة بمكان بعد انتعاش الاسعار الزراعية العالمية . وهكذا بنهاية عام ١٩٣١ ، ارتفعت تكاليف المواد الغذائية بالقطاعى بنسبة ٢٠ ٪ / تقريباً منذ منتصف ١٩٢٣ بفضل ارتفاع الاسعار العالمية وكذا النظم المحلية التى حققت بدورها رفع الاسعار .

وعلى أى حال فإن الرسوم الجمركية الصناعية باستثناء القيود الكمية على الواردات ، كانت عوناً كبيراً للمنتجين الرأسماليين الذين زادت قدرتهم على التصدير بتدهور القيمة الذهبية للاسترليني . غير أنه قد اتخذت خطوات مميّنة فى بعض الصناعات من أجل رفع الاسعار فى غير صالح المستهلكين . وهذا ما فعلته حكومة العمال عندما أصدر مرسوم المناجم الفحم عام ١٩٣٠ الذى أباح لأصحاب المناجم حق تحديد أسعار البيع وكذا كمية الناتج ولاشك أن الحكومة ارادت من وراء ذلك تحسين أجور وساعات المشتغلين فى التعدين ، ثم تمكين أصحاب المناجم من الاستمرار دون إعادة تنظيم الملكية ووسائلها وهو الامر الذى تطلبه الصناعة والواقع أن مرسوم ١٩٣٠ قد أرغم المستهلكين المحليين للحوم على مساعدة تجارة الباصدارات المتنافسة كما أن محاولة جعل إعادة التنظيم شرطاً للنظام قد فشلت لعدم تلاؤم السلطات التى خولت إلى « هيئة إعادة تنظيم المناجم الفحم » التى تكونت وفقاً للرسوم ولم يكن هذا الفشل نتيجة خطأ الحكومة وحدها ، إذ أدخل مجلس اللوردات تعديلاً على القائمة وبذلك لم تحقق الهيئة أية نتيجة ذات بال . وكل ما حدث هو أن صار أصحاب

مناجم الفحم في وضع يبيح لهم الاحتكار بصفة قانونية ضد الجمهور ، وهو الوضع الذي لا زالوا يتمتعون به ولا يبدو أنهم سيفقدونه طالما كانت الحكومة الحالية قائمة .

والصلب هو الصناعة الثانية التي تمتعت بحماية خاصة إلى جانب الرسوم الجمركية ، التي كانت ، على أي حال الأداة الرئيسية في هذا المجال فقد توفر لمنتجى الصلب حماية شاملة ضد الواردات بشرط أن يتخذوا خطوات إيجابية في سبيل إعادة تنظيم الصناعة . ولكنهم لم يفعلوا هذا بل كونوا اتحاداً قوياً فيما بينهم لتمثيلهم تمثيلاً فعالاً . ثم بدأوا يتفاوضون مع منتجى الصلب في القارة الذين كانوا أعضاء في اتحاد الصلب الدولى ، وذلك لعقد اتفاق جماعى بشأن موقع الأسواق . وهنا أثار المنتجون الأجانب مسألة الواردات إلى بريطانيا التي بلغت قدراً ضخماً فيما يختص بالصلب الخام . وتقدم الوفد البريطانى ، تحت ضغط منتجى الصلب الخام ، باقتراح لتحديد حصة الوارد لم يرض عنها كارتل . وعند هذه النقطة كادت أن تتحطم المباحثات لولا أن خفت الدولة لمساعدة المنتجين البريطانيين بأن وافقت على وضع ضريبة جمركية مانعة على الصلب المستورد حتى يضيفوا الخفاق على الأجانب . وكانت خطوة فعالة . فقد أصبح الصلب الخارجى مقيداً بكمية محدودة بالمقارنة بما كان يحدث سابقاً عندما كان الرأسماليون البريطانيون يتفنون مباشرة مع الأجانب وقد جاء هذا الإجراء رداً على اعتراضات عدد من شركات الصلب التي فرضت عليها ضرورة شراء ما تحتاجه من المواد نصف المصنوعة ، سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة بأسعار مرتفعة نسبياً . وفى الوقت الذى

كانت تدور فيه المباحثات ، أخذت الحكومة البريطانية تسعى إلى رفع شأن المصدرين البريطانيين ، وخاصة صادرات الفحم ، عن طريق نظام منقح لاتفاقيات التجارة مع الدولة الأجنبية . فاضطرت الدانمارك ، في سبيل المحافظة على مركز سلعها في السوق البريطانية ، الحيوى - بالنسبة إليها ، إلى الموافقة على شراء نسبة أكبر من وارداتها من بريطانيا واتبعت نفس السياسة ، وإن كانت في نطاق أقل نسبياً ، كل من النرويج والسويد وبعض الدول الأوروبية وكذا الأرجنتين . وطريقة الاتفاقات الثنائية هذه لم تصل فيها بريطانيا إلى المدى الذى وصلت إليه ألمانيا . ولكنها حققت الكثير بخلق وتوسيع منطقة الاسترلى ، وبإلقيام بدور فعال في فتح أبواب واسعة للتجارة البريطانية فيما وراء البحار .

وعلى أى حال فإن نمو منطقة الاسترلى ، كان لا شك عاملاً يفوق في أهميته السياسة الجديدة لاتفاقات التجارة التى تعتمد عليها اعتماداً كبيراً وعندما خرجت بريطانيا عن معيار الذهب فى سنة ١٩٣١ ترددت التنبؤات بأن مثل هذه الخطوة ستودى بمكانة لندن كإحدى مراكز المال فى العالم . ولكن ما حدث هو أنها قوت ودعمت مركز لندن ، ثم تبعتها الولايات المتحدة فى التخلي عن معيار الذهب ، أما فرنسا وغيرها من الدول الأخرى التى ظلت تأخذ بمعيار الذهب ، فقد أصابها ضعف شديد نظراً لاضطرابها إلى إلتباع سياسة تضخمية حادة . وهكذا لم يكن بوسع فرنسا التخفيف من الأزمة ، على حين استطاعت الدول الاسكندنافية وأستراليا وعلى رأسها بريطانيا وتجمعهم منطقة الاسترلى ، أن تمارس حرية تامة فى انتهاج سياسة التوسع النقدى لمواجهة الأزمة .

وقد بدأ أول الامر أن الجنيه الأسترليني وقد فقد معياره الذهبي المحدد ، سوف تتحدد مكاتته الدولية بواسطة السلطات النقدية البريطانية . غير أن وضع بريطانيا كمرکز لمنطقة الأسترليني وعدم الثقة المستمرة في مستقبل العملات الأخرى جعل من الأفضل وجود نوع من الإشراف على العملية وقد تم هذا بواسطة «إدارة تقويم النقد» التي أنشأتها الحكومة ولا تخضع لبنك إنجلترا بل هي أداة لمراقبة تقلبات النقد والعمل على استقراره ، وقد استطاعت عن طريق النقد الأجنبي والذهب من تكوين احتياطات هيات لها القدرة ، خلال فترة قصيرة ، على التصرف وفعل ما تشاء في نطاق النقد الأجنبي .

وعلى العموم فإن بريطانيا ، نتيجة التغيرات التي إستحدثت منذ عام ١٩٢٩ ، قد ابتعدت كثيراً عن سياستها التقليدية في الاقتصاد الحر ، فأخذ اصبح الحكومة يبدخل بشكل سافر في مسائل النقد والتجارة الخارجية ونظام الإنتاج الزراعى والصناعى كما امتد إلى الفحم والصلب هذا إلى جانب التدخل في سياسة البناء والكهرباء ووسائل النقل وغير ذلك من التنظيمات المحلية . وكان تدخل الدولة أوضح ما يكون في الصناعة ولكن لم يصل إلى حد الاقتصاد الموجه أو تخطيط الاقتصاد كسياسة مطلقة .

وسبب عدم وصولها إلى هذه المرحلة ، هو أن تلك الخطوات كانت تتم في نطاقات فردية منفصلة دون تنسيق شامل في اطار يجمعها . فقد تناولت الحكومة بالبحث عدداً من المشاكل البارزة التي لا يمكن السكوت عليها . ولكن كان هناك عدد أكبر من المشاكل — كأعادة تنظيم صناعة

القطن مثلاً - لم تستطع الحكومة إيجاد حل لها أو لم تفلح في معالجتها وهي كانت مدفوعة في تناولها للمشاكل المذكورة تحت ضغط المصالح التي لا بد لها من مراعاتها . ولذلك لم تضع في اعتبارها ما قد يكون من رد فعل لواحد من إجراءاتها على الآخر أو على الاقتصاد البريطاني في مجموعه .

والسبب الثاني ، هو أن إجراءاتها كانت تحمل طابع التقييد إلى حد ما حتى لو أعلنت أن هدفها إنما هو زيادة الإنتاج والتشغيل . ويتضح هذا من سياستها الزراعية التي كانت توحى بطبيعتها إلى زيادة الإنتاج المحلي وذلك عن طريق توازنه مع المنتجات المستوردة . أما من وجهة نظر المستهلك فكانت السياسة بمثابة تقييد للنتجات من أجل ضمان أرباح المنتجين .

أما السياسة النقدية البريطانية حتى ١٩٣١ : فقد اتسمت بالتضخم ولكن بعد الخروج عن معيار الذهب أصبحت سياسة توسعية إلى حد معقول . ولم تكن هذه جزءاً من « تخطيط » للتجارة أو الإنتاج الذي كانت ثمرته حركة الانتعاش التي تميزت بها سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

ولا يمكن القول ما إذا كان بوسع الحكومة سلوك نهج آخر . فقد سبقَت الإشارة إلى أن النقود هي السلعة التي يمكن للأسمايلية أن تتوسع بواسطتها في العرض دون أن تلحقها أية خسارة . وذلك لأن النقود ليس لها تكاليف إنتاج بالنسبة لكافة الأغراض العملية . والتوسع النقدي قد يؤدي إلى خفض معدلات الفائدة ولكنها أيضاً قد تزيد في نفس الوقت من مقدار ما يدفع كفائدة للقروض ذات الآجال الطويلة .

وهكذا تمخض عن تجربة بريطانيا منذ عام ١٩٣١ شيان . ففى تبين أن التخطيط فى ظل الرأسمالية ، طالما كان يتصل مباشرة بالإنتاج والتجارة ، لابد وأن يحمل طابع التقييد من وجهة نظر المستهلكين ، والاستقلالية وعدم التنسيق وهو مقيد لأن الانعاش فى ظل الرأسمالية لا يتحقق إلا بتنشيط باعث الريح . وهو استقلالى أو قطاعى إذا صح التعبير لأنه يمس كل جانب من المشكلة من وجهة نظر كل مصلحة خاصة تحركها باعث الريح .

ولكن من الواضح أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تصح تخطيطاً اقتصادياً . ذلك أنه إذا تم التخطيط لقطاع بذاته دون آخر فليس بعيداً أن يتعارض العمل فى كل منها مع الآخر . فالمفروض أن التخطيط ماهو إلا استغلال كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصى استغلال ممكن . وهو يعنى محاولة استخدام أكبر قدر من المواد تضمن تحقيق أغراض اشتراكية مرغوبة . وهكذا فإن «التخطيط» البريطانى عام ١٩٣١ قد فشل فى مهمته .

ومع ذلك فقد حقق الاقتصاد البريطانى انتعاشاً ملحوظاً من وجهة نظر الرأسمالية . ولكن هذا الانعاش لم يصب بطبيعة الحال مشكلة المناطق غير المستغلة وصناعة الفحم والقطن المحتاجة لإعادة التنظيم ، وفيما عدا ذلك كان أثره واضحاً . والراجح أن هذا إنما يعود إلى حتماً إلى جهود القوى العالمية فى سبيل الانعاش والذى عاد بعض أثرها بطبيعة الحال على المستهلكين البريطانيين .

أما بالنسبة للزراعة ، فإن مشكلة عدم إمكان تنشيط الإنتاج إلا بواسطة الأسعار العالمية بينما لا يمكن زيادة الاستهلاك إلا بتخفيض الأسعار

أصبحت أكثر وضوحاً إذا تدخلت أنظمة التسويق المختلفة وتضاربها عند التطبيق . ووقفت الحكومة مكتوفة اليدين أمام مشكلة المباطىء التي تعاني الكساد ، ذلك أنه لم يكن من فائدة ترجى من محاولة التنبه عن طريق جعل منتجاتها نادرة حتى يزيد الإقبال عليها .

ولكن رغم أن الانعاش أصبح حقيقة ظاهرة إلا أنه لم يكن بصورة كاملة ذلك أن البنيان الإنتاجى كان مشكلاً بحيث يتلاءم مع الأوضاع العالمية العادية ومع نشاط صناعات التسليح .

ولكن يمكن القول أنه كان لابد من تعويض المنتجين لما لا قوة من عنت ومعاناته ومن هنا كانت الحكومة على صواب بجعلها منتجاتهم نادرة حتى ترتفع أسعارها فتعود عليهم الفائدة ولكن كان أمام الحكومة إجراء كان بوسعها اتخاذه ولبنها لم تفعل ، وهو معالجة مشكلة تكاليف التوزيع . وهو ما كان يود الدكتور ايسون أن يقدم عليه في ميدان الزراعة على نمط قانون التسويق إلا أن الميجور اليوت انتهج سياسة التقييد للحد من السلع المستوردة للحفاظ على مستوى الأسعار المحلية .

ومن المعروف أنه في الوقت الذى يحدث فيه هبوط فى أسعار السلع الخام والمصنوعة ظلت تكاليف التوزيع على حالها من الارتفاع ، وهنا يظهر التساؤل عن عدم اتباع سياسة الدكتور ايسون ، بالنسبة للواد الغذائية ؟ ولكن يرد على ذلك بسهولة وهى أن فوائد التوزيع هى أيضاً جزء من الجهاز الرأسمالى وكان حينذاك جزءه أهميته . والحكومة التى تعمل على تحسين الأرباح الرأسمالية لا يمكنها بعد ذلك مهاجمة مصالح

الموزعين أو بائعي الجملة والقطاعي ، مهما تكن من وسائلهم وجدواها أو فشلها ، كما لا يمكنها التعرض لمصالح أصحاب مناجم الفحم أو الصلب الرأسماليين . وبهذه الطريقة لايجاد تقارب بين مدى أسعار المنتجين والمستهلكين ، فلن يكون هناك مجال للقيود أو العراقيل ، كما حدث في حالة اللبن ومظاهر التسويق الأخرى . وهكذا فإن تحديد الطريق الذي تسير فيه الرأسمالية لن يجعلها تمارس حرية مطلقة أو انطلافاً عتيقاً ، بل التمثل والتؤدة والسير باعتدال .

الفصل السادس الخاتمة

قد تكني الفصول السابقة لبيان نقطة واحدة على الأقل . فمن بين البلدان الخمسة التي حاولت دراستها في هذا الكتاب ليس هناك سوى بلد واحد فقد يحاول التخطيط على أساس استغلال موارد الإنتاج استغلالا كاملا — من أجل تحقيق الرفاهية الإنسانية . هذا البلد هو بالطبع الاتحاد السوفيتي ، ذلك البلد الاشتراكي . أما البلدان الباقية فتنتهج سياسة تؤدي إلى الفشل في استغلال قسط وافر من الموارد الموجودة ، أو تؤدي إلى استغلال هذه الموارد بطريقة غير اقتصادية ، بل بطريقة معادية للاشتراكية معاداة صريحة .

إن الاقتصاد السوفيتي يهدف إلى تحقيق الرفاهية ، بالرغم من أن الرفاهية — كستوى مرتفع للعيشة — أبعد ما تكون عن مواطني الاتحاد السوفيتي . وإذا كان الشعب السوفيتي فقيراً فلأنه لا يملك الوسائل الفنية التي تمكنه من إنتاج المزيد .. ولا يمكن أن يرجع فقرهم إلى إهمالهم في استغلال الموارد — مثلبا تفعل البلدان الرأسمالية الديمقراطية . وليست هناك ، في الاتحاد السوفيتي أزمة تعطل .

أما الاقتصاد الألماني ، والاقتصاد الإيطالي (وإن يكن بنسبة أقل

فظراً لأن الإيطاليين أكثر تساهلاً من الألمان) فكانا يهدفان في تخطيطهما إلى القرصنة، والسلب، والنهب. وإذا كانت ألمانيا قد تخلصت من أزمة التعطل إلى حد كبير فليس مرجع هذا أنها أوجدت للعمال عملاً يرفعون به مستوى المعيشة، فالواقع عكس ذلك تماماً. فلقد كانوا يطلبون من الشعب الألماني أن يربط حزامه، وأن يمتنع عن استخدام هذه السلعة أو تلك، وذلك لكي تصبح البلاد أكثر استعداداً للحرب. ولقد كان من الممكن أن تشتري ألمانيا من صادراتها واردات يحتاج إليها الشعب. أشد الاحتياج، غير أن ثمن هذه الصادرات كان يذهب في شراء الأسلحة ولم يكن الهدف من الإنتاج في مشروع السنوات الأربع، رفع مستوى المعيشة، وإنما خفضها، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي، استعداداً للحرب. إن تخطيطاً كهذا لا ينفع إلا إذا كانت الدولة التي تضعه تعتمد على القرصنة الناجحة التي تتم على نطاق عالمي. وعلاوة على ذلك، كان من المستبعد أن تنجح هذه السياسة أيضاً. فلقد كان الاقتصاد الألماني الموجه أبعد ما يكون عن الاقتصاد الحق. إذ أنه يسفر عن لص وطني يهدد مدينة الغرب كلها بالدمار.

فإذا انتقلنا إلى الاقتصاد الأمريكي وجدنا أنه يفتقر إلى التوجيه. والتخطيط افتقاراً تاماً — كل ما هناك خيوط حكومية بسيطة تربطه، أما جهاز الرأسمالية الفردية فيمر بمراحل إصلاح. ولم يكن مشروع روزفلت الكبير محاولة لتخطيط الصناعة، وإنما كان يهدف إلى حل أزمة طارئة، وإيجاد عمل للتعطلين، وإنقاذ الاستثمارات الرأسمالية من الإفلاس، ذلك كله لكي يعود جهاز الربح إلى سابق نفوذه.

وإذا كانت الحكومة قد وجدت نفسها في بعض الأحيان مضطرة إلى مزيد من التدخل بحيث لا تستطيع التنصل من التزاماتها الجديدة إلا أن ذلك لم يتم عن عمد وقصد ، وسيظل تدخل الحكومة في أضيق الحدود دائماً . ولقد عادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى طريق الرأسمالية الغير الموجهة .

أما الاقتصاد البريطاني فقد تأثر بالآزمة التي مر بها إلى حد كبير ، وتميز تأثره بأنه استمر لفترة طويلة . ويبدو أن محاولات بريطانيا في التخطيط في بعض القطاعات تهدف إلى الاستمرار . وهي تعبر عن محاولة لانجاح الرأسمالية عن طريق اخضاع بعض فروع الإنتاج للإشراف الجماعي من قبل رجال الأعمال . غير أن قيود هذه السياسة أثارت صيحة احتجاج من المستهلكين الذين طالبوا بإشراف موضوعي لا يتأثر بوازع الربح . ويكفي أن يطلع القارئ على تقرير الهيئة الخاصة بإعادة تنظيم إنتاج اللبن ، فلقد طالبت بإخضاع هيئة تسويق اللبن (التي يسيطر عليها المنتجون) لهيئة غير متحيزة تعبر عن مصالح المستهلكين وتقوم الدولة بتأليفها . ولكن من الواضح أن أصحاب المصالح يحاربون مثل هذه الاقتراحات حرباً لا هوادة فيها والدليل على ذلك أن اتحاد المزارعين القومي قد هاجم تقرير الهيئة المشار إليها . إن الصالح العام يهمه زيادة الاستهلاك لازيادة الأرباح .

ماهى إذن، الدروس التي نستطيع أن نستخلصها من هذه الدراسات، ونطبقها في مجالات تدخل الدولة ؟ إن الدرس الأول الذي نستخلصه هو أن الرأسمالية لا تستطيع، بطبيعتها أن تخطط، بينما تستطيع الاشتراكية

ذلك ، بل يجب عليها . والذين ينظمون الإنتاج ، في ظل الرأسمالية ، لا يهدفون إلى اشباع المطالب والاحتياجات ، وإنما إلى جنى الأرباح . وهكذا لن يستغلوا الموارد الموجودة إلا بمقدار ما تدره من الربح ، ولن يستخدموا مزيداً من العمال إذا رأوا أن هذه الزيادة ستدر عليهم أرباحاً محدودة ، أما الاشتراكية فترى في اليد العاملة وغيرها من وسائل الإنتاج وسيلة لاشباع حاجات البشر . ونظراً لأن حاجات البشر لا تنتهى أبداً فليس من الاقتصاد في شيء ترك أى مصادر صالحة دون استغلال ، إلى الحد الذى يصبح بعده الفراغ أكثر اشباعاً من مزيد من السلع . وليس هناك - بل لا يمكن أن تكون هناك - أزمة تعطل في ظل الاشتراكية .

نحن لانكر أن الرأسمالية قد تستغل الموارد استغلالاً يكاد يكون تاماً . قد يحدث هذا في فترات الازدهار والانتعاش ، غير أن هذه الفترات نفسها لانكاد تحقق الهدف هذه الأيام وإذا كانت أزمة التعطل تنكمش في فترات الازدهار إلا أن طابع الرأسمالية لا يقضى على هذه الأزمة بصفة دائمة . إن الازدهار يحدث لأن الرأسماليين يجنون أرباحاً طائلة في الحاضر ويأملون في استمرار هذه الأرباح في المستقبل ، ومن ثم لا يمانعون في استثمار أموالهم في وسائل الإنتاج الجديدة ، وعلى نطاق واسع . غير أن ضخامة هذا الاستثمار لا يمكن أن تدوم إلا إذا زادت الطاقة الاستهلاكية ، وازداد إقبال المستهلكين بحيث يجنى المستثمرون أرباحاً كافية من إنتاجهم الجديد .

غير أن هذا لا يمكن أن يحدث ، ذلك لأن الرأسمالية توزع الطاقة الشرائية بحيث انه كلما زاد الازدهار كلما عظمت الفوارق في الدخل . وتؤدي هذه الفروق المتزايدة إلى فوارق في التوفير ، وبمعنى آخر تفاوت الرغبة في الاستهلاك تفاوتاً كبيراً . وهكذا يتخلف المستهلكون عن الطاقة الانتاجية الآخذة في الامتداد .

وما إن يحدث هذا حتى يتباطأ الاستثمار ، ذلك لأن المستثمرين يفقدون الأمل في مزيد من الأرباح في المستقبل . غير أن هذا التباطؤ يؤدي بالضرورة إلى أزمة . ويتم طرد العمال الذين يشتغلون في إنتاج السلع الإنتاجية ، وهكذا يفقد هؤلاء العمال دخولهم ، ويؤدي هذا بالتالي إلى طرد عمال في صناعات أخرى . وتتفاقم حدة الكساد ، ولا بد أن يحدث هذا عندما لا يكفي مجموع الإنفاق الحالي (الاستهلاك + الاستثمار) لإنتاج السلع بحيث ينتهي تدريجاً .

وهكذا نجد أن فترات الازدهار — في ظل الرأسمالية — تفتقر بالضرورة إلى الاستقرار . ولن يتسنى لها هذا الاستقرار مهما كانت نسبة التخطيط ، الرأسمالي ثمة شرطاً واحداً تستطيع الرأسمالية بمقتضاه أن تحافظ على التشغيل الكامل للعمال ، لأي فترة من الفترات ويقضي هذا أن تبذل الدولة جهدها لكي تطلب وسائل الإنتاج بالنسبة الضرورية .

وتستطيع الدولة أن تفعل ذلك باتخاذ سياسة المنشآت العامة مع التوسع في النقد ، أو الابتعاد عن انكماش النقد ، ويتسنى هذا إذا اتخذت

الدولة من الإجراءات ما يحافظ على الازدهار بدلا من علاج الكساد بعد أن يحدث بالفعل . غير أن المنشآت العامة تتكلف الكثير . ولو فرضنا أن تمويلها يتم عن طريق الاقتراض إلا أنها تتطلب فوائد يقع عبثها على دافعى الضرائب . ولم تقدم أية دولة رأسمالية — ما خلا الولايات المتحدة — على انتهاج سياسة المنشآت العامة على نطاق ضخم بالفعل . غير أن السويد حاولت بدورها انتهاج هذه السياسة فى ظل حكومة اشتراكية — وكان النجاح حليف هذه الجهود .

وليس ارتفاع التكاليف هو العائق الوحيد الذى يقف حائلا أمام سياسة المنشآت العامة الناجحة . فالدولة التى تخوض ميدان المنشآت العامة فى ظل الرأسمالية تختار ميادين لا تتنافس فيها مع الاستثمارات الخاصة وإلا فإنها ستسبب تقلصاً — لا انتعاشاً — فى الميدان الرأسمالى . غير أن هذه المنشآت ستكون « غير اقتصادية » من وجهة النظر الرأسمالية بالرغم من فائدتها للمجتمع . وهكذا ستنظر إليها الحكومات الرأسمالية نظرة شك ، ولن تطبقها إلا وهى كارهة .

ولقد راحت معظم مشروعات برنامج روزفلت سدى لأن الحكومة ابتعدت عن التنافس مع الرأسمالية الخاصة . ولقد كان الهدف الوحيد — فى معظم الحالات — هو إيجاد عمل للعمال بأية حال من الأحوال ، بصرف النظر عن فائدته الاقتصادية أو الاجتماعية .

وإذا استبعدنا فترات الازدهار الذى يقضى على نفسه بنفسه ، وجدنا أن الظروف الوحيدة التى تتلاءم فيها الرأسمالية مع التشغيل الكامل هى

عندما تكون الرأسمالية في حالة حرب ، أو حالة استعداد للحرب بحيث تستوعب العمال الفائضين في القوات المسلحة أو في أعمال الإنتاج الحربي . غير أن هذا الاتجاه هو اتجاه مدمر في نهاية الأمر ، ذلك لأن مصاريف التسلح الباهظة ، التي تصاحبها أرباح طائلة — لصناعات الأسلحة — تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة ، وتصيب الصناعات الاستهلاكية العادية بالكساد .

إن الرأسمالية تستطيع مؤقتا — تخفيف حدة التعطل — وذلك عن طريق الاستعدادات الضخمة للحرب . غير أنها تدفع الثمن في صورة قروض عامة ضخمة — ولما أن تتخف حدة الاستعداد للحرب حتى تواجه الدولة الرأسمالية أزمة اقتصادية ضخمة . وفي ظل ظروف كهذه تستطيع الدولة الرأسمالية العدوانية إيجاد عمل لمواطنيها — غير أنها تدفع الثمن في صورة تدهور مستوى المعيشة لدرجة كبيرة .

والذي أحب أن أقوله في النهاية هو أننا إذا لم نرد تحويل العالم إلى معسكرات مسلحة تعج بالبؤساء فعلينا أن نخطط من أجل تحقيق الوفرة . وبمعنى آخر علينا أن نخطط بحيث نجعل زيادة الاستهلاك نصب عيوننا منتهجين في ذلك سبلا لا تقبل النظام الرأسمالي .

ملحوظة : من الممكن اعتبار هذا الكتاب مقدمة لكتابي « مبادئ التخطيط الاقتصادي » ففي هذا الكتاب الأخير ناقشت بمزيد من التفصيل الملامح الإيجابية للموضوع .

صدر

من سلسلة اخترنا لك

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	هذه هي الصهيونية	١٨	الامة والمواطن الصالح
٢	زعماء العصابات الاستعمارية	١٩	الامة العربية
٣	فلسفة الثورة	٢٠	نحو وعى جديد
٤	أفريقية حلم الاستعمار البريطانى	٢١	الاشتراكية
٥	العدالة الاجتماعية	٢٢	هداة الانسانية فى الشرق
٦	أضواء على الحبشة	٢٣	اسرائيل والدول الكبرى
٧	البترول والسياسة العربية	٢٤	بجتمعنا
٨	شمال أفريقية	٢٥	روح الدستور
٩	جنوب أفريقية	٢٦	كفاح الشعب والجلالة
١٠	تركيا والسياسة والعربية	٢٧	الصهيونية العالمية
١١	حقيقة الشيوعية	٢٨	هذه الاحداث
١٢	الامبراطورية البريطانية	٢٩	قناة السويس
١٣	باكستان فى ماضىها وحاضرها	٣٠	المقاومة الشعبية فى الشرق
١٤	الدعوة التحريرية الكبرى	٣١	العدوان الثلاثى على مصر
١٥	الهند والغرب	٣٢	القومية العربية والاستعمار
١٦	مصر بين ثورتين	٣٣	مغرب الاستعمار الفرنسى
١٧	مصر ورسالتها	٣٤	حرب السويس

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٣٥	الاحزاب السياسية في بريطانيا	٥٤	اليهودية دين لا قومية
٣٦	الصهيونية في المجال الدولي	٥٥	فلسفة القومية
٣٧	التيارات السياسية في الشرق العربي	٥٦	العقل والايمان والمدنية
٣٨	وهكذا ضاع الشرق الأوسط	٥٧	أضواء على الاستعمار الفرنسي
٣٩	اسرائيل من صنع الاستعمار	٥٨	أسس السيادة
٤٠	الآئمون لعام ١٩٥٧ (١ >)	٥٩	يوميات الجبرق ج ١
٤١	الآئمون لعام ١٩٥٧ (٢ >)	٦٠	يوميات الجبرق ج ٢
٤٢	الامم المتحدة في العالم المتغير	٦١	الدولة نظريا وعمليا ج ١
٣٣	الرأسمالية المعاصرة	٦٢	الدولة نظريا وعمليا ج ٢
٤٤	المؤتمر الاسيوى الافريقى	٦٤	حاجة أوروبا إلى الزيت
٤٥	الحريات في الدولة الحديثة	٦٤	حول الحرية
٤٦	أسس التنظيم والسيادة	٦٥	محنة الديموقراطية ج ١
٤٧	الجمهورية العربية المتحدة	٦٦	ثورتنا الاجتماعية
٤٨	الحقوق والمساواة والملكية	٦٦	محنة الديموقراطية ج ٢
٤٩	القومية والمدنية والوحدة	٦٧	اشتراكية القرن العشرين ج ١
٥٠	السلطات في الدولة	٦٨	اشتراكية القرن العشرين ج ٢
٥١	الاحداث العربية في تاريخها الحديث	٦٩	التاريخ السرى لاحتلال
٥٢	اليمن - البلاد السعيدة	٧٠	انجلترا مصر ج ١
٥٣	السلطة والفرد	٧١	التاريخ السرى لاحتلال انجلترا
			مصر ج ٢
			التاريخ السرى لاحتلال انجلترا
			مصر ج ٣

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٧٢	التاريخ "رى لاحتلال انجلترا" ٤ مجلدات	٨٠	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الخامس
٧٣	التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ج ٥	٨١	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء السادس
٧٣	السياسة العالمية	٨٢	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ج ٧
٧٤	الاشتراكية في تطور ج ١	٨٣	الحكومة المدنية
٧٥	الاشتراكية في تطور ج ٢	٨٤	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ج ٨
٧٦	الحركة التعاونية في العالم	٨٥	تاريخ بني اسرائيل (من أسفارهم) ج ١
٧٧	السياسة والطبيعية البشرية	٨٤	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ج ٩
٧٨	نظرات في ثورة عصرنا الحاضر ج ١	٨٥	تاريخ بني اسرائيل (من أسفارهم) ج ٢
٧٩	نظرات في ثورة عصرنا الحاضر ج ٢	٨٦	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء العاشر
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الأول	٨٧	تاريخ بني اسرائيل (من أسفارهم) ج ٣
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الثاني		
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الثالث		
	خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الرابع		

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب
٨٨	خطب الرئيس جمال عبد	٩٠
	عبد الناصر الجزء الحادى عشر	
٨٩	مستقبل الاشتراكية (تحت	٩١
	الطبع)	
		٩٢
		٩٠
		٩١
		٩٢

طبع
 بمطابع الدار القومية
 ٥٩ شارع رمسيس
 ص ٢٣٩٨
 تليفون ٤٥٤٠٥

مجموعة
اخترنا لك
تصدر

نصف شهرية باللفات العالمية
يشارك في تحريرها وإعدادها
لجنة "اخترنا لك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
٣٠ شارع منصور - ص.ب ٢٣٩٨

١٠ قروش

